قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حق اللقطة فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها

قال رسول الله صع البينة للمدعي واليمين على من انكر صدق رسول الله

والفرق بين لا يجوز ولا يصح
انه لا يجوز نفي الصفة ولا يصح نفي الاصل

الفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب يستعمل
فيما يتحقق ويجزم وقوعه بخلاف الجزاء
فانه يستعمل فيما لا يجزم وقوعه وعدم وقوعه

احدها حرف مطلقا تقتضي
امتناع جوابه لوجود شرطه
فتختص بالجملة الاسمية المحذوف الخبر غالباً
نحو لولا زيد لاكرمتك اي اكرامي ممتنع لوجود زيد
ونحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة اي امري ممتنع على امتي لوجود المشقة

زعفران ٢ سليخه ٢ اسارون ٢ دارچيني ٢

مصطكى ٢ سنبل هندي ٢ صادي صبر

١٢

سدس	ثلث اعمام	ثلث جد	[illegible]
$\frac{٦}{١٨}$	١/٣	١/٢	١/٢

243

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حق اللقطة فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها

قال رسول الله صلعم البينة للمدعي واليمين على من انكر

والفرق بين لا يجوز ولا يصح
انه لا يجوز نفي الشفقة ولا يصح نفي الاول

الفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب يستعمل
فيما يتحقق ويجزم وقوعه بخلاف الجزاء
فانه يستعمل فيما لا يجزم وقوعه وعدم وقوعه

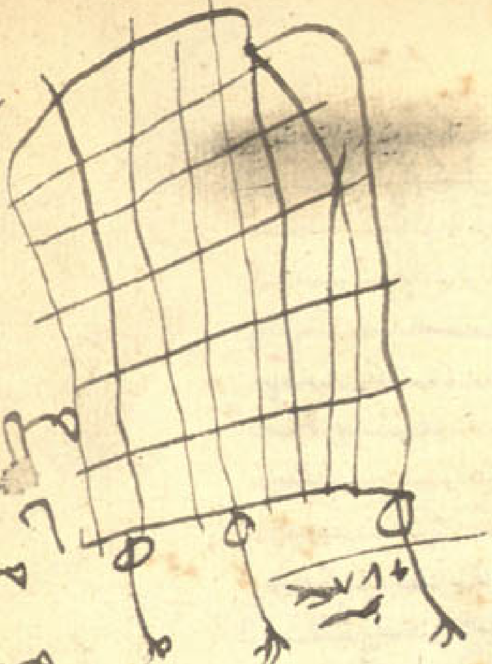
احدها حرف مطلقا يقتضي
امتناع جوابه لوجود شرطه
فتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا
نحو لولا زيد لاكرمتك اي اكرامي ممتنع لوجود زيد
ونحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة اي امري ممتنع على امتي لوجود المشقة

زعفران سليخه اسارون دارچيني
۲ ۲ ۲ ۲

مصطكي سنبل هندي [illegible] صبر
۲ ۲

۱۲

بال
[illegible]
۱



حاشية عصام الدين
على الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا بال سالك حامده ۞ ويا بابا منها لجامع سائل جامده ۞
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل كل مشكل اثنا ۞ صراط الذين انعمت
عليهم لنهتدى بل كلما انا خليلا لاثنا ۞ وصل على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا
والسلام على الاثنا وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة تحصيلا كالاثنا
وصحبه المبلغين الينا بفضل آثار النبوة المحفوظين عن الخطأ في نقل الاثنا ۞ اما بعد فيقول
العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصام
الدين هذه حواشي ۞ كالشمس بل النجوم درر الزبرجد غواشي ۞ على الفوائد الضيائية وانشي
لا يوجد من حد من حياشي ولا نشوم من نفحة دائم رواشي ۞ لا يرده ناظر كابر غير بالاكثر
ما فيه من الابداع ۞ ولا يؤده شاعر فائز بالاطلاع ۞ على ما خواشيه الا بمحاسن الاختراع ۞
من لم يفارق ربقة التقليد فاستفوه بما شاء وجلس مجلس النزاع ۞ ومن ليس له غاية
التجديد لنظر اليه بنظرة عنه فلا تزيد منه الا الورع ۞ انفع بها اهل السعادة
بانتفاع ۞ واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع ۞ انت حسبنا في الترقي الى علياء
العلم الذي هو غاية الارتفاع ۞ **قوله** الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من الانعام وغيره وتأويله ان الحمد الاختياري يحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة
الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادئ لافعال اختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة والمستعمل الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس بمحمود عليه
حقيقة والمستعمل الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل لاجل
محمود عليه بحيث المحمود عليه حقيقة امر آخر **قوله** لوليه في الصحاح الولي
ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما
الاول فالمعنى ان كل حمد لمحبه كل حمد وهو الله تعالى لانه يجب كل حمد لرجوعه اليه

فوليه لا لغيره فلا يجب الا لحمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان
كل الحمد لمن ولي امر كل احد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق السعد او المحمد
واسبابه في الخلافه وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يجب ان يكون مبنيا للفاعل
اي كل حامدية متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية
قائمة به تعالى من الاخاصيل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح
نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كل معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما
يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كل معنيي الحمد له تعالى دون
غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا لله
تعالى دون غيره ثم تريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى ما به
له تعالى مختص به تعالى لا يتأتى من غيره تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز
عن الحمد كما انه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى
ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي
تنبيه تقديم الولي على النبي حيث اشعر به اشارة دقيقة الى ما شهر
المشهور من ان الولاية افضل من النبوة **قوله** والصلوة على نبيه النبي
انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان
كذلك لكن يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل
ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس او الاستغراق فيكون المعنى
والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية
السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني فظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلان له على
انه صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه
بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى **قوله** وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
التزم اهل السنة ادخال الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر
على بعد النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح الى الرجل بعده وحياله
وآله ايضا اتباعه عنادا لو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم

ولتلقيها اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في اصطلاح الادب ادب النفس وادب الدرس كما لا يخفى ان آله واصحابه مشاركون باداب نفسه والاداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان المختصر من قسم الادب **قوله** هذه اي بهذه الامور الحاضرة في العقل المختصر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة فيها ونحاة الاشارة ربما تستعمل الامور المعقولة لو انه كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في موقف الخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة اي انحاز المعاني حتى صارت لكمال العلم بها كانها مبصرة عنده وتقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب اي انه بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده وتحقق الابشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني **قوله** فوائد جمع فائدة وهي ما استفدت من علم او مال او جاه وجاء فادة له المال اي ثبت له المال فلذلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق بالوافية على تضمين معنى التعلق ولكن ان تجعل الوافية من وفي بعهده اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم تعلق والفوائد اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق اسم كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما ذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اتم وان روعيت ههنا جانب اللفظ يجب ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يجوز ان يجاد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه

وقال ما اضيف اليه المفعول قولا ما اجب لذكر الذئب الم احب
مينا فانه يصح اكله وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه منه

من هذا

من هذا القبيل فانه يصح ان يقول حل فوائد وافية بحل الكافية الثاني لفظ ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولكن الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ اعتاد انما سبب فيما بين العلماء بمن يجمع اقسام العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا اختص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او حدي وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لان الاشتهار اعتبار عن اعرافه على الاطراف في الدرجة التي وصل به جميع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعدد هما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد الشرقي والمغربي فيصح جمعها بلا مرية **قوله** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخوخة من استبان فيه السن من الخمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل وهو المراد اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا **قوله** تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته اي غمره بها وهذه الكلمة ماخوذة من غمد السيف اي جعله في غلاف فيه اي غلاف السيف فوق الحلة استعارة تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات **قوله** واسكنه الله بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها بحار نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الشيء البليغ في مدح الكتب والشيخ السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة الشيخ الى تحريرات اي تحريرا لا يجاري في الفوائد التي **قوله** لتولد البحر المنزه عنه اهل الموقف الذكاء والفضل الوصف بالذكاء والفضل هو التفوق

ومنه قوله يجب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول ان ياكل اخاه ميتا

براعة الاستهلال وهي كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود وهي تقع في ديباجة الكتاب كثيرا

قوله او مال او جاه وجاء فادة له المال بيان

المدحة بكسر الميم اسم من المدح مثل المدة مختار الصحاح

والجمع يطلق على ما دون الثلثة فيقتضي ان يكون المشرق والمغرب كذلك

وصفه بالذكاء والفضل **قوله** والتلهف هو كالتأسف وهو التحزن وجمع الالفاظ
المترادفة في الخطب مستفيض لا وصمة فيه عند البلغاء **قوله** وسميتها بالفوائد الضيائية
فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين
ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب
الاضافي وان لم يكن مقصودا فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول
بجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن الزبير تفخيم قدر الشخص بالنسبة الى الزبير خلاف
عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد
كانه العبد فان قلت لم لم ينسب الى الجزء الاول فانه اليه خالية عن تكلف الحذف قلت
لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولا نسب في اللقب ما بعده وجعله حقيقا بان يجعل علة
غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء يوجب اصل المعنى فيشعر بانه يضيئ القلوب
ويزيل عنها ظلمة الريوب **قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف لا لغرض آخر الا لافادة
فيه الا اخراج الفقر بالخ عن المساوات **قوله** كالعلة الغائية العلة الغائية ما يتقدم
في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف تقدم في التصور لكنه لم يتأخر
في الوجود فالعلة الغائية تعلقه هذا الشرح ولو قال لانه تعامه العلة الغائية
لصح واتضح وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما الكل الخ
ومعناه الباقي في الكشاف ان العرب هو السائر بمعنى الباقي والشائع الذي كلام
المصنفين بمعنى الجميع خبر ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع تحقق القول بانه
من عاب عجب قال ثم شاعني الجميع انفع للدعاء حيث لانه يكون الدعاء في حقه
قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدئ لانه لا رغبة يكون من اصحاب الضايع
قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد
التعريف بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل
للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللغة نسبة الفعل الى الفاعل بالباء الا اذا
دخل الآلة فلا يحسن ضرب بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربني من زيد فالمعنى
وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود
انه يتقدر بمضاف حيث قال وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله** وهو حسبي

ونعم الوكيل فيه بحث يحدد في حواشي المطول **قوله** بتخييل ان كتابه يعني بتخييل
نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يقيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر
عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والمخيلة كما يكون قولا
وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعلا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدته
تاثير القول كما نحن فيه وهضم النفس يعني التحقير مما انا وان يوقعه في الاعجاب كتخفيف
مثله الكتب من امر المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم
من ذلك عدم الاستبداد به مطلق الكلام ان اصل التوجيه لترك الحمد الى المحقق الملا
الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح
حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال
الفاضل بهذا بانه هضم النفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس
ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولذا ابا لحتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى
انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لاجل
هذه النكتة ويمكن بهذا الاشتراك بترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخييل انه
ليس من عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بان جعل
ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يتعلق
به والعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتفاء راعيا ما تضمنه التشبيه من اظهار
الكمال الذي هو اليق حقيقة لوروم الاختصار الذي هو الغالط في هذا التأليف **قوله**
وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين
ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من الفن الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم
وتعريفه ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويعلم ما يبحث بتمييز بهذا التعريف
عنه ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض
عنه ولا يبعد حتى مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد
رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمص ذكر
الكلمة والكلام لانه لا بد منهما لتمكن الشروع في الفن واعرض عن الآخرين لانه
كتابه للصبي الذي لا يتعرف تحصيله الاغراض فلا ينفعه في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب

موضوع نحو

او عبثه بل غاية امره ان يقيس العالم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم
العالم والا الغرض منه **قوله** فنقدم تعريفها بما هو من التعريف والمعرفة على التقديرين بمعنى
البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما
فان غيبته والاحوال **قوله** وقدم الكلمة لكون افراده اجزاء منه وهو وجوه اربعة للتقديم
توقف تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق
الفرد وتوقف معرفة على معرفة الفرد فتدبر **قوله** فيل اي والكلام مشتقان من الكلم
الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون
معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية
قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة **قوله**
لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح ان اكتفى باطلاق التاثير في التشبيه بالجرح يكون
جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وهذا عراه
يدل على انه اراد التاثير باحداث الاثر نحو البيضاء كما في قوله تعالى فتلقى آدم
من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم والتاثير المدرك بالحس الى سنين التسعة
كالكلام او الجراحة **قوله** بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ فلان الشارح ولو بلغه لم يرض بان
يعبر عنه ببعض الشعراء **قوله** ما جرح اللسان اللفظ يكون بمعنى الاعتماد والى رجحه
وهذه العبارة تحتملهما **قوله** والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم
بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم
اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد **قوله**
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لا يطلق الا على الثلث بخلاف
التمر شيئا من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه **قوله**
والكلم الطيب يعني يأول بعض الكلم هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا
اذ ليس من دأب البلغاء ان يقال في مقام ايراد الكلم الكلم على الكلم الطيب بعض
الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم

بعض

على تحقق المفهوم
على تحقق الفرد

اي الكلمة والكلام مشتقان من الكلم بتحقيق الكلم منه

المحقق بكماله في تحقيق الاشتقاق في شرح الرسالة العضدية منه
فلذا لا يكون

الكلم

والظاهر ان وقع تاء في الجمعية الصيغية بناء على قوله بعضا تمة النحو فلا شك في جمعية
الجنس وانت خبير بانه خاطب من البحث
ان ... من البعد على ان الشك
في الجمعية الصيغية لا يجامع الجزم بالجمعية
الذاتية للتنافي بينهما فالصواب ان يقال
فلا شك في جمعية المقرونة بالتاء
حسن جلبي المرحوم

ببعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض
بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير
حاجة الى التاويل بانه لا يتعاطى مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء
التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل معنى
الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت
باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تنضم جماعة من الكلم
قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما
ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما
ان يقصد الجنس باعتبار نفسه نحو الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني
كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
الاية واما ان يشار بها الى حصة من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين
مخاطبك لسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي
نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس
لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام
والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله لا منافاة بينهما اي بين
اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى انه لا توهم للمنافاة بعد جعل
اللام لا قبل من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الان لجم غفير من ذوي
الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس
يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس
والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة
جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة وكونها
افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا الاشتباه للكثرة
التي يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلم المذكورة

حيث لا حاجة في الاشارة

على الفتحة التي هي اشارة ربما يراد بالامكان الى ضعف اما اولا فلان كون اللام للاشارة
في المرجحات المعتبر الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد
تكون اشارة الى حصة من مفهوم المدخول بها والكلمة الجارية على الفتحة التي هي الجنس
قسم من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه لفظ
الكلمة حتى يجيء الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تامل **قوله**
اللفظ في اللغة الرمي لفظت التمرة ولفظت النواة اي رميتها اي طرحتها ولا
اي رميتها وفيه لان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم فلا يصح استشهادا على انه بمعنى
الرمي مطلقا فانه يحتمل من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك
فيما اذا رمي النواة لا من الفم بل اذا اخرجت من التمرة قبل ان تدخل في الفم فان قلت
قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يجعل
اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا يتبادر انه يتعدى بالباء وقال في القاموس لفظ
به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ
بدون الصلة صفة المتكلم وجزء الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعضهم
نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان
قريبا لانه صفة اللافظ لكن الثاني اقرب لانه عين اللفظ ولان اللفظ في عرف
اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف الاصل لهذا
الاصطلاحي ويمكن ان يقال المعنى النحوي اخص من المعنى العرفي فان اللغة لشموله ما يتلفظ
به حكما ولم يتقيد بما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم
وان العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ لكونه
من قبيل نقل العام الى الخاص فانها مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين
النقل ابتداء فان قلت جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ
ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان فان الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني
نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتلخص
هنا وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل
العام

الجادة معظم الطريق صحاح

وجه التامل ان التكليف والضرورة حاصل لهذا التاويل ... الفردية فينافي كون اللام للجنس فيتاول بان جعل بمعنى الكلمة ما يطلق عليه الكلمة حتى آه

قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به الانسان منه

العام الى الخاص ثم جعل لما يتلفظ به فيكون نقل الاسم المتعلق الى حال المتعلق
الى الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا هذا هو المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا
وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل كانهم قصدوا
بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر
من المستعمل المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ
لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستتر في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالمراد
فالمتلفظ به الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول
من غير ان يكون فاعله ملفوظا ... باعتبار لفظه فيه وحكم
اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس
بل تارة يكون ذا ابعاد وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا
رجع الضمير الى الصوت فهو ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا ليس على ما ينبغي
فالملفوظ فانه مما خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة
هو فليت قوى بلغ **قوله** والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة
الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة الا ان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدق التعريف بدون التاء على الكلمة الواحدة
بخلاف الكلم اللفظ الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد
فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة
ان لا يصح التلفظ بها من حيث هي اجزاء الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لانه
التلفظ بجزءين باعتبار معنى الاضافي **قوله** والمطابقة غير لازمة بل غير
جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة
صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين
وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي **قوله** بكون اللفظ اخص وهما
يستعمل ايضا اخص مما يستعمله اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمال
فيه صعب على السامع كلمة تمكين **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى

قوله وما يستعمله معطوف على قوله اللفظ والتقدير بما كون ما يستعمله ... تابعا وهو وضع اخر من جعل اللفظ تابعا وهو وضعه

لان السائل يعني ان المطابقة لازمة والمجيب يكون بهذه القرينة بقوله في جوابه غير لازمة

رجوع ... واحد جمع سواد صحاح

تعيين الشيء للشيء ليظهر تعلق لمعنى بنحو وضع والسلام بحثا ان اريد تخصيص شيء بشيء
جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ
مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك **قوله** حيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس
كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر بحسن مقابلته مع اطلق لا علم يقال
احست الشيء اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى سمع ليزيد
حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس في جعل المتعين خلاف الاطلاق فان
فعل المتعين الان اراد ان يصرف الاطلاق الى معناه العرفي ليس في السماع عرف
فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ثم فصيحة الاولى بل متى اطلق مع ضميره **قوله** واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني
قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يجب الجواب الاول جوابا زائدا بل
اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى
المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة
في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون
القرينة سيما ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص
للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ مطلقا سواء
كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق
الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا
والدلالة على معنى في غيره عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ
تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر يجد ان اوجب الى شرح الرسالة الوضعية
وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على دقيق زائد الاطفال رحمني الله
تعالى الفتح وعليه التكلان وعنه سؤال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال **قوله**
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يطلق في بحوث القصد **قوله** فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان المكان الحدث يباين مفعول فليس
ما يقصد باللفظ بحث المقصد منه رجاحة يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان
بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه

للاختصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله** او مصدر ميمي
بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو حقيقي عن المصدر الميمي بمعنى المفعول
لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء او لا والمصطلح هو المقصود
بالشيء فقال المعنى اليه نقلا من العام الى الخاص وذلك ان يجعله منقولا الى المعنى
الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
بين اللفظ والمعنى بما لا يدعو اليه **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول
خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب
الياء الاخرى الفا هذا اقرب الوجوه منها ابعدها لفظا لانه لا يوجد له نظير
في كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ
في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا
ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان التجريد عن المعنى قلت
لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه لا يجب في كل ما فيه فاضل او قاصر بل قصد اليه
ليتوصل بالتجريد الى ما تفرد به من احتياج الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا
خارجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت
اي حاجة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا ثم ذكر المعنى
ثم انه لا يناسب مقام التعريف منصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج
الى تقييد المعنى بالافراد الا انه يقتضي كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** يخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة بين الدال
فالدلالة عقلية كدلالة اللفظ **ديز** على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه
دالا على وجود اللافظ بملاحظة حال اللفظ في صدوره الا فان كان العلاقة
كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية
كدلالة **اح اح** على وجع الصدر فان نفس اللفظ يتحقق حالة لا يقتضي ذلك
بل بملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا
فان كان الدلالة لا يحتاج حائطة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية
قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل بحث

الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع ففى
انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة فى المهملات الا ان يقال صرح
بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لعدم توهم الالتباس بالكلمة لدلالتها المراد بقوله
خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله ويخرج حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ حروفا وحروف الهجاء حروف تقطيع
اللفظ بها اى حروف ركبت منها اللفظ يعنى الف باء جيم لانه لم يوضع عن المعنى لا يخرج به مثل
جيم دال جيم لانه وضع للتلفظ **قوله** ويخرج بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وباء القسم
والعاطفة من حروف الهجاء الى غيره لكن لا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج
جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج نوع معين من
حروف الهجاء لا باخراج حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع للمعنى ينبغى ان يخرج
عن التعريف كلها الا بعضها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى
كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل
بقيد وضع بل تخرج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية فى التعريف **قوله** فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض
اخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه **قوله** فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى لفائدة
اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى
لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشىء كيف صح هذا السؤال
قلت لما تقرر عند الناس مقدمة وهمية هى ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ فى مقابلة المعنى حصل كلية ما فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة
ما فى التعريف ناشئة مؤكدة **قوله** قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد
ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما
يقصد بشىء وهو اخص لا يلزم من كونه مما يتعلق به القصد وان اراد صدق
ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ

كون

كون المعنى اعم منه الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم منه ان يكون
اعم من الفرس لكون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال افاد الاول ان اللام
فى القصد للعهد الخارجى فيؤل الى القصد بشىء نعم لو قال ما يقصد بشىء
لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية
طبيعية والطبيعة لا ينتج كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعية
اذا المعتبر فيها الجزئيات الامور الكلية والانتاج فى هذا المقام بين كما فى قولنا
الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى **قوله** بعض الكلمات المفردة لا فائدة
فى الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه
باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما
يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه **قوله** قلنا
بهذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الى اصل انها معان مفردة
والالفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى فى تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغى ان يكون
معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ
الفائدة الموعودة **قوله** وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا وضع
بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم على اللفظ بقيل وقيل فى مقام نقض تعريف الكلمة
قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا بد من تعلق احد الجواب عن الاشكال
بالمنع اى لا نسلم ان وجود ما فى لغة العرب فى شىء من الاشكال الا انه ذكر المنع فى صورة
الدعوى مبالغة فى رده فقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما الا يتحقق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال
المراد بهذا الحكم الحكم بان كلا ما يستعمل فى مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم
كلى ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفى لسند
المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم
الكلى على الاحتمال لم يتوجه النقض لان الكلام الحكم الجازم دون مجرد
الاحتمال يجرى على اللفظ ولو رد النقض ... فرق عن اللفظ بعيد عما ذكره النقض
مثبتا للمقدمة الممنوعة ففرق الكلام عن اللفظ لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع

نفعاً معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد
او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قايم واسماء حروف
التهجي واسماء السور والكتب وليس منه اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب
من هذا القبيل لانه وضع اسم الاشارة للمبصرات فما يستعمل له المجاز في كلمة او
مركب لا يتحقق مادة النقض فان الوضع فيهما وان كان عاما فانما قال وان كان
عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي
والسور والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر
وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم
قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لان هناك
مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم
ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع
[illegible] المفهوم **قوله** وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى
الاقتصار على مفرد لما مر **قوله** معناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك
اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ومعانيها بالافراد والتركيب
بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ
الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف يشتمل على الاهمال ومنبئ
عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزء معناه **قوله**
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد او بناء على انه
اذا تعلق فعل او ما يشبهه بشيء موصوف يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب
ان ما تعلق به ذلك المعنى كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا التعلق والاستفادة
خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف
المفاد ولا لضعف الافادة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول
وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى
عليك ان مثل هذا الايهام في تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون المتصف
لازما

المقصودية

المقصودية بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه كما انه لم
يتعرض له لانه بصدد تعريف جعل المفرد صفة بشيء مع ان المقصودية للمعنى بوجه ما
ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه
سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة واللفظ
وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق
الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **قوله** كما يتركب في مثل قتيل قتيلا في قوله عليه
الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا بد من بيان نكتة في
ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يليق به ان يخلو اختياره
هذه الخصوصية عن نكتة **قوله** والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان **قوله**
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيتجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من
العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع
معمول متعلق اختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار
فيما لا معمول له متعلق الافراد وانما قدم صفة الاول لانه لو قدم الثانية
لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهم جعله صفة المعنى ولانه اراد
ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة المعنى وان صفة للفظ ليذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان معقبا عن ذكر الوضع
لان الافراد يستلزم الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه
على تقدمه فقد وقع في مقام التردد عما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله**
او من المعنى ولم يتقدم مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور
قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية
ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية
قوله مثل الرجل قبل وكذا مثل رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان
عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فهو حرية بلا مرية لان الاعراب
جرى على رجل قبل فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب

قال بعض المحققين لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت بها الحال كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية

باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد صفة اعراب لا صفة وان يدعو اليه
ما يقابل من قوله انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق كل من الجزئين
المتضمنة قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الآن انه للامتزاج اعراب بواحد وليس كذلك
اذ التاء الثانية مبني الاصلاح ويجاب بان المراد باعراب واحد كيفية بكيفية واحدة
مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في
قائمة وبصري وصلى وحمراء ودون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان الجزء
في الاول ليس الا الجزء الثاني وهو الاخير من الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع انما اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح
لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد وان صح ان يجعل
للعرب فيه الموحد دون المجموع لكنه الحق بصرية قائمة للاشتراك في شدة الامتزاج
بكلمة شواجرهم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى
يكون في ذائقة الموت الناظر فيه الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف
بالفرض في القاموس عرفه علم وحرف بذنبه اقر به **قوله** مثل عبد الله اخرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة لما لا يصح ان يتكلم به مرتين
باعتبار وقد يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي ووجه انه لما
ذكر العلامة الشيخ المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول المصطلح
عبد الله علم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كما ذكره ونحن نقطع ان اخراج
عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد
تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف
ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو
والمركب اما جملة واما غير جملة فاسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى فخرج من تعريف
الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب

واحد

واحد علم ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه
يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه
يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار
كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين
ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكونه بعد
خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله**
ولو لم يخرج بتركه لكان انسب وذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما **قوله** كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك
الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان
كان تكون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبعية
والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب وفيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول جعل الالفاظ العارية
عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع
في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان المجموع يستلزم اعتبار
حقيقة الوضع في التعريف **قوله** مثل لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار
لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتحقق فهم اللافظ بمجرد
سماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية
كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيحتمل للفظ دلالتان فلا يظهر
ما قصد من التمثيل كمال ظهور وكان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى الذي هو
او دلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة الخ فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر
الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان
تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله**
كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل لهذا التعريف **قوله** اي منقسمة
اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة
بتصويرها ثانيا بجمع قيود التي بها تحصل اقسامها كما تحقق ان لا حكم في التقسيم

وجه اللطافة لان المراد من المفصل الكتاب ومن المفصل التفصيل والتبيين والتوضيح

وانه لمن تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود وملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكر
في قوة ومن كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت
واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه ويحصل
بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى الشيء بالنسبة
اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر
فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال الحصرة فيها وحصر المقصود بيان حكم بعض
مفهوم التقسيم بخبر ضمية النقيضات اي ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا
هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم والتعلق له بالاستقرائي بل يستعان
فيه بحجة او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والمراد بها
قبيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قوله لا لمعنى
لانها متعلق بما يفهم من المحاسن ما معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند
بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظي نظم الكلام ويشعر سوق كلام الشارح
وبعض النحاة بتقدير عامل الظرف هكذا انحصرت لانها اه قوله اي الكلمة لما كانت ..
لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي جملة اسمية
مع الفاء جواب لما فلا اشكال بان دخل الفاء عليها وجوابها بقوله فهي الا ان يقال
الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة فقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما من صفتها
عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف المضاف اليه اي لان حالها مع الغير
تقليل حذف ولقد احسن لانه يحتاج الى حرف قوله الثاني الحرف واخويه عن الظ
المتبادر ولكن فيه ان الظ استقلال الكلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع الا في تقدير
مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ وخبره ان تدل بمعنى فيه ومنهم من قال ادرج كلمة
ما لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تختص الكلمة ويرد
وقد يسبق لان حصر بعض الصفة ايضا فيها باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تختص
يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس القسم

خارجا

خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى الا على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم
الا ترى ان معنى قولنا الاشياء اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الاشياء لا تخلو عنهما
لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف
او فرقات ان تدل ثم تأويل اخفه بجعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما
مستغنيين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصده بذكر التنبيه على قصور بيان
غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير لا فرق بحسب
المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بعد دخول كلمة ان او ان لان معنى
رجع الى المعنى بعرض ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني
يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث يقعان عمدة في الكلام الاولى
حيث لا يدل على معنى في غيره بل في نفسها قوله في الفهم عنهما الا في التحقيق حتى يكونا
المصادر مثلا افعالا قوله الماضي والى له والاستقبال الحال ما كانت فيه
في زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر
عنه قوله مأخوذ عن السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم
سمة الكوفيين وطولوا به كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر
من كلامهم ههنا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم
نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على
الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وفي القاموس اسم الشيء بالضم
والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر او العرض
للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تأمل قوله
لنفسه الفصل ولك ان تقول لمشابهة الفصل في ان له مصدرا كما للفعل قوله
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاول انه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشترك الا ان دخل
له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع
لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق بجرد التمييز الا انه
اراد به تحقيق المعرف لكل واحد توضيحا ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع

لان الجملة ليست في الكلام وهذا البحث ورد داخل في هذا التعريف ولذا قال الاولى وهو بحث لا يدل لانه مناسب جبيه لمحرره

قيد ما كانت بغير زمان التكلم ولم يكتف بما كانت فيه لانه لا يكون في زمان وهو مبهم والتكلم ليس كذلك والمراد بالحال غير المبهم لمحرره

ان اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض علامة لهما فيلزم ان يكون اسمي مثلا ان لفظ ضرب اسم لجوهره وعرضه تأمل

بخلاف المنطقيين فانهم قالوا اذا عرف الشيء بحقيقته فهو حد واذا عرف بالفصل فهو رسم كما نحن بصدده فيناسب ان يقول فعله رسم كل واحد وجوابه قوله فلا يرد شيئا اه

وانما اخر ان يرد ذكر قول التوسط بينهما لانه تحقيق جلا تحقيق الذكي والغبي ولا اخره لمحرره

يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به الصفي في مختصر الاصول فلا يرد عليه ان ما علم جاز
ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا احتياج الى الدفع بان حقيقة
الامور الاصطلاحية الاعتبارية تتبع ما اعتبره المصطلح في مفهومه فجميع
ما ذكره هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فتكون ما علم من المعرفات حدودا لها لا رسوما
قوله ولله در المصنف حيث جعلها بما يكثر الخير وتحقيقه يجيء في بحث التمييز والمراد
هنا ولله در المصنف شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي
ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وعلم اه قوله
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا او كثيرا لا يظهر داعي الى ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلام كتب
بعضها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة والكلم
لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام لتخصيصه في اللفظين بما حصل
باصطلاحهم الجنس والتمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام
ما يكون مكتفيا به فاراد المراد على ما في القاموس ولا يخفى ان اشد
مناسبة باصطلاح علي فالاولى ان يجعل المنقول عنه اليه قوله فالمتضمن اسم
فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يحتمل الا انه يكون اسم فاعل
لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا من اعتزاز الاحكام فينبغي ان يزار ولا
يعزا فاحفظ ولا تغفل عنه في نظائره وحقه في هذا الباب واجمع عشايره
قوله فلا يلزم اتحاد وجهاز اتحاد المتضمن والمتضمن وتضمن كل ما كل جزء و
في غالب اللغة فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المركب
ولو جعل الثابت جزءا للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير
محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الثابت
التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد
سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى
لان شيئا منها ليس جزءا للكلام بل هو اللازم او صفة لا جزء له قوله
ان تضمنا حاصلا بسبب اسناده اه سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد كما

باعتنا

قوله المركبة احتراز عن المركبة لانها داخلة في الجملة الكلمتين ويحصل افرادها بكلمات الاسناد لمحرره

باعتنا بجميع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما خلو كل منهما عن كلمتين الا الاسناد وكان
انسب قوله خرج عنه المهملات اي المعرفة فكلمة بخلاف زيد قائم جسق فان المجموع يصدق
عليه الحد وفساده فليكن كلامنا مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل الكلمة ما عبارة
عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث عن الالفاظ الموضوعة قوله وشبههما اشكلو
يفيد المعنى حسب او نسبة تقييدية اه قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم وقائم
ومثل تسبيح بالصيغة خبر من اه احتراز الاول قوله فان الاخبار فيهما انهما مركبات
في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا الى ان الخبر عندهم قائم وحده وما عداه خارج عن الخبر
ولا يذهب عليك ان الا اشكلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام بمجرد خطو النقل عنها
جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك
اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يبالي في ذلك الا في تسمية آية
فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي معنى كون الاسناد اليه من خواص
الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز
مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد على ما حمله
عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه لانه تضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق قوله انه الكلام
الى كلام المصنف ظاهر في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام انما قال ظاهر
لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط فعلى هذا يلزم عليه ان يكون تحقق
افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب
كتحقق افراد منه في ضرب القوم رجلا ضرب زيد عمرا قائم على تعريف المفصل
ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرا في داره
مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا ههنا جملة فالكلام
الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون المجموع ما صدق عليه
وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المصنف
عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عنه قوله على الجمل الخبرية الاولى
على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده

انما قال ظاهر لجواز ان يراد ما تضمن كلمتين فقط ثم انه كما يصدق تعريف المصنف على مجموع ضربت زيدا قائما يصدق على ضربت زيدا وعلى ضربت فقط وعلى ضربت قائما ايضا فيلزم تحقق الافراد في ضربت زيدا قائما عصمت

للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان
صاحب هذا التحقيق لم يصد رشده مثل هذا الكلام بل المعنى ايضا يستحق
ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في بحث الابجة حيث قال في حواشي شرحه
على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل
تارة اخرى **قوله** كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا في ذاته
وموجودا قائما بغيره موجودا في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف
وما يقابله وتنويرا تاما لاستعماله في الموارد الثلثة فان في قولهم
السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار اي للدلالة
على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود
في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد حتى فال يظهر من هذا
التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى
المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فليتدبر **قوله**
كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت
بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره
لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى
المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس **قوله** يصلح لان يكون محكوما عليه
وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص كل
بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للنسبة
اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها
اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا ومضافا
اليه وكون الشيء مفعولا او نحو ملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلامه

اهل

(حاشية: قوله في اللام فيه متعلق بالتابع وقوله بالعرض الباء فيه متعلق بشابه منه)

(حاشية: لعل وجه الاولوية ان المعلوم والموجود كانا من باب واحد ولما كان المعلوم اولى من المعقول لتطابق السابق منه وان الاولوية لان المعلوم والموجود اختصا ان يكونا من باب واحد والمعقول اعم منه)

(حاشية: جواب سؤال مقدر كانه قيل لما الفرق بين الموجود وهو القائم بالذات وبغيره وبين المعقول وهو المدرك قصدا وتبعا فقال ولا يذهب عليك اي لا يخفى عليك آه منه)

(حاشية: طرف النسبة اضافية كانت او تعليقية او توصيفية منه)

العبق

اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر ان عدم كون الحرف محكوما عليه وبه
لكون معناه غير معقول الاستقلال وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح
لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان
يذكر وينضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من اللفظ وكلا الامرين باطلان فان كل
رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد رجل آلة لتعرفها وملاحظتها مع ان
كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه ليفهم
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة
لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من اللفظ على ذكر
متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو
آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات
ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب
الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فعلى ما
سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا
لنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصلح جعل المجموع ملحوظا
بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة
وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل كما قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم
من الابتداء الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف يتفق قال فيما بعد واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة لغيره فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع
ان مدلول الابتداء كلي وهو مدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء
من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له
افراد حقيقة **قوله** كان مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء
ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني للفظ الابتداء في الدلالة

لا حاجة ع

(حاشية: والمراد بالطرف المضاف او المضاف اليه وقس على هذا في المبتدا او الخبر وغيرهما منه)

(حاشية: مفهوم الابتداء ومن)

عليه ومن حمل على ضمير الى جزء معنى المتكلم احتاج الى ان يقدر فيه لفظ في الدلالة عليه بخلاف الجزء الاول
على كل حال **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقية
اه اشارة الى ان الظاهر من نقل العبارة المعنى الاخير ولا يعتبر الى المعنى الاول الا ارجاع
وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين
الاقرب والابعد فهو للاقرب **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن و
لانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل
المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر من المعنى عند الاطلاق
المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية فمع انه اجمال
اللفظ في التعريف على خلاف المتبادر الا لعارض لان هناك صارفا وهو ان المعنى
المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران تجرده فلا يقال اقترنت
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال
اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد
غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه
بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فالمراد
بذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل
لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليست الا على الحدث وحدها قالوا
او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على القرينة
لا معنى للدلالة التضمنية في نفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون
المطابقة المتوقفة على القرينة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على القرينة بواسطة عدم استقلال
ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابقي على انه لا شك في انه يفهم عند سماع
لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان
التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرون وقد

والتضمني في الفعل الفاعل والحدث والزمان والمطابقي وهو مجموعه

بالزمان في الفعل والاقتران ج

بذلنا

وقد بذلنا جهدنا بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه
لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها حتى ظهر
ينبوع المياه الصافية في هذا المقام كرغيفنا ما يروي الاكباد العطشى والا كنا
من ظمئ الى سببه لعدم سعة ساحة هذا الكتاب لم نخض فيه وبالله التوفيق لا خفاء
في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته
عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر الوضع
لمعناه فحضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون
حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة
اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر بسبب
من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي معناه الى اللفظ
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه المعلوم لفظه تذكر وضعه لهذا الوجه و
حضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع
له بالقرينة فاذا علمه بالقرينة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد وفي ضمنه
الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من
سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هنا تبين حسن ما اشتهر من رئيس
العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية
التحقيق وليس مما يتعجب منه ويفرح من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الالتفات
الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ
لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه
ولا على لازمه ومن هنا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس على
تخفيفا فان الارادة متوقفة دون الدلالة تحقيقا بان تعدد جاز ان يتوقف على
عطف فان ان يتنبهك على القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصه بل المفرد
ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل
من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى القرينة

الاكباد جمع كبد جگر

صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي وامثال ذلك الى الانشام
من افاظم برد التحقيق المتعلقة بما عود به نفسه بقبوله من غير تحقيق
وتشنيع الى لمته ما ادان البه موافقه رفيق التوفيق اعلم ان القول بان
الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون
بدون الفاعل فالنسبة لازمة صحيح يسرد ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل
لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله تعالى صدره ورزقه نظره
فنقول لك ما الهمني ربي ان الفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما
جاءت من الصيغة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف على انه لا يتبادر
بجعل صيغة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا في العبارات ان النسبة
ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة
المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما
التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستندا
لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا
الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لو كان
بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال
المنسلخة عن الزمان الا ان يتكرر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال
وتغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة
الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة وبشهادة صريح تعريف المنصف لهما
بالوضع واما نفع التقييد صريح بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد
يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع
الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال مما دال
على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها
بنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال
المنسلخة دالة على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع
الفعلي لانها في الوضع موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى

ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه
باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار
الاسمية على وضع واحد لا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وحق اسماء
الافعال مثل هو ذلك وضعه الاول هو الوضع الظرفي لغو فما اعتبار اسميتها
والذي لم يكن كلمة ومعتبرا فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به وهو وضعه الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن قوله
على وزن ما نحن فيه كتب على الى غبة الدجاجة فتقول ان يصح نحو تاه وضعا على وزن
فعلل وفعلل وفعال لا قوله وعن المصادر التي اه يعني او عن معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه
الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن
بعض معانيها الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فتكون تلك المصادر في الاصل
اصواتا باعتبار كاشف عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل قوله او عن الظرف
يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراك اشارة الى
الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه
مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على احدهما تعيينا اجماليا ضمنيا فقد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة واستيازه عن غيره
لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل
استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب
ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدمه على التقسيم
وذكر البعض على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص قوله فمن
خواصه منتهاه اي بشبهها من اول الامر ولذا اخذ به على المبتدا ولبس التقديم
للحصر والا للضاف وبما ذكرنا لم يتنبه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر
من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال

لعدم الدال المكتفى بالامور الخمسة من ضمير المخاطب نحو انت **قوله** ان التنبيه المذكور ينبغى
على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الآ الا كل واحدة
من الامور المذكورة بعض من الخواص ولبس التنبيه المذكور ضعيفا ان كان تقدم ملاحظة
الربط اشبه لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات
بل من توضيح ما هو جوادى منه ان يخفى فالعنا فلا يجعل العبارة عليها بقيده العبارة
لا يرض خاصة الشى ما يختص به ولا يوجد فى غيره مختص الاختصاص ينفى الوجود
فى الغير على ان النفى راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب والعرف
واستعمال بلغاء العرب فيكون ما يكون انه يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فى حاله
قوله لا يوجد فى غيره فمن قال تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم ينتبه
والمراد بالخاصة هنا الامر المختص عموما كان او لا ومن جعل عبارة عن الخارج
المحمول على الشى او جب فى كلام المص تكلفا لا تحقيق وتعسفا لا يخفى **قوله**
دخول اللام اى لام التعريف شاع اللام فيما بينهم فى هذا القسم حيث ينصرف اليه من غير
حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه عبر بها عن عداد قرانها
ولو لم تأت من ادنى تكلف لاولية بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول
فانه ايضا يختص بالاسم اذ لا يدخل الا الاسم الفاعل او المفعول كما تعرفه فى بحث الاحكام
الموصول و الالف و اللام الزائدة و الالف و اللام الزائدة و الالف و اللام التى هى
جزء الكلمة كما فى النجم ولو قيل المبادر عن اللام جميع هذه اللامات لم يبعد **قوله** لو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم مثل قول النبى صلى الله عليه وسلم على لغة حمير
ليس من امبر امصيام فى امسفر فى جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام فى امسفر
لكنه لم يتعرض لعدم شهرته ولم يخصص المذكور بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال الامور رحم
حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل
وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها
او بعضها فتأمل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون
سائر الخواص لان فى تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقى من اقسام
اداة التعريف كما ان فى تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاصه

باق اضافته **قوله** وفى اختياره اللام على الالف واللام وسقطو
منه اختياره عن حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له و يمكن ان يكون
احتياجه باللام لانه ثابت فى الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة
وان ضم احق بجعله علامة يعرف بها الاسم **قوله** اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه لان المحقق فى هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه
صرح به المحقق الشريف قدس سره فى شرحه للكشاف ويشهد له ما قال فى اعراب
الفاتحة لم يسبقه احد منذ من علماء النحو ولم يخلف احدا مثله **قوله** لتعذر الابتداء
بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى
زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام قلت حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف
الهمزة مع سهولة الادغام ونصرة مذهب سيبويه بان التعريف يقتضى التنكير وجود دليله
حرفا ساكنا فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون
دليله متصفا بنقيضها اتصف به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى انها ال
وكان همزته فى الاصل للقطع جعل للوصل طلبا للخفة المدعوة لكثرة
استعمالها **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وكان حذفها مع كونها علامة
لان اللام اللازمة لها تذكرها **قوله** لان التعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة تبع فى ذلك الشيخ الرضى وهو ضعيف جدا
لانتقاضه بمثل عندى الاسد الرامى لان التعيين ما دل عليه اللفظ التزاما
وبمثل الحسن والصعب والصعق فانه لا ينكر متصف ان التعيين للذات المعتبرة
فى مفهوم الحسن ولا يشرب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف
اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاهما
فلما لم يكن فى الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام **قوله** كالموصولات فقد تحقق
فى موضعه ان الذى فى موضعه الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف **قوله** ومنها
دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا المعنى الى الدخول
كاللام الان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فى اختيار الشارح ابق
وفى المجرور به تقديرا الاولى او تقديرا **قوله** واما الاضافة اللفظية فهى

فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها
الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما الا انه قد نحو
الى ان تبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد به كون
الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمير الى
ما هو كمال الظهور كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم اقا لما قيل انه لو اريد
ذلك للغا الكلام بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا
اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم **قوله** اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف يعني في عدم جريان التعريف في مفهوم
الفعل وكذا التخصيص نظرا ثم التخفيف غير مسلمة الحسن الوجه لا يجري فيه الاخفاء
لا بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف
الحسن الوجه فان امكن في الفعل لكنه لم يخف باعتباره طردا للباب ولك ان
تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم
الفعل اعتبر نسبة الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على
وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية **قوله**
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة
يدعوا الى التفسير على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه اختلف في ان المضاف
اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة
الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها **قوله** وقد يقال هذا الى احد الامرين من الفعل
او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم
والتعريف المص للمضاف اليه ضمنا بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع
في ترجيح هذا التأويل وانما اشارة بكلمة قد الى ضعف ما بني على هذه الدعوى من حمل
قول المص على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا
ولا ضرورة تدعو اليه فانه يلزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر احتصاصا
فيريد بقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضاف اليه انه قد يقع كذلك وحب
الظ لانه يكتفي في ترجيح ما اختاره في تغيير عبارته فالاضافة بتقدير حرف

الجر

الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او
كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان
لا شيء من طرفيه لا يكون الا اسما معرب حال المص في الايضاح هو
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الخفاء
والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه الظاهر
من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب
بكسر الراء هذا كلامه وكانه اريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي
اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان
لا يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وجهه انه لو جاز اخذ صيغة منه جاز ان يكون
اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكر لم يأت ما فيه لان الاسم المعرب يختلف
الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان الا بتجوز
فالمرتب انه هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نعتين للقسم
لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيانا لحكم مشترك الا انه يلزم
تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان الشيء على انه جنس المعرب
لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى ذلك
تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم **قوله** اي الاسم الذي انتفى عنه
الاعتبار وروده مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة
للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج
بتقييد التركيب عنه لو تركيبا يتحقق معه عامله ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم
وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في غاية البعد ولا يهدي اليه قرينة **قوله**
ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فقبل حمل المركب على هذا
المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك فضعيف
قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي بمعنى المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني فشمل بدخل في تعريف المعرب
المناسب الغير المشابه نحو حيثئذ **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب

فوجب التخصيص رح

قال ... الجر خاص بالاسماء ولا يشتمل الافعال

المفصل يتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهة في الاحتياج الى الضميمة كما في الموصولات
ودو قوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار وفساق
وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو
يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبني فاستحق المبنيات
بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب **قوله**
فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل مطلقا واضافة
الاعم الى الاخص لا يتاتى في البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له
اضافة معنوية الى هذا الفن فالتوجيه في الاضافة البيانية ان لا يخفى
الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن
في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه
لكلام الشارح بحال لمن له في فهم المعاني استقلال **قوله** وهو الماضي قال
السيد الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما
رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمى
ما هو باللام الا امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام
قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة
مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص
ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق بالاستحقاق بالفعل عند
المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند
العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة
من الفعل **قوله** ولذا يقال لم تعرب الكلمة ومن معربة لم يوجد على طريقة المص معرب
اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسبب الاعراب
بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد بسبب الاعراب بحسب
اللفظ لانه على التسليم لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي
لا يناسب النحاة **قوله** لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم
ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية

وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام
على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من
علم النحو **قوله** فان العارف باحكامها كذا لا يستغنى عن النحو اشار بهذا الى انه
لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان الاطلاع بالتتبع
لا يتعلق المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فيلزم تقدم المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش
معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة
معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من تعرف
المعرفة المعرب اه الى ان ليس بحاث في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه
لان المقصود منه تحصيل الكلية بجعل كبرى الصغرى سهلة الحصول لكن لتحصيل النتيجة
نتيجة وقد يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب
مما يختلف آخره به ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به
عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لو يقصد به في المقام واخرجه عن
الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة
لتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب
فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من الغير ينا
ملازمة مجالسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيده ولده آدم
مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نصره الله امراء اسمع مقالتي فرعاها
فاقراء حاكاسمها فرب حامل فقه الى من هو منه هذا وقد افاد كمشادي
ومن هو جد بابه بجدته واعتماد من حسام الملة والدين داود النحوا
في استاد دائمة زمانه بالبيان الصادق افاض الله تعالى عليه شابيب
غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان

اى العارف فتح

ان يكون الكلام مع التنبيه العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا
بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيعلم المعرب في الضمن بهذا الوجه لا التوقف
من علم النحو هذا الحكم بل التوقف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور وغير
ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيب اسال الله التي هداية الطريق
انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه يختلف
آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **قوله**
وحكمه اي من جملة احكامه واشار به الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب
على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول
الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما يريده بعد من دفع
الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء او تغير الحكم
بالاخر في هذا المقام مما الى به احترام بعد احترام وانه لو اعتبر على [illegible]
الكلام الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه [illegible]
ينبغي ان يحكم به في الضمن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل
فان قلت الفاعل لا يجيء على قوله الا اسمي قلت فليكن جميع عامله لان
العامل فيما يكون غير كلمة ومثل العامل صار كلماتي عرف النحاة **قوله** اي
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه
لان معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل في وقت فالاختلاف في آخره بسبب
بسبب اختلاف الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف
آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو منو
زيد ومنا زيدا او منى زيد اذا قيل جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ثم
ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه خرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول انما
المحسوس بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله**
وانما حصصنا الاختلاف فيها بكونه في العمل لئلا ينتقض آه وليكون اللفظ محمولا
على ما يقصد به في عرفهم الا هو **قوله** او على المصدرية او يختلف اختلاف
لفظا واياك ان تفرق هذا التوجيه الاول بانه يحتمل بان يكون ان يتعلق

بينهما
والتوجيه

ان لفظا وتقديرا

العوامل ج

ان يتعلق ج باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف يوجب كونه قاصرا العا
حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان **قوله** فان اصله فتحة
وجيئا وبقي ذكر الباء ولئلا يستوي المبتدي بينه وبين فتحة لاتحادهما
حقا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما
كما اشرنا اليه لئلا ينتقض آه قلت لا انتقاض وانه لا يجعل اختلاف
العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل
منها اثرا مباينا للاثر الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا عاملين مختلفين
في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض بمثل قولنا
رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى كان او مجموعا **قوله** وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا
ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا
ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد منه لو لاحا بين الصورتين فاذن ظهر
شموله المثنى والمجموع فخذ ما انبئك وكن من الشاكرين **قوله** فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة
او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير الشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كالاسم مع عامله وتحققا معه فقوله
مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف
في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين
وعامل لفظي باختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا
يخفى
والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف
العوامل فيتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا يجري في

[illegible]
[illegible]

وعامل الرفع وانما يخص فيه عامل معنوي ليس معنى الفصلاح للعامل اللفظي الذي هو معنى الفصل اقسام متعددة ناصبة الظرف والمفعول معه فحققناها في الفوايد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لانقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدد مع العامل ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدد ثم مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدد مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ح ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدد لم يكن القيد للتركيب بابتداء معنى فاعرفه **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من قواعد الشاملة فيه اذ لا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب لم ينتفع المبتدا المتعلم ببيان هذا الحكم فائدة اذا لم يرد عليه معرب لا يعرف انه ممن يجري فيه هذا الحكم او لا وقيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاستعمال العرفي لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد تعدد الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمترجح لما عرفت ان الغرض بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم **قوله** وحين يراد بكلمة الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم جعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما محتملة وقد حمله على الامرين فتنبيه الامر الاول او لا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة والحرف فحرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يقول اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموهم على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد حال ولا مقتضى على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وكل مقتضى ح لا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى

لانا نقول التركيب للاسم المعدد لكن لا ابتداء اوصح

وترجيح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف

اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة من الباء القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا اشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقيق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يخرج عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فانه السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يتخلل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر كالعامل او المقتضي او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب المحقق لا ... بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار **قوله** خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما لي ونظائره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتحر تدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله الياء منه ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتأمل **قوله** ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح

ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي

تخصيص

لاحتمال ... فيه ...

الاتيان بفعل تركه او اراد الشيء على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال
والحروف **قوله** ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء
المقابل على للعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما يأتي في تعريف
العامل **قوله** حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصحح من قال
هو علة وضع الاعراب ارادة متعلق بوضع الاعراب للمفهوم من فحوى الكلام
والاولى ليطابق الغرض على الفصل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف
ان اختلاف آخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف
الآخر بل وضع الاعراب مطلقا **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه له مدخلية في دلالة ما به
الاختلاف على ما سنفصله والآتي لموضوع المعاني عند المصنف ما به الاختلاف
على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف
وحاصله لم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق وصحيح
بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف
الاختلاف هذا ما نقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى
بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء والاختلاف لان البناء عدم
الاختلاف **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني
المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على [illegible] المعرب ياخذ
تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه
الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل
الهندي انه على صيغة اسم المفعول الشارح لما تتبع ترك ما هو المشهور
الاثر على ألسنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم على انه على صيغة
اسم ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب
فلذا اعرض عنه الشارح لانه اكتفى بما هو الواضح **قوله** وانما جعل
الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب
مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة

قوله على تضمين التفصيل انما يكون في الكلام فيه عامل ومعمول لكن العامل لم يجر في هذا المعمول لانه لم يستتبع شيئا له لهذا المعمول فتضمن العامل المناسب لهذا المقام وجعل المضمن فيه اصلا والمضمن قيدا له اي حالا عنه او بالعكس لكن الاول اولى فتقدير الكلام فيما نحن فيه ليدل على المعاني المعتورة واردة عليه او ليدل على المعاني الواردة معتورة عليه

كانه

كانه الوا[illegible] بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل كون آخره بعد الكلمة يطلق
باشباعها **قوله** لان لفظ الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا
الفاعلية ونظائرها صفات مدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الرضي الى
انها صفات الالفاظ حقا لكن [illegible] الاعراب الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان اريد التاخر تاخر المدلول فالاوجه
ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف
والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة معتبر
في هيئة الكلمة ولا يرضى بتغيير ما منها امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها
بخلاف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة
ماضيه **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلاثة ويحتمل ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يكون
الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط **قوله** لا اطلاق على الحركات
البنائية ولا غير [illegible] ما غير الضمير الاخير **قوله** ما بها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكما داخلة في كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
في كونه فضلة او شبيها بالمفعول كما في اسم ان **قوله** علم الاضافة اي علم كون
الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم
المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا
اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة
او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا حسن
زيد لان كلا [illegible] او خلفه الصريح [illegible] المضاف اليه حيث قال الرضي ربما اشكل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل
فانه صرح بتمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يجعل اي المصنف
المصدرية الاول لم يعتبر الياء المصدرية **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل [illegible] وجه الاختصاص [illegible]

الشارح

الاصل في الاعراب لكونه معمولا لما هو اصل في العمل **قوله** فاعطى الثقيل للقليل
اعطاء القليل لكونه مفعولا ثانيا باد دخول اللام التقوية في المعمول الثاني من الفعل
لا يجوز و منهم من جعل التركيب من تضمين معنى الجعل فصار كأن المعنى فاعطى الثقيل
مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى الروح
لان الاعطاء للقليل بان يجعله عارضا له فكأنه قال فاعطى عارضا للقليل ولك
ان تجعل الثقيل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطى الثقيل ما اعطى
من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل **قوله** ولم يتزحزح
للمضاف اليه علامة غير الجر فجعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا لا م
اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا ترى انك تقول ما مررت بزيد في يوم الجمعة تاديبه
لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل
قوله لعلها انما احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في حده
حكما بانه والذكر في حكم المعرب وتاخير عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى
المقتضي للاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب
قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب الشيء في التعيين **قوله** اي به يتقوم
اي به يحصل دون غيره فنبه على ان نسبة التقوم ليس الى المعنى المقتضي للاعراب
فان الاعراب غير تام بخلاف العامل فانه قول متقوم بالاسناد وبه يتقوم
المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم منه في العرف الا
قولنا ما به يحصل حرارة الماء والنار يعني نفس الماء ولا مجاورة النار
اما تامل **قوله** المعنى المقتضي اي معناه يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في حصة
النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفصل عند البصريين خلافا لمن قيل المراد ما الاسم
ويتقوم بالاسناد في نحو زيد كونه الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من
قال المراد نحو الجر في الغلة **قوله** ومن مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل
عند المحققين حرف الجر المقدر وعند البعض المضاف النائب عن حرف الجر **قوله** فالمفرد
لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى
المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلاثة وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى

كما في المفرد المفرق

كما في الجمع المؤنث السالم

الكسرة

لعل وجه التفكر انه على هذا التوجيه يلزم
عدم ارتباط التفريع بما يفرع عليه فان
الكلام في اختصاص الرفع بالفاعل
ولا بالملحقات حلاوة عنه من التكلف
ما لا يخفى سح

فان قلت المضاف اليه ايضا قليل
فلم لم يعط الرفع اياه قلت الاهتمام
بشان الفاعل اكثر لكونه معمولا لما هو اصل
في العمل او المراد ان الفاعل لو وجد في الكلام
الكلام الواحد لا يكون الا واحدا بخلاف المضاف
اليه والمفاعيل فيكون الفاعل قليلا
في الكلام فاعطى اياه حفيد
التثقيل

قيد انه يلزم ان يكون بيان العامل مقدما
على تعريف المعرب وحكمه كما لا يخفى على من له
ادنى تخيل فتامل

قال الاستاد مولانا علاء الدين سلمه الله تعالى
الرحوم الدين فيه انه ان المعنى المقتضي يقتضي
الاعراب فقط لا كونه تاما وناقصا اذ
كونه تاما وناقصا بالنظر الى الكلمة لا
اقتضاء والمعنى كما يظهر فيما سياتي
اقتضاء الله تعالى فتامل كلهم

تارة
الكسرة وتقتضي الحروف الثلاثة وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف
فهذه اقسام ستة **قوله** اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى
ثان للمفرد ويستعمل لمعنيين اخرين لا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة
بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها
واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان
يقبل التنوين ويمنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب
بالحروف معزول عن التنوين ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات الثلث
للاضافة او اللام او الضرورة الشعر او التناسب بل ما ينتقض به قاعدة غير
المنصرف ولا يبالي به ايضا لانه يجاء من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد
المنصرف لاشتماله على التنبيه على هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها
لداع **قوله** اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ثم نقض بسنين وثبين
ونظائرهما لكن لا يلزم منه دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركات ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه
ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر صحيح لو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب
الذات لان الاعراب ليس بشيء **قوله** والفتحة منصبا كتب في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور
واجازه المص هذا كلامه **قوله** والمصدرية فيكون التقدير جمع رفعا
والجملة حالا والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف
المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرب بالضمة اعرابا
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه **قوله** مثل جاءني رجل الاحسن
الالطف ان يمثل بجاءني طالب والطلبة جمع الطالب **قوله** جمع المؤنث

طلبة

كما في الجمع المكسر السالم

كما في المثنى

كما في الاسماء الستة

حتى

لان لفظ علت يحتمل ان يكون نقطع الكلام وكسرها
وامانا ذا كان نقطعها فيكون مثل الا نجمع المكسر
اذا انتج جمع طالب واما اذا كان بكسرها فيكون
مثال للمفرد المنصرف اذ انتج يكون مفردا بمعنى
مطلوب فحينئذ الاضطرار يكون مثالا لهما على ان
التطويل الكلام اذ مر نقص الزحام بالاختصار
المخل فاعل الاختصار الكلام حرج الاختصار
والاختصار مطلوب في هذا المقام
تحرره الفقير الى الله الغني

السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه
لازم لم يخلو عن غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير
بخلاف العكس وفي الغير تكلفات اخر تركناها مخافة التطويل وينبغي ان يعم الياء او الا جمع
ذات من غير لفظ كما هم اولو اذ جمع الاكراه السالم في الحاشية السالم نحو كالة
صفة للجمع مثلا كلامه يريد دفع توهم انه صفة للمؤنث كما يتبادر من كون السالم
صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على جعل صفة الجمع بالسلامة وان كانت السلامة
حال لمفرده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء لا يدخل فيه مستثنى مع ان
مفرده مذكر و خرج سنون مع ان مفرده مؤنث **قوله** واحترز به عن المكسر
فانه قد علم او سيعلم بل لانه لا يشارك في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا
بل المنصرف **قوله** فاعرابه هذه الاسماء الستة تنبيه على ان الحكم ليس على خصوصية
هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء
ولا يلتفوا الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة
لفوائد وجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر الاخ معه فالحكم على
الاخ الحاضر بالتلفظ مع داعي خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة
في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة
بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة
لانه موقوف لترتيبه كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة
عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها
الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف مستعمل عند العرب وثالثها
هداية المتعلم للاعراب فهم بالواو واللفظ والياء لانه لا يهتدي بنفسه اليه
قوله لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه الاسماء
في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة او همت انها جردت عن خصوصية
التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية
الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم **قوله** مضافة نقل المتن على خلاف
ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق

القيود واما لان النسخة الكاتبة في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد
من قال تنبيه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال من ضمير الظرف
والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب وتغيير
المصلى بغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه قد بلغ بدقة النظر
الى ما لا يخطر بقلب البشر **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعرابه لا يخفى
ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع
والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة
كل فرع اصلا **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لتشابهها المثنى في
كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى كونها معانيها مستلزمة للتعدد لان
كلا المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما
فيهما فخفي والاوجه ان يقال لتشابهها المثنى والجمع في ان فيها حروف لين
بعدها ما يتم به الكلم فان تمام الكلم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين
واللام **قوله** لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون
غيرها لان الاعراب فيه الاعراب في الطريان والتغيير وهذه الحروف في الاربعة الا
لام الكلمة وفي الآخرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل
من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تحكما بل
تعسفا لم يلتفت اليه الشارح **واعلم** ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد
ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها
بالحروف مع الاستقلال لان الابن والولد والوالد والام والقريب لغير ذلك
منبئة عن التعدد فالاولى وجود بدون اعادة اللام **قوله** وكذا كلتا انما
بدل من الالف والالف للتانيث لا تكون متوسطة واما اضيف اليه كلا وكلتا
يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر
كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده
واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول **قوله**
فاذا اضيف الى المظهر يحتمل في هذا المظهر ان يكون معرفة **قوله** فعند الكوفيين كلا كوني اعراب

باليوم ويكون مضافا الى مميز الجمع لا انه مستدرك لا طائل تحته **قوله** وسماها ملحق المثنى
لانه تكرار الواحد مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا
سالما او مغيرا وجه تغليبه ان المص ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله ان كان
اسما فيذكر علم يعقل باشتراط انه لا يتركب ما انه يغني عن اشتراط انتفاء التذكير التغيير
بجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وبين معنى التركيب الاضافي اذا
خالص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب وانه نحو فحظ على مفهوم لفظ
جمع المذكر السالم ويمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بهما ما هو على
صورة الجمع وليس به **قوله** وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه
بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت
اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة المعنى **قوله** والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين وعلى كل ما زاد عليه بعشرة او عشرين او احد او ثمانين
او المائة او تثنيتها او جمعها او الالف او تثنيته او جمعه الى غيره لذلك وهو باطل
قطعا ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يختص عشرين وهو بصدد
تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها
ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده
هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار
مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كا دلت في اصلها لا واحد لها من لفظها **قوله** والالف
ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا **قوله** وايضا هذه الالفاظ اه لا يخفى
عليك انه لو قال بجموع هذه الالفاظ اه لكان وجه لطافته وانما جعل اعراب المثنى
بملحقاته الاولى تركه لتحقيقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن حرفه في
البيان في الملحق ولانه لا يستاهل **قوله** لانها فرع الواحد بلا كلفة وكذا لا
قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل **قوله** ودخول ما حرف بحلتها الاعراب
للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير
قلت هذا ليس تغيير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف
علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء

تبدل

هذا بيان لا قوا استعمال الجمع وجوز
اطلاق عشرون على ثلثة وثلثين
وعلى ما فوق ذلك الى ما نهاية كما ان
رجال يقال لثلثة رجال ومائة والف

ملتئمة

بان يقال واحد واحد اثنان وثلثة الى
العشر واحد عشر واثنى عشر وثلثة
عشر الى عشرين والى ما لانهاية
قرره

يتبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة **قوله** ولكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع الاضافة
اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط على التثنية الا ان يكون ما اكثر لان كان بعضه
قوله وحمل النصب على الجر لانه السنة في الحمل **قوله** اشير الى تقييد اليها فيما سبق
في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا او عدادا ذكر في هذا البيان فوائد الاول
ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الآخر للاعراب كما
ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا
لاختلاف العمل لا لاختلاف المحل الآخر والثاني ان قوله التقدير وعد بلفظ فان
بتوجيه المعرب والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال **قوله** ولما كان
التقدير ما اقل اه راى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي لكونه الاصل احق
بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان
قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب فيه اشارة الى ترجيح
جعل ما موصولة لترجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة لان
الفهم يتسارع اليه ومنهم من طالع عليه طريق الترجيح واطاله مع ذلك فانه خلا
الوجه الظاهر الصريح وهاليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف آخر ادنى آخر
الكلمة تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر **قوله** في آخره
الاولى آخره **قوله** كعصا فيه تذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراجع
ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل في
قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كما في عصا فلم فرق بينهما قلت قبل الاعلال
موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف
وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب
ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبل وقاض بالقاضي والفصل المتقدم
فليقتصر به المتصم **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد
المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماى ومساجدى وعبادى قبل الاولى
ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل

والحقه

تفصيل

المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه
قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر فيه الاعراب

اي في حرف آخر

الاضافة وفيه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه
فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب
قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل
فيه فمعنى ان يقدر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب
فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة
التى اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ح للراى اى
يحمل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلام لهذا التعميم ايضا سواء كان
مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لانه لا بد
من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية
اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل اما علامة التثنية فاحد الجزئين
ومعنى التثنية لتحصيل احدهما الا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما
قوله يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين مثلا فائدة تعميم
مطلقا فى نحو غلامى ان جعل متعلقا بهما ولهذا جعل البعض مخصوصا
بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص بالخصوص
بغلامى بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا
ونحو مسلمى رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر
ويمكن ان يقال يريد لفظا بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان
الفه ملفوظا وبغلامى لفظا مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه
محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله فى
وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة تعذر
الاعراب قاصر والاولى انه لما اشتغل بالكسرة والفتحة ليتناول نحو
يا غلام ويا غلاما ويا ابت ويا ابتا ويا امتا **قوله** يعنى
كون الحرف كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء
الذى ما قبلها ساكن كظبى **قوله** ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض فيه توجيه

لا على

لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النصب الذى يكون ذكر النحو مستدركا ومع
ذلك يتجه ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض **قوله** يعنى
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحروف يعنى ان غرض المص
من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحركة
وقد يكون فى الاعراب بالحرف لا الاستيفاء والاقسام المستقل فلا يرد
انه بقى اقسام من المستقل لم يذكر وغفل عنه بعض افاضل العلماء ورد
الشارح من تنبيه عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص
بعض الاقسام المستقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط
المستقيم صراط غير المغضوب ولا تتعجب فانك لا تهتدى من احببت ولكن
الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكر انما يصح
على مذهب من لم يجوز الحكاية فى التثنية والجمع واما على لغة من قال منان
فى جواب من عندك رجلان فالقسم الاول ايضا يكون بالحركة
والحروف ومعنى نقول يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين
وقد يكون فى حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا فى احوال الثلث
ولما كان تعين المستقل عن المتعذر ح المتعذر باختصاص المستقل ببعض
الاحوال دون المتعذر كان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق
لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستقل تقديريا فى الاحوال الثلثة
نحو جاءنى اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخى القوم
وجاءنى مسلمو القوم ورايت مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم
واما جاءنى مسلما القوم رفعا فقط فخارج عن حكم القوم **قوله** وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث للاستثقال ضابطه
ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو المقيمى الصلوة بجر الصلوة
ونصبها فى جمع نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه
لا يكون مدة اصلا **قوله** يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعنى فى الاحوال الثلثة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظى فيما اورد
ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمى المتعذر والمستقل لا ما عداه من الامثلة حتى يرد ح

اى قوله تقدير الاعراب للتعذر

مسلمى ح

سواء كان مضافا او لا

اى افاضل

بعض تلامذة الشارح رحمهم الله على بيان اللفظ من الامثلة وتكلف فى
دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغنى من جوع واضطر الى الاعتراف بورود
بعض الامثلة لانحائه بما يقتضى منه العجب ولا يليق عند رعاية الادب هذا وقوله
ما ذكر يشعر بان ... افراد الضمير فيما عداه مع رجوعه الى المتعدد اى
اى المتعدد والمستقل الى تأويل التعدد بما ذكر فيما ذكر وهذا اطلاق شايع
فى رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل بل لانه
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه فى الحقيقة
راجع الى الامور لا الى المجموع **قوله** ولما ذكر تفصيل المعرب وغير المنصرف
يعنى تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذى سبق اليه قلت
ولاحتياج بعض احكام ما ذكر بعده الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا احتياج
الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف
اكثر فلذا اخره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل
السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغى ان يذكر
المتصل بغير المنصرف قبل الشروع فى المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير
بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة
والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمعرفة غير المنصرف ومباحث
المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففى تأخيرهما اخلال ببيان هذه
المباحث **قوله** وكان غير المنصرف اقل ... على المعرفة بالتعداد
يستحق الاقل ان يوقع على بيان الاكثر ويترك الاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف
ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل فى بعض البيان يستحق ان يوقع على الاكثر
اوقع فى البيان بالتعريف ايضا ... للبيان بالتعريف منزلة البيان فى
التعداد والاوجه ان يقال اختار غير المنصرف لانه وجودى والمنصرف عدمى
والعدمى يعرف بالمقايسة الى الوجودى **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته
وغير المنصرف ما عداه كما قال فى الاعراب اللفظى لاشعار عنوان غير
المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديرى واعلم ان المو

الامثلة

المتعدد

المنصرف

وهو قول المص غير المنصرف فيما بعد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر

لا ينصرف

لا ينحصر عند القوم فى المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله
الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما
بينه الزمخشرى فى المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف خارجة
عنهما فلا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يعلم معرفة المنصرف بالقياس
اليه واما عند المص فالمنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب
بالحركة اذ لا فائدة فى وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة
المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بقسمين وتعريف احدهما كما اذا كان مطلق
المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف
فانه يناسب المعرف من جهة الاصل بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كانه
بالقياس اليه لا ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء
الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين
او زيادة التمكن **قوله** اى اسم معرب اختار تقدير كلمة اسم على النكرة وهو احد احتمالين
لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره
واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم ينتبه بعض افاضل تلامذة الشارح
الا فى هذا المقام فاطنب بما لا يزيد الا الابهام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب
الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد
هنا شرط حذف المضاف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف بمعنى يجوز ان يكون
التقدير من علل تسع اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يتركها الا لعينه
قوله اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل
عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كما فى حاشية
فى هذا المقام اذ لو ... المنصرف شيء كلما اجتمعت اثنتان منها فالمنصرف
تصويب هذا وهذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى والتصويب
الثانى ولم يذكر الابيات كلها ليستغنى عن التعريف لاشتمال تغير المنصرف
الذى يستفاد من البيت الاول على ما ثبت الاول اذ يفيد ان غير المنصرف
ما فيه علتان يخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقامهما والثانى اذ ...

الضمير المنصرف بالضمة والفتحة فالمعرب

نصب على المصدرية اى تأثيرا اكثر من الخ

لانه ينصرف

اى ما لا ابهام

اى البيان

على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند ونحوها
انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف بسببين
مع انه بسبب التانيث بالالف **قوله** وذلك الجمع عدل للتقديم مثلا تنكير الاسباب في هذين
البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل قطعا لا كل عدل وهو عدل لا يكون حلة ايضا
وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير
النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعضهم ان رجحنا الالف
واللام فيه زائدة **قوله** و الصدور اي عطف هما بين العلتين اه ثم التراخي في الزمان
ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى
ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكانه ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة
قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة اه هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل
شيء في عرف ارباب التاليف لا يقصد به الا التقدم في الذكر فظهر في عباراتهم
بعيد جدا **قوله** هذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة
ولنا وجه رابع وهو الاعتذار بمسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم
مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق
القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما
ذكرنا ومنها ابهام العلل كما يجئ في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة
مما ذكره الشارح ومما يذكره من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف
ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح **قوله** او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي قبل الاولى ما نيه اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلت الموانع
جمع مانعة والتانيث لا نها بتقدير علل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انها
اشار لا حاجة الى معرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما وحق اقتضب ذكره
قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان غير المنصرف لان هذه
الهيئة احكاما اخر من حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة
او روعي فيه الاصل كما في سلاسلا علما حكم الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر
ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف ومنهم من قال في وجه التسمية

فمن حيث انه معرب حكمه مامر ومن
حيث انه فاعل حكمه الرافع اي غير
ذلك ح

ما

مايكاد

مايكاد يستلب على القائل به الحسبة **قوله** ان لا يدخله الا التنوين ذكر الكسرة
مع انه سابق اشارة الى ان تعريف غير المنصرف يتضمنه الدور من وجهين على ما فصل
في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى انقصان تعريف غير
المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة
لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف
منع التنوين والكسرة منع بالتبعية كما قال كثير ومنهم من قال اراد بالجرين
الكسرتين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب
اعلاها توجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع
المقام تفصيله **قوله** لا لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض للتا القائم المطلق
لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق
لا الرجل المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية
والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الحقيقية والوهمية **قوله** اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالف لسان آخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء
لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك العدول عن الاصل تبع لتحقق
الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل
الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح
لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس الفرعية
معنى يشمل المرجوحية **قوله** لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يخفى ان البيان قاصر **قوله** اي لا يمتنع الجواز بمعنى
سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع و
الصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلا
فرق بقولك اي لا يمتنع **قوله** وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرج بادخال التاثير بالضرورة
او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره **قوله** وقيل المراد

بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف
بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم
غير المنصرف صح

بالصرف معناه اللغوي اه الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من
ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بعلم قوله وحكم الحاجة فتندفع بترك الظاهر الاول
فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم **قوله** للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين
كما لم يجوزوا جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان الممدودة المقصورة وجوز
الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة **قوله** فلقوله حبت
في خاشبة هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
في خاشبها جمع غالية بحذف حوش انتهى مرثية بالتخفيف ... گردن
التربة حاك المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وجب على من شم تربة احمد
في ان لا يشم مدى الزمان واستداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشمه عن الغوالي او المعنى ماذا اوجب على
من شم تربة احمد ان لا يشم اه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال
الاستغناء عن شم الغوالي **قوله** ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل **قوله** لان
رعاية التناسب بين الكلمات اهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام
واختير هنا ان الشي وتراني مع ان اللغة امرّ في صحف التنزيل ببدء الخلق
ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ وروي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب لما
فان المركب قد حار واي بضم الراء في باحار فقال الكاتب يا سيدي الافصح
كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد
الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة وهو وجوب صرف اعلام
الاوزان التي قصد بها بيان وزن ما منصرف فيقال وزن ضارب بضارب
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة للتناسب بمضاربة
وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل معاملته اذا اريد
به معناه مع انه قد يكون غير منصرف للعلمية وسبب آخر فتنوين قوله
فيما بعد واما فرازنة فتصرف مع انه غير منصرف لكونه علم النفسه

ومؤنثا

ومؤنثا ويعبر وا عن هذا التناسب باتها بالث كالة **قوله** حيث سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا التناسب فواصل الآي فقوله
يليه لم يقصد به اتمام التعليل **قوله** فقوله سلاسلا واغلالا اشار الجموع اه
اراد ان ذكر اغلالا لا فائدة الا ان المقصود تمثيل الجموع والاظهر ان التقدير
كصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله** وما تقوم مقامهما خلا من تتمة بيان
التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة
التعريف فهذه جملة معترضة ولا شاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة
الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت اي هنا **قوله** فانه قد تكرر فيه
الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرار عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير
عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه
المقام كتب في الحاشية فالكالب جمع الكلب وهي جمع كالب واساور جمع اسورة وهي
واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساورة اكثر ما يقع
النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في
الصراح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اذ ذكر
المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما يجاب
به وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا
وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل
لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه ان الاشكال انه
يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال المضروبية
بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في
غاية السعة بسبب شيوعها لا سيما في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت
لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يرده
ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به
عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد
يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان

جمع سوار
والسوار ككتاب وغراب الغلب كالاسوار بالضم
اسورة واساور واساورة وسور وسؤور
والنعم وقد يسكن ... الابل والشاء
او خاص بالابل ... انعام ج اناعيم

ربا

قصد
بيان

گردن توقی

فكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة الفاعل دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة فعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجي لا نفحل عجاج كذا في القاموس ولا داعي الى العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئته ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا نجد بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** اي خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا **قوله** اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة كما يقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان تحليل الصور لازم لا فصل التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد المضاف الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لا دخال اخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معدولا كما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صحة يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا مدخل لفي في الصورة حكما كالالام للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها

اعتبار بيان

بمعنى التبعيد

و التصحيح الواضح لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بانا معناه الصرف حيث قال او لو قال بدل خروجه اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف ولا خفاء في ان معنى العدل المعنى في هذا ليس الا بمعنى اسم معدول ولا يعقل به الا المصروف عنا بنية

علامه

بحروف

بحروف الزوائد بخلاف اللام فقط اي يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان في ايضا ما هو حقه **قوله** التي يقتضي الاصل والقاعدة ان تكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف ان يحكم بانه معدول حكم بانه مسمى باسم الفاعل من العمارة فمع اسم فاعل من العمارة خرج عن صيغته التي هي على مقتضى القاعدة قياما الى عمر **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر اذ فيه ان صيغة الاسم ان كانت بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول كهيئة الضرب هيئة ثلث لان ما وضع له ثلاثة ثلاثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست بمقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية خرجت بما خرجت به المغيرات القياسية **قوله** فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كقول في رجبه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي خارجة باعتبار قيد المقارنة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصود هنا تميز العدل عن سائر العلل وقد ارتضى هذا الجواب وليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتمييزها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود **قوله** اعلم انا نعلم قطعا اه فيدل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو اهم حكم بالتكاسل لا الاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له واما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه وبعض بالخروج انه كان عليه فخرج

محذوف حكم بانه

للمضارب وان كان ما يعرض المادة في وضعه معناه فهيئته ثلثة ثلثة ليس

اي بعد ما كان عليه

وهذا الذي يحكم به الا الاضطرار فنقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا
بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت في المادة ومبنى ما حكم به
الشارح لخروج عما ثبت للمادة ويتجه عليه لما اعترض المغيرات الشاذة على تعريف
العدل ويتجه على ما ذكره انه يختص معرفة غير المنصرف بتعريف بالتتبع لانه لا يعرف
غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم
يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري للحالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو **قوله** لا انهم تنبهوا للعدل
فيما عداها من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التقديري لذات السبب في سائر
الاسباب سوى الجمع التقدير به لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف
والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا يتوقف في شيء منها
الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس
فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان
للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاول ترك لانه مشترك
بينه وبين جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم بعلية العدل المقدرة بالعدل فالمدار
الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود
السائر **قوله** اذ خروجها كان ثابتا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى تحقيقه خروج مقدر
بحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعيد من العبارة سيأتي قوله او تقديرا الا ان
حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه
بعيد عن الفهم جدا **قوله** جاءني القوم ثلثة ثلثة حال عن القوم مأول بلفظ
واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال بكلا اللفظين اجرى
اعرابه عليهما **قوله** وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع
قوله والصواب مجيئها اي والصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الخمسة
الاخرى قال الشيخ الرضي رحمه الله يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة
النسبة نحو الخماسي **قوله** والسبب في منع الصرف قصد بهذا الكلام دفع

ليس كذلك لانه لا ينتج لما قيد علا بتمام الكلام بعدونه لا احتمال
لانه يراد ان الاسم يجعل غير منصرف بهذه العلامة خاصة
حتى يتجه هذا التوهم
علامه

اشكال

اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد
ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فانه مما
قيل ان منع صرفها للتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الا ان
الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر
على قدر الحاجة **قوله** لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلث ثلثة وجه عرضية الاخر
في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا في جماعة الوحدات ومنه كونها
ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعاني
الوصفي ليس بشيء ولا بوجه لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا **قوله** لان معناه
في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه كيف الا ان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل يوجد اشار انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا
يقال جاءني زيد وآخر اي حمار آخر بل رجل آخر قلت ذلك لهم على ما قالوا يجيء الاستعمال
في اشد تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي اواخرهم اشد تاخرا
على صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة الا الموصوف بالنقصان واقل تاخرا
ليس صيغة تفضيل في التاخر بل تنقيص فيه **قوله** علم انه معدول من احدهما فهذا يكفي
في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا ينتج وزعمه والله در الرضي
حيث اختاره **قوله** وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى
الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام الذي عرفها
في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه انه جاءني الرجل والرجل الاخر
وجاءني رجل ورجل آخر لو عرض للتفضيل لم يعين المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال
والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فقد لو ترفع درجات
من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فحذف ما اتيت وكم من الشاكرين **قوله**
او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف جنسها تاما

للمضاف في الاضافة الاولى نحو ما تيم تيم عدي ونحوه بين ذراعي وجبهة الاسد
وانما لم يتعرض الشارح لبيانه ولا لبيان شيء من الاجوبة لان كلا منهما خلاف
لا يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها احاد احاد او ثناء ثناء او رباع رباع و
لا يخفى ان القياس في جمع التكسير لما ذكر ليس جماوات فلا يحتمل ان يكون في
عنها قوله وعدم ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية
وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين
المعدولات بحيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدل ولا يخفى
انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكرها هنا تكرار نعم في قوله لكنه لو
اعتبر آه فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد
الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يروج ما ذكره ولم يعتبره انه لولا ما
ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل
ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج آه فلا يثبت الشذوذ في اقوس
الا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس الا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم
تصور الشذوذ في المعدول قوله لكن فعل اسم جنس كصرد وعرف العدل فيه لا جمع ولا باء
واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما اختصت
مبالغة فاسقة وانما فعل على فان لم يثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس
فلا عدل فيه الا جمع فانه جاء جمع عمرة وزحل فانه جاء بمعنى السد وان ثبت
فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل يوجد الاعلام ففيه العدل كقثم فانه
جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما الآن اذ فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس
بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس ان
قثم كزفر اسم ابن عباس بن عبد المطلب صحابي وجمع الكثير العطاء ومعدول
عن قاثم الجموع المجر للعيال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضبعان
ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد دليل على ثبوت
اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة
ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلث ثلثة بالنسبة الى ثلث

قوله

قوله فانهم اعتبروا العدل في ما هو الضمير لبني تميم ولك ان تجعل للنفي فكان قلة
العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام موجب البناء والا لم يكن موجبا
فان المعتبر اطراد الا موجب البناء بل المعتبر اصالته قوله نحو حضار في
الوشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة
والسجان او الحمر من الابل وطمار المكان المرتفع في بعض النسخ وبوار
في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها آه فيه انه لو اريد
انه ليس فيها شيء الا السببان فهو ظ المنع وان اريد انه ليس فيها موجب
البناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها وزن فعال وهو
موجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل
في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيه العدل آه وهو العدل والوزن
لا المجموع قوله ومهما يقال آه اذ لو فسر العدل التقديري بما كان لضرورة
منع الصرف تحقيقا اما اذا كان تغييره بناء على ما هو الغالب في الا ب
لئلا يكون بيان العدل في المعربات فاحر فذكر باب قطام في محله وقطام
اسم امراة على ما في الصحاح قوله الموصوف كعدن الكلم لم يحقق المص في هذا
الباب الا العدل لان غيره لما عرف في هذا الكتاب في محله واما مستغنى عن
البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله عن تعريف السلف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح الاسباب
الباقية فما لم يغيره المص في محله قوله وهو كون الكلم دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعتبر تقييد الابهام بان يكون في الغاية كما
اعتبر به غيره لان في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان
والالة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها
فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل
على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود
للحية غير صفة مع انه لا يقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام

في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه صفة ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شيء ما له كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ما له المبدأ واما الشيعا دون فان كون الفياض شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس شيء فانه لو كان الماخوذ في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماء له الفيض فيكون المعنى ماء له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة حقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج حدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة المسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر **قوله** لان ما اخذ مع بعض آه والذكورة ايضا **قوله** مررت بنسوة آه الصواب متصفة **قوله** شرطا اي شرط الوصف ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتب في حاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا الى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بحق التنزيل اشتمال الاصل على الفرع بمنزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بسبب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يجز النقل عن الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يجز النقل لمنعها ابتداء لا بالغلبة الآن قد قال لم يطلع على مثال لم يجر نقل في التفريع واكتفى بالاندراج حكم في الاصل وكما صرح به المص في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا

لان الاربعة ليست موصوفة بحوبة للنسوة حتى تكون موصوفة بهما بل متصفة بها

حيث

حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الآتي المثال حيث قال كما ان اسود آه **قوله** فلذلك الفاء للتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل لحمله للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء يدل على ترتب العام واللام للتعليل فقد تيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العام واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب العرف **قوله** المذكور من اشتراط او اشار الى ان ذلك اشارة الى المتعدد واي افراده شيئا وبل المتعدد بالمذكور وانما جعله الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم الطرق ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر الغلبة تقرير لاشتراط الاصالة وتوضيح وليس مقصودا بالذات وقوله فلذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك دون ذلك مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلث **قوله** صرف لعدم اصالة الوصفية آه هذا مما اشكل على علماء الفن وخصوصهم الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قطعي على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء ونطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عنه طلبا الى الطولة قلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع بل الى قاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكونه بعرف لا لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله الى المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود منع قولهم الحية الانثى اسودة وقبول الاعتداد بالتاء بعد عروض الوصفية

لان اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم معرفة العلمية اسود وقد يجب
من تحقيق حاله قوله وامتنع اسود من الصرف ولم يخف ان الشارح افاد ان التاني قوله
الاول الحية السوداء وهي الحية العظيمة السوداء وعلق الفراخ قوله وضعف
منع افعواه فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف
لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم
بانضعافه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعف
وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولو تحقق منع الصرف في المحل
كما في عمر قوله اشتقاقه من الخيال للتخيل انه مفصل رابه قوله ذي خيلان جمع خال
وهو المعروف قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء وقيد باللفظي ليقابل
المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المعنوي
الذي يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق
وبالاختلاف وحقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء في الوقف فخرج بنت التانيث ولو
سمي به مذكر لا يمتنع وان سمي به مؤنث في ركبا له عرفات فقال الزمخشري
عرفات ينصرف ولذا يجر عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث
ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يهتد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث فقال
غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير الصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث لتحمل على تعيين زمانها
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى ان التصرف فيها
في الترخيم قوله كما اشار اليه بقوله شرط تحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين
وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب
قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصنف
قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وحينئذ شرط العلمية قوله او تحرك
الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة
على الثلثة وح يلزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا
القياس يكون الحجة شرط الوجوب في الساكن الاوسط فالاحسن ان تحرك

اي عن صرف اسود او امتنع اسود م

والمعنوي هو يعرف بالتاء

واما التاء التي هي جزء الكلمة كجارية اشترط فيها العلمية لازما في منع الصرف فهي تاء التانيث ح

الاوسط

الاوسط
عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او رباعيا فاذا سمي بابراهيم
من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله فخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة آه لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل
ثقل من الوصف والعلمية والالف والعدل بل هو منشأ الخفة كما رشد اليه
الثلثة ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام
وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية يجتمع
مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير فحمل الشرط مع الآخر فاعتبار الا يختلف
الشرط الى السبب الى العلمية لان العلمية مؤثرة بدون هذا الشرط بخلاف
السبب ومنهم من كان جعله شرط التاثير التانيث لان الكلام فيه وليس
بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرط العلمية في جنسها وحينئذ يقال العلمية سبب
قوي لا يحتاج الى تقوية ولهذا يمنع وحدها في ضرورة الشعر عند
الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه قوله وسقر علما للطبقة
من طبقات النار في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وماه وجور
علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء
الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل بلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان
وقد يخير فيها في اعتبار رأي ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمع
فيه شيء في كلام العرب جوز الوجهين وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة والحي آخر وما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل
في الاسم الصرف قوله يمتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المصنف
وامتنع اسود اي عن الصرف تشعا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية
المناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج
تذكير العائد الى هذه المؤنثات ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره
وهو انه نحو ما يعبرها معاملة اللفظ او الاسم قوله وان سمي به مذكر فشرطه
في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون في
الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف

وان لا يكون تانيثه بتا وبلا فرجال اذا به مذكرا انصرف لان تانيث الجمع بتا وبلا
بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره
وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه ترجح منع الصرف وان وجب
تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطا من بين الثلثة المذكورة الزيادة
على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخيران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي
في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل كذا
المنقول من المؤنث بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمى به بالتا وبلا
واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه يسمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه
سمي بالمذكر منصرف فجاز الوجهان فيه لاجتماع الحيثيتين الا ان تسمية اللفظ
بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب
فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه
بالمؤنث فالمصنف لم يعتن ببيان الشرط **قوله** لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما
هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزيادة على الثلثة يسد
مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم عوضا الثلثة قلت جعل الحرف الرابع
قايما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من القاصر
فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي
في ميزان التصغير اربعة لا ترى انه خمسة اما يقابل اللام الثاني في التصغير حرفا رابعا
الاترى ان في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف
الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر دون مصابيح علما المؤنث وان كان التانيث بالهاء
وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان
فان تصغيره على فعيليل فعيعيل مصيبيح فالياء الثاني بمنزلة الزوائد لانها ليست في
مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بها وجعلوا الحاء من مصيبيح حرفا رابعا
قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما لموصوف للتعريف
كما هو الظاهر كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما
للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا ليوافق الاحتمال

التصغير

فالياء الثاني

التفصيل

التفصيل **قوله** ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا
الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السببية المراد هنا اشتراط ان يكون نفسه
علما او علمية خاصة وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقة لما في سياق
العجمة **قوله** بان يكون حاصلة في ضمنه الاولى فيه **قوله** لما جعل البعض اي جار
الله ويستغني عن الاشتراط **قوله** لان فرعية التعريف للتنكير اظهر آه او ليكون
علما وشرطه اكثر الاسباب بان يكون سببا عاما يختص بالشرط وليس تجوزه وما
فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا واما وصفت بالتاثير لاتحادها
بالسبب فمن ثم قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لعدم ثبات بشيء
يعتد به **قوله** بكون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل وحكاية
اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد **قوله** لان في العجم اسم جنس بمعنى الجيل
قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من
الاضافة واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخل الكسر ايضا وان لا
يمتنع من قبول يا النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تحقيقا
نحو جرجان في گرگان وجبرئيل وجبرائيل وجبرئيل في جبرائيل **قوله** لانه امر
معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة
ايضا **قوله** فان قلت قد اعتبرت العجمة هنا وان سنرجع بما ذكره لكنه يرد
انكم لم تعتبروا المانعة من الصرف في ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويدفعه
ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة **قوله** قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو
لتقوية سببين اي لتقوية احد السببين وهو التانيث او العلمية مستغنية عن
التقوية وبدل على هذا قوله لعله لا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب آخر دون ان يقول
لتقوية سببيا فيه **قوله** دشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة بارآن
الابين ترذعة وكنجة هذا وانما كان فعل اعتبار العجمة فيه قطعيا الاحتمال
اعتبار التانيث ولذا لم يتفق سيبويه والاكثر اتفاق تحرك الاوسط ولم يرد ا
لا من الزيادة على الثلثة لان مثل اباخوه منصرف ولم يجوز والامرين في متحرك
الاوسط ايضا استدلالا بمجموع المحكية شتر لاحتمال شتر منع بالتانيث **قوله**

الصرف

وابرهيم ؎ : يمتنع ؎

وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا ابراهام من لغات ابراهيم لوجود
الشرطين قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده في ان منع صرف نحو شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس
لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ايضا ضعف
قوله لهذا قدم انصرافه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب
المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض فالكلام
فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح بالاصابة الوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على
ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده فلان الانصراف لاصالته
يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة من الصرف الا ستة قلما يخلو عن
هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصلاح
شيث وعزير فلا حجب ان يقضي منه العجب قوله وقيل ان هودا كنوح اختير نوح في
التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال
محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه
جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله بوزنه يحتمل ان يكون من تتمة ما قبل
وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرسه فعل بمعنى واحد والاولاد والاولى الولد
اسمعيل او لاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده
قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصيغة
شرط اي شرط قيامه مقام السببين الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم
قوله وهي الصيغة التي كان اولها الى [illegible] بالثالثين مع انه الاكثر
لان الثالثين على وزن مفاعل ومفاعيل فخرج عنه بظاهره [illegible] فخرج نحو [illegible]
فاوضح ما هو المراد بالثالثين لكن يرد عليه صحارى لان الالف ايضا [illegible]
لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون
اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا او كان ثم يحتاج الى دخول نحو صحارى فيه التعريف
لانه لا يلزم من دخول الاضعف [illegible] وهو غير منصرف لا محالة لا الالف التأنيث قوله
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد

ولا يخفى ؎ ذكر خلافية في نسخة ايضا ؎

حاصله

وبجمع

وبجمع الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ابا من الاول كما جمع خاتم قوله بغير هاء
غير هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال خلافا للزجاج انه يلزم ان يجب ان يكون
صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر الشرط لا صفة للصيغة لانه يتعلق
بنكرة وتقدير للوجه تكلف لا يروج عند الناقدين الا الشرط قوله او المراد بها
فيه لطافة وعلى الوجهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه تاء او هاء اصلا ... لان المراد ؎
ان لا يكون معها هاء حال الوقف ولا ان لا يكون معها تاء حال الوصل كما قيل ظنا
انه لو لم يقيد لا يتم القيد السلبي ويكون فاسدا اذ قد نبه على كلتي عبارتي تاء
التأنيث وهي الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء قوله فلا يرد
نحو فوارة جمع فارهة لان فارة كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة و
يقال للفرس جواد هذا كلامه والانسب ان يجعل جمع فارهة بمعنى الفارس ان
الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها
بغير هاء ومن هنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه فان المص بعد الاشتراط ... هنا ؎
بغير هاء وفي وزن الفضل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفضل في ذلك
لان فضل منصرف مع خلوه عن التاء لطيء وجمعه محمد وجوارب جمع لفافة الرجل
غير منصرف مع مجيء جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض لمن قال
ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني ولمن اجاب بان
المراد بالهاء حرف [illegible] يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمرة وتمر
فاشار بقوله لا حاجة الى انه لا شبهة بشيء والجواب وليس بذلك والله
اعلم بالصواب فانما فرازنة ومدائني جميعهما خارجان عن صيغة منتهى الجموع لعدم
صدق تعريفها عليها والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائني فيهما عن الحكم
لانه اذا اثبت هاء ودخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث حكم بعد الاعراب على حرف
النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا
ومدائني جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني جاء غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائني قوله واما فرازنة اي كلمة

في جمع جورب ؎

اي كما اشار اليه ؎

التفصيل مع عدم التعليل لا ينها جد و مصابيح عدل لان لمعنى كانه قال المساجد
ومصابيح غير منصرف واما قرارنة فمنصرف ولو جعل قوارير غيرها ايضا مقصودا
بالتمثيل في قوله كساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا ودخل اما الاستيناف وكفى
لكونه استيناف عدم سبق الاجمال الذي يتوقف على عدم سبق كلام فغلط الفاضل الهندي
على بعض الشروح ونبه بقوله واسقاطه على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل قرارنة
لكان التنبيه واضحا ولتذكيره وجه آخر هو في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير
قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم لانه تنوينها لكن ... وهو علي
سماه ونبه بذكره على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم
اذا كان افراد معناه
اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه
لئلا يكونا في احضاره اختلال ثم منهم من غفل وقال لان لا تنوين قرارنة نقلا ... ح
الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسأل الله ان يغفر لنا
لنا ولاخواننا المسلمين **قوله** وحضاجر علما حال جعل المبتدأ اسم صرح بجوازه
ابن مالك ولا اعتبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير
اعني فيه وهم الاسند عادة المدح او الذم او الترحم والمقام بريء عنها وجعل حالا
من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير القيد وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا ياس بالتقييد لتنزيله منزلة
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **قوله** هذا جواب عن سؤال مقدر شائع
هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه واغناهم عن تقدير السؤال لو كان
ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس
حضاجر اسم الضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم للواحد على هيئة الجمع اولانه للتنبيه
على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولا يجعل
هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق
على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان ... كذلك ح
اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل
ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير بيان الاطلاق على الكثير

ايضا

ايضا ينافي جمعها فالاولى ترك الكثير **قوله** لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه
على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن
الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل بالحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كان ينافي
الجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان
الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد **قوله**
لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله** فلما علميته غير مؤثرة والالكان
بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب
مؤنة رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير
لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقل
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر **قوله** والتانيث غير مسلم هذا المنع حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس
وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة سماعية فان
قلت فحضاجر مؤنث لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم
تانيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر
والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق
بسوق الخطاب **قوله** لانه علم جنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما
للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لا لجنس الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه
قوله لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط له حتى يشترط به **قوله** جواب سؤال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس افصى تخلص من خير او شر كتفصى هنا
كلامه وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر و...
وجهان آخران هما انه اقوى ورد فعه اوضح **قوله** وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف
اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وصحته في تقدير
وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة وهو
غير ح

و من الحق انها مؤنثة ح

كونه اقوى لانه غير منصرف لا محالة ورد فعه اوضح
لانه جمع في الاصل من غير التكلف منهم

وان اشتهر ففيه **قوله** حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل في الجنس عليل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف على عشرة ويكون منها الحمل على الموازن دفع نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف هو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم

الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في السراويل سبب منع الصرف ح

نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمع صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية مع ترك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل منع صرف سراويل الجمعية ويجعل الجمعية بهذا الشرط قايما مقام السببين **قوله** فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ذل عليه كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل فارسي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن وليس في فصيح كلامهم عربي هذا وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلق فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج ح

الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرده مفروض الاختصاص بالازار مناسبة وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر في الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب بمنزلة من يؤمر ويجعل من تابعيه **قوله** واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال الطالب الذي هو متعلم النحو واقتصر

على

على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نقض جنس الاشكال لا يتم لانه ح يخرج اذ قد وجد مفرد على وزن الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع موازنه لكونها على وزن كراهية وطواعية واشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتقض جنس الاشكال ح المقام لا نحو عن اشكال لا بالكلية فدفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا **قوله** ونحو جوار اي كل جمع منقوص لو فرض نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشمل

الان على وزن مصابيح كما هو على صيغة منتهى الجموع

قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف وهو متعلق بعض النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلح الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة فالاظهر ان مراده به ان مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا انه من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **قوله** لان الاعلال

الرفع ح

المتعلق بجوهر الكلمة بعد تمامه مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرض في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي **قوله** فاصل جوار الرفع والجر جواري بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال يقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها في قوله فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين لو قال اصل جوار جواري بالضم او الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت **قوله** وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة التي رجحت على الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للاشكال والالف للاشباع وح فلا

وفيه ه

فجوازه لا وجه لحذف لام الكلمة وللوا ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم التي
في باغلاما والله اعلم بالصواب **قوله** التركيب اي قولها من غير حرفية جزء سواء
كانا اسمين او اسما وفعلا فخرج بحث نظر ويرد عليه ان التعريف غير جامع
لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب الكلم
وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويتجه عليه انه لا تكون
العلمية شرطا تاثير تركيب بعلبك بل شرط وجوده وكلام الشارح وان يابى
حيث لم يصرح في قوله المص رحمه الله تعالى وشرطه بانه شرط تاثيره لكن الظاهر
في كلامه ذلك ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل
فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس فقول
التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان احد
جزئيه الحرف لا يمنع من عدم الانحراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
من مصري وبصري فتقول جاءني مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب
بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا
لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين وبصري معنى
بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على ما في باب البناء وهو
ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة فكذا لم يحتج الى الشروط العدمية
فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف على هذا ١٠ المعنى
والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية **قوله** فلا يرد النجم وبصري ولا ضاربة
فانه مركب من الضارب والتاء **قوله** شرط العلمية آه ومن قال او يتحقق
السبب الآخر فيه بعلاه عن الفهم ويتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة
والتركيب والالف والنون في الكم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية
في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك مؤنث لم يرد الا تكون
السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصلح ان يكون
التانيث **قوله** لا ان الاعلام المشتملة آه قيل اي عند جماعة منهم المص
رحمه الله تعالى ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فعلا بعد ان يجعل غير

قوله بحث نظر بتشديد الصاد اسم ... نقل
من المطهر
البحث في ان هذا اللفظة
ابن ونصر وهم وسبب تسمية ملكي بهما انه وجد صبيا
في قرب ... لم يجد ابا فقالوا هذا بحث نظر كذا
سمعت من استادي

منصرف

منصرف وآن لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مما لا يظهر
فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل
الرضي عن المص في بحث المركب ان الاسناد ليس بمعرب ولا مبني **قوله**
كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع الصرف خمسة عشر علما
كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل البناء
بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف لم يتضمن خمسة عشر علما قلت لانه
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيب في الاصل او في الحال وقربه جعل بعلبك
منه مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل
البناء بل ما ذكره هو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار
الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا
في تعريف التركيب من الكلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج خمسة عشر لان حرف العطف جزء لم يجب
الآن رفضا تأمل **قوله** من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف
عبد الله علما فانه قصد نسبة بين جزئيه في الاصل **قوله** الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر
الاسباب فلماذا خصص بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا
لمطلقها بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على خصوصية المستفادة
من لام العهد دون سائر المواضع ولما كان الذكر هنا في لفظا ذكره في مقام
الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعهود سابقا هذا او
يخالف صورة البيان في ذلك المقام لضيق الوقت ~~في هذا المقام والاولى~~
او الاولى المعهود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب **قوله** شبهان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف صوت السمان او لا تنهاه
الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين فالثاني راجح **قوله** والراجح
هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول
غير ظاهر وان قيل انه لم يتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل

السابق لهذا البيان لضيق البيان

الالف والنون في الاصل ... [illegible]

التاء لكانتا اصليتين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة تبقى
عليه لضعف الفرعية بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الفعل والحرف
واما من قال ح لا الاسم المقابل للكنية واللقب والمقابل للظرف اللازم الظرفية
اني بما لا يعينه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف
حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون
والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما شيئان هذا من فوائد من هو
استاذي وجدي ربه طلع آثار جدي مولانا بسام الملة والدين هادوا
النحوا في افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافي قوله اذ شرط ذلك
الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن حسن الفهم لانه صار في المعنى
الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الآخر لا يتحقق في
هذا الاسم بدون العلمية قوله اذ كان في صفة لم يجعل او ان كان في صفة
فيكون عطف شرطية لستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط
وجزاء بحرف عطف واحد دون فيه بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير
والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي
عاملين واحد بحرف فتح الكلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين
مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف
بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين طبيعتين او على التنافي
بين الشرطين والجزائين فتأمل قوله يعني انتفاء دخول تاء التانيث عليه
انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم جواز التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عرياني وانصراف عريانة فنفس الاسم بعينه ينتفي باشتراط دخول
تاء التانيث تفسير الاسم بالاعم بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل
على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لان نفس كلمة فيه الالف و
النون قوله ولهذا انصرف عريانا الالف والنون في الصفة لا يكون
على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الاسم فعلانه بخلاف

الالف

ما يقابل الصفة

على شرطية

الى الاستعمال والانظار

الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان المختلفة قوله لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانه يعني قطعا لا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف
رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يجيء فعلانه واما
بالنظر الى اصل الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانه فيه مبهم بل جانب الوجود
راجح لان الفرق بين المذكر والمونث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر
انسب قوله ذو خلاف في انه منصرف الاولى انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل لانه اتفق في انه احدهما وغاية الكلام
ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في هذا التردد فان قلت
كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هولاء الاعلام من علماء اللغة والنحو وانما
حتى تواهم فيه على المعقول ولم يخرج احدهما عن المنقول ولم يكشف عن المعول
عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا منها نقل من العرب الا معرفا باللام
او مضافا او منادى قوله دون سكران اعتراض عليه بان عدم الاختلاف في
سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق اجتماع الجواب ان عدم
الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص لو انتفى الاختلاف
في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه
اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو
ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة
نسبة الى الفعل فلو لم يعرض عن الظاهر لالغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان تجويز
من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد المشترك من اوزان الفعل يشعر
بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثابت للفعل
وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن نظر لان الوزن ليس الا كيفية
تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت
ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان
الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى الشرط قلت لعله انه لا يظهر
الفرعية الا فيماله زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان يوجد

الاتفاق

المخصوص لاستعمال ان يستغني على وجه يلزمه الاستعمال

مصدرا

والحركات والسكنات

فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذكر للاصل فقط ووزن له مزيد نسبة الى النوع
الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في ذكر كون كل منهما نوعا بشرط
وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع كذكر الاصل
فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ فقط
جدا لتمييز المعاني غاية تمييز واما جعل فقط بمعنى شرط فتحقق لا شرط تانيث
كما توهم بعض فما لا يحتجه بسبب الفعل **قوله** معنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا
منقولا من الفعل فيه ذكر الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص
في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم
واستعارة الشيء من احد لا تمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل
كثير قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص المستعار في
هذا المقام **قوله** وصوبن التشمير وهو المرور رجادا او مختالا او التقلص
على في القاموس والمناسب لعلم الفرس ان يكون على منقولا من معنى المرور رجادا او الفرس فرس الحجاج فكانه لم يجبها تحاشيا عن ذكر الحجاج
والاظهر ان التمثيل بالعلم والافصح تمثل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر
معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه على تقديمه على ضرب مع كونه مثلا شائعا
مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق اسمية
فهو اولى بالتقديم **قوله** وكذلك بذر لما في القاموس ماء سنة ومعناه
بئر بمكة ومعناه الفعل على ما فيه اسرف او جرب **قوله** وعثر ومعناه
في القاموس ماء ومعناه الفعل جاوز الكبوة وخضم لرجل
في القاموس الخضم الاكل بجميع الفم باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول
او خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس
وبلد وماء ورجل واسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة
لكثرة اكلهم انتهى **قوله** وشلم علما لموضع للشام في القاموس
شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية
اورشليم **قوله** فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بنائه للمجهول

فانه

فانه لم يجئ في الاسماء الالفاظ قليلة ملحقة فانه على البناء للفاعل
بالعدم وهو الدئل فانه في الوعل وقسم بمعنى الاست ودئل علما
لقبيلة منه ابو الاسود الدؤلي من دأل الشيء بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير
للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة
وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم
الجنس قليلا او قبله فقال **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط
الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن
المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب
الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم
قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصلح ان يكون
او مانعة الخلو لان المختص بما في اوله زيادة كنرجس لا يحتاج الى اشتراط
عدم قبول التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل **قوله** الاول
وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل لرعاية ظ
الضمير اذ اول ما كان يجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن
الظاهر **قوله** اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية
لما هو اقرب لظرفية الاول **قوله** من حروف اتين اما في اول الوزن الاصل
كما في يرمع او مقدرا الا رق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن
مع بقاء الزائد لم يضر **قوله** اي حال كون وزن الفعل فيه لا يجوز
حذف المضاف واقامة المضاف اليه اي حال كون وزنه الفعل فيه لانه
يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا
في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم
حنيفا **قوله** قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف قبل اراد عدم
القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد
عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه

عطف على ترتيب اللف والنشر المشاف الي المضاف اليه

بالتاء وحلاق القياس ونادر رواها القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيره وانا اصرح به الرضي في بحث ابي الصحيح **قوله** كو يرد عليه اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة الى التقييد بعدم القبول بقولنا قبليا انما يحتاج اليه تصحيح قول النحاة ان افعل في اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **قوله** ومن ثم امتنع اسم قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فان وجود الشرط النحوي يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم وبذكره يعرف بمعرفة ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه جعل فاعلة الحكم بامتناع اسم لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور كيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى بان يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فيؤول بواحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى التاويل بمفهوم صادق على احد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه يراد المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فالام فيه للعهد الذهني وكان الاحج ان يقول لمسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالنظر بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا **قوله** او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه كما او لو بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لا كتفائه بالمشتهر من التاويل **قوله** لما تبين اي ظهر حين بين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولهذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف رحمه الله تعالى متفلق ولو قال وكلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين لكان اوضح **قوله** الا استثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله تجامع مؤثرة

الاماهي

الآ ما هي شرطا فيه الا انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء المخصوص على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامعهما مؤثرة قبل اختلاف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف **قوله** اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما يتبين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء الشيء من نفسه لان المستثنى منه حينئذ شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد ان المستثنى منه سبب منع الصرف ولا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشتمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما الا ان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص **قوله**

فاذا نكر غير المنصرف الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي يعتبر لكنه يكون الوصف الاصلي يعتبر فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الآن يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هنا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة بينة عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح **قوله** لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرطية من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كان مجتمعة كما في آذربيجان **قوله** ان احمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس **قوله** لجواز ورود احمت بكسرتين بناء على جواز ورود سمعت بالكسر وحكي نقول احمت علم للمفازة سميت بلفظ احمت بفتحتين مبالغة في شدة الحرف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالقحة ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط حتى غاية من غاية الاضطراب فاحمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم **قوله** وخالف سيبويه في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي **قوله** جعل اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخطاب يجب

ان يجعل

ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار المفعولا لا يرجح كونه مفعولا **قوله** وانما كان غير مستحسن فان تخلف لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة تخلف المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت وقع الشبهة على سيبويه يدل على ان الراجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة **قوله** في اعراف نحو احمر على حالة العامل هي الحال او الى الغة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية **قوله** ان نعد من **قوله** فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تنكير احمر بما قرر به يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يقرر نحو احمر مما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من **قوله** وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه الظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وترجح عليها بقرب العهد والقوة **قوله** لزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزم ان يكون هو هو وقوله فاجاب متاخر من تامل وقد حصل يلزمه من اللزوم **قوله** فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة **قوله** وهو جرى في لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار التضاد فيما لتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق

في هذا المكان الواسع في محل التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ
واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو
واحد اي بالنوع ولا في منع صرف نحو احمر في حالتي الوصفية والعلمية
لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس بشيء مما ذكره اعتبار المتضادين معا
بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف
لا باب ما فيه علتان مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله او بصورة
الكسر اي بما هو على صورته في اطلاق الكسر استعارة الحركة الاعرابية التي
هي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن والافضل علما
مما لا يزول العلمية فيه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه
وعدم انصرافه مما لا ثمرة فيه فلذا لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
بكلماته نعم الكلمات المرفوعات انما جمع وهو بالمفرد لان تعريف
المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو
الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها جمع
لمجرد المشاكلة في المنصوبات استعارة للكثرة وههنا في موضعها قوله
لان موصوف الاسم دليل على النفي والاثبات فيكون موصوف الاسم
وكونه مذكرا ثم النفي وبهما يرد ذكرت معه جاصح الاثبات وقوله لان موصوف
الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات
واما لانه لو جعل موصوف الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية
لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يتقدح منه
ما يستضيء به اولي الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية
في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر
علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع لولا وصرح بيانا
على ان المراد بالفاعلية تعيين الرفع فيما يشتمل غيرها قوله كالصافات

للمذكورة من الجبل كتب في الحاشية الصاحبي من الجبل الذي يقوم على ثلثة
قوايم واقام الرابعة على طرف انه في هذا كلامه والسبل علي وزن قفل
والقحم كما يكنى لكتف للعظيم الجسد والايام اليابسة مجاز لان خلا
المكان بمعنى بات او ما مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت
او المضي ليس حال الايام بل حال صاحبها قوله اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات دلالة الجمع على الواحد والكلام يحتمل معنيين تعيين المرجع وتوجيه
المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فينا فيه ذكر المفرد
والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادباء
تفسير المفرد المذكر لافراد قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم
التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لا بمدلول
الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وجعل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التلفظ احتياج المنعوت
الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد
لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل
عليه اللفظ فلا يكون هو المرفوع اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد به ان المرفوع وما اشتمل
على الرفع لا يشتمله بل اراد ان شمولهما له ليس الا غريب من السالبة
الثابتة ولقد تعرض الشارح بالفاضل الهندي بل شنع عليه تعليقا
بليغا بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع
المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي
مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعريض
لان الاتصاف بالرفع حقيقة ولا اشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح
ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض

مثل احمد واحمر فانهما اوزان الفعل فلا مانع من اعتبار الصفة في احمر والعلمية في احمد

لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية

المحلي يوجب البراءة عن الرفع

اي المراد من المفرد المصيغة

بالفاعل فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو
بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو كان فرض المعرب
بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي مرفوعا بالحركة
محلا ومثل اللذان واللذين مرفوعا بالحرف محلا قوله وهو بحث شامل ليس مخصص
المرفوع بما عدا المرفوع الخ البحث عن احوال الفاعل المبني يشملك من الابنية و
لجواز ان لا يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله
اي من المرفوعات يرجح ورود التقسيم عليها ورد عليه التعريف كما هو
الشايع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع فان يا باه
قوله ومنها المبتدا والخبر قوله او ما اشتغل بترجيح توافق الضميرين المتتاليين
في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية
اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب
فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها
يشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل
بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف
وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب
واكرم الا انا نادر وقولهم به الكرا اي رحمه ومنها ان رفعه لا ينسخ بعد
بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر
غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير
مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لان اللفظي كالفعل على
ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل
اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل
اقوى من المبتدا او من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدا ومثلا فيدخل في الحكم
خبر المبتدا مع خبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته
بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا و

لانه

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اي باق غالبا
وهو فقط فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا او بالنسبة الى
الفاعل والمدعي ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه
بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ان ونحوها وكذا الا ان
محققان ظاهران فا قوله اعتمد عليه في ثبوت المدعي قوله فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر الانشائي
لعدم صحته لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان
المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل
فقد غفل عن الحكم اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه فان قلت
لم لم يجعل عموم كلمة ما يستغني عن التعميم قلت لان كلمة ما في التعريفات
بما يسند عليه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بتبعية ولا ان يتنبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت
شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه
او طلب او انشاء وفي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان
قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل
النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالا
بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا
مقيد فالاولى للشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل
الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد
بالاصالة له شعبتان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية
المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا عجب
اذ لا يجد الالمعي في دخل الفكر اذا جاءك الحق انتفى التعصب و
والا فانه دعوة فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة
للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل

دی المعطوف والبدل ما هو بالاصالة المعطوف على المسند اليه و
الابدال منه وينبغى الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة
باى معنى تريد وجب حمل العبارات فى التعريفات على ما هو المتبادر فقوله
بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوضيح فلا مناقشة من قال لا يخفى بعدها
عن التعريف مما لا يليق مراجعها ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج
بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الاخيرين
بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اى ما يشبهه فى العمل لعمل
فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف
والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبيل العمل لانهم يعللون
عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يعتبر بالمشابهة فى الدلالة
على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة
الفاعل فى ذلك ولذا وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على بحذف
وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة **قوله** لانه اسند اليه الفعل
رد على المصنف من جعله وحذوه فى سعار قوله وقدم لدفع توهم فاعلية
زيد فى المثال المذكور بناء على توهم الاسناد ضرب الى زيد والفعل عن الضمير
المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لانهم الاسناد يجب على دلالة اللفظ
كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما يتميز عن تعريفه
على راى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند
الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف
كما ذهب اليه الشارح لولا وكما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا
انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب اللفظ واما
من لم يجعل زيدا فى زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لا خراج
كريم من بكر مكرم نعم دفع التوهم لا يشكل والامر فيه هين واما ما اشار ذلك
ثم اعتذار الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف حيث يكون المسند اليه
الذى يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه وعنى فى تعيين النوع

سواء كان المسند اليه مقدما او

رح

قيد ر

قيد ر **قوله** اى اسناده واخر جعله مفعولا مطلقا فردوه الى الاسناد
لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول
بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدمه او مشتغلا على طريقة شبا **قوله**
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل فى
الفاعل اى ما ينبغى ان يكون عليه الفاعل ان لم يمنع مانع وهو مرجح لخلاف ترجيحا
بالفاعل الوجوب او ورد مذهبا حيث وجوب تقديم الفاعل واصل بحث
الاصل والاصل بمعنى الاولى الفرق المنفك عن الوجوب فيما حسنة على الاصل
للاصل وهذا الاصل مختلف فيه فالمعهود فيه ابن جنى والاخفش الاصل
عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واى تميزهما بحدس الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته يجب
فيه حلة لا جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه
حقه ان يكون متصلا بالفعل فكانه اتصل فتقدم احدهما او تاخر الآخر
ضرورة فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه
زيدا لا يجيز دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول لو
تساويا فيه لا يمتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لا نك قد عرفت انه تقدم
رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قولهم لا نك جاز لان الجواز لا يجيز دليلا
على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به
فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعنى اللام
للعهدى وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد
الامرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاختصار وابهامه ان الاصل ان يلى
الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل
ولدلالته الاختصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل **قوله** اى
يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان التكلف مما يحتاج اليه فى التعرايضا

تاخير الفاعل عن الفعل وذلك اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع بعد الا كما سيجى وانما قلنا
الله اعلم

ان امتناع ضرب غلامه زيد لوجود الاضمار

في قوله وتقدم عليه حكاية لم يتنبه له فاجعله او حكما كما في الفاعل المستتر
فان البعدية هنا حكمية نحو جاءه او هو خلاف الاصل باتفاق الاكثر
قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم فشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك
اى كونه كالجزء يدل اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا
ثانيا كما توهم فقيل اى يدل عليه دلالة انية كما ان السابق دل دلالة لمية
فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا
متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله تقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
لوجوده بسبب تنزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او ضمير
او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يجد الفاني عدم جواز الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل انتفائه وخالف في
مورده في المثال المذكور ادعيناه لك ففي قوله للاخفش وابن جني
نظر ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله
وذلك غير جائز نحو ربه عدي بن حاتم البيت وجاء عليه واشعار ناجا به
وحاله نقاء الاوسعناه فيقتل حبيبا لا تخو قبه فان كلب عيد الماشية
وكلب عيد الصيد هو كلب العادي يعني ليس له الا العوى فيقتل من غير
مبالاة بقتل وان اشد عند العرب من القتل هدرا فان طب العقود
منهم مما لابد منه وهذا المعنى بديع البيت يليق ان لا يتجاوزه كتب
في الحاشية عوى الكلب يعوى عواء صاح انتهى قوله وبانا الاسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر وجعل الضمير الى العدي هو المعنى
الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل
المسيء الى ربه ولانه الرب هو الملجا للمرجع فاذا انتقم المظلوم
منه يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليها الا بالوضع ان ارادوا بالوضع
لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد

ولم يجعلها

ولم يجعلها اطلاق القرينة عليه وان ارادوا بالوضع او ما يلزمه فهو لزوم
ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان
فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليها من غير الاستعمال فيها قوله فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة والدفع مما اورده الفاضل الهندي
وتبعه الشارح ولعمري ان هذا لشيء عجاب اذ ليس الشبهة شيئا والجواب
اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد من اللفظ او على تعيين المحذوف او الدال
على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب
فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو لا درجة لتوهم صحة الاكتفاء
بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصور يعني
انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول
على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به
الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف ههنا القرينة لان تقدم موسى قرينة
على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ليس المراد
بالاتصال معنى على اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في
التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه الا بجعل قوله
متصلا صلة مستدركة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد ضارب ابدا اشلا قوله اى
يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور فقيد في جميع هذه
الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عن اعادة
فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام
المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط
السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة
قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر قال من اشتهر في زمانه بعيب

ودفعها بيان

الشهرة

الفضل عن اقرانه تغمده الله تعالى بغفرانه هذا فاظ في المثال المذكور ونظائره
مما كان الفاعل فيه خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احد الا زيد او نقول
لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له فلت فيما اذا كان الفاعل
عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل لا يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه للزوم
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد قوله والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى
في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونه تحت
قصدهم فالقصر الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصصة
التي تخصص مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير و
اما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع
فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثال ما خلق الله على احسن الصور
الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصر حصر خالقية الله تعالى في يوسف
مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا للغير ولقد فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة
متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة نعم رفع الاشتباه ان المراد
بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول
ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي
من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله انما قلنا بشرط توسطها
يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز
تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي
وجماعة من النحويين فالظاهر حمل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر
النحويين وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان
النص على وجوب التقديم بانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه
طرد الباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها ففيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا يجوز بلا منع مانع
عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضمير متصلا بالفعل
منه

والمثل في الجواب او فيقال ان السؤال جملة اسمية
صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك
من قام استفهام عن ان ام عمرو ام خالد الى
غيره كذلك زيد قام ام عمرو ام خالد الى غير ذلك
لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا
فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع
كلمة من دالة اجمالا الذوات المفصلة هناك
وتضمنت على تلك الذوات معنى الاستفهام
وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل
فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض
تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية
فينبغي ايراد الجواب جملة فعلية على اصل
السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة
حاشية سيد شريف
على المطول

بقي

بقي نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم
الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله انما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ
الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة
اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه
وذلك ان تحله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة
على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون
فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب
وفي حفظ حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن
ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية المناسبة
السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله ليبك يزيد نحو و
الاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها حذفت لكثرة الاستعمال ونقل
عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
عاد وتعالى شفقة ورحمة بسبب موته وبايزيد ناسب ان يبكي عليهما شفقة وكره
لانه كان في رجاء ونعمة قوله الطوائح جمع مطيحة الاظهر جمع مطيح لان المطيح هو المهلك
قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكي المقدر مما
يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط
ايضا هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف خبر
اما بنفس المحذوف او عما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا او التقدير
لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل
ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر
ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله وقد
يحذف فان قلت لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل او الفاعل بل يحذف اي كلام
كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل

وجميع متعلقات **قوله** دون الفاعل وحده وان يجوز نعم قام في جواب اقام زيد
فاعرفه **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض بلا بجمل لولا زيد لكان
كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان
حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام
الغير بوضعه **قوله** واغا قدر الجملة الفعلية فان الابدان يقدر بجملة اسمية
ثانيه فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال
ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى **قوله** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد
فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصريين والكوفيين اذ لا يضمر الفاعل
في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام التنبيه على ان المراد بالفعل
العامل قوله والاصل ان يلي الفعل **قوله** قد يقع في الكثير فضلي اقتصارا
على افضل مراتب التنازع وهي نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر
اعتمادا على ظهور المقاسية في ما هو اقل **قوله** معمول الفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان
الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع
فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل
استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني
وبينهما فرق جلي لا يخفى فظن ذكي **قوله** ويصح ان يكون هو مع
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا ينقض
حد التنازع بجنسي وحسنهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء
على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه
معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكن لا يلزم
حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد
انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من انه وقع في ذلك المحل
يعني لا يمنعه ذلك من وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى

لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني

ان

انه وقع في ضيق التعليق مع ظهور سعة التحقيق **قوله** واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فهو مستثنى من غير اقام
او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع
بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع
استتار فاعله صار مبتدأ وليس مبتدأ في الكلام حتى يكون الخبر اليه فهو صفة
واقعة بعد الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المشتق ايضا فالتمكن هذا
على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله **قوله** لانه حرف لا يصح الفعل
ولانا انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده
الى تحقيق التنازع فيما بعد الا مما هو مشترك بين الظاهر ليعم التحقيق معه
قوله واما على مذهب غيرهم فلا يمكن قطعه ويمكن قطعه بتكرار المتنازع
فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم
الاضمار على ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب
بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع
بينهما قلت لا بل بقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي
ومعنى قوله اما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو
مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي
ايضا يجادر بما جعل مذهبا له في بحث هذا المثال من اضمار الفاعل
في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول
او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا
اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي **قوله**
فقد يكون الفاء جزائية اذا كانت الجملة جزاء او اعتراضية ان كانت معترضة
والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر
النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما هو في بعض النسخ ومفعول
ما لم يسم فاعله انما ادخل في الفاعلية مخاطبا على اصطلاح الغير
او لافادة الفاعلية حقيقة واما ادخل في المفعولية وفيه فاعلا

او حكماه

لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول لفظا مشتركا
بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه حال في الظاهر بلا
من تاويل بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك
لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء من الاسماء الستة
الا ان يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم الخمسة يشعر باشتراكه بينها
فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من
التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا
مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج
المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اثنين
قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين تنبيه على حالية مختلفين وعلى ذي الحال
وعلى العامل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع
الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى
المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا له
للكوفيين مع انه احصر وبعبارته اوفق في البيان لانه ح لا يعلم ان
المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله للقرب مع مساواة
العاملين في القوة وينتقض بمثل بزيد يضرب وبكر من عمرو قوله ولا احتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبذلك
به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب البصري قوله
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير
مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما فيما نحن فيه
فان المفسر للفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف
الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض للتفسير وتركه

قوله دون الحذف لان الفاعل لا يحذف
اما اولا لانه الراجح المصدر لا يخلو عن
من الحذف على ما هو مقرر في بابه
الكسائي ... والمزيد ان
منه

الكسائي

التنازع بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض
محض التفسير قوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر
ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل
اي الاضمار لفظا ومعنى
الاولى لامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف
اي امتناع حذف الفاعل من غير ما ليس مسند في غير المصدر وبعض
اي امتناع الحذف
يا اكرم الآن انا واسمع بهم وابصر واضربني واضربوا القوم واضربن
يا هند واجتمعوا اضرب فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال
به قوله على وفق الظاهر اي فيما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح
وقتيل اسند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكرا لا غير قوله وجاز
اي اعمال الثاني آخر المتن خلافا عن محله مختصا ربانه مطلقا وهو متعلق
باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني
مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار
البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين
فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل
بل يجب عنده اعمال الاول ورواية المتن غير مشهورة عنه بل الخبر
عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها خبرة عن مخالفة
المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول
والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول
بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر
ضمير الذي هو الفاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه
عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل ربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان
الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضيهن
سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض
التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف اي مفعول باب حسبت

اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم
الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو
خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بدان يقول او الفصل الكثير
بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتوهم انه غير مفعول
الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز
عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح **قوله** على المذهب المختار الاولى
على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف يحتاج الى بيان
سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يكن ثمة
داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا
دون المجاز فلا بد لكونه مختارا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره
ويكون الضمير راجعا اه فيكون الاضمار والحذف مع امكان الاضمار كما ذكر فلا توجيه
في الصدر وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار قبل الذكر فمسلم
وان اراد انه لا يحسن ثم فالوجه هو الاول **قوله** الا ان يمنع اي امر على المختار
وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار **قوله** الا ان يمنعه مانع يستثنى من الحذف والاضمار جميعا **قوله**
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانا غاية يتم التنازع لو كان الافراد
او التثنية والتأنيث والتذكير لازما المنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع
افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد
والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله
فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده **قوله**
ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
اعمال الاولى الا لزم حمل كلام على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لانا نقول الحذف لضرورة انكار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس

اي لا يحسبن لانه على صيغة الخطاب يكون الخطاب
الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون الموصول
مع صلته مفعوله الاول له وخيرا مفعوله الثاني
وان على صيغة الغيبة فالموصول مع صلته
فاعله ومفعوله الاول محذوف اي بخلهم
هو خيرا لهم وخيرا مفعوله الثاني تم

الشبهة

الشبهة ثم ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عنده بلا شبهة
سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد لجوازه مع
حذف المفعول من الثاني انتهى واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير
التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله**
لا يستلزم انه عليم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافات الطلب لعدم السعي فظاهر واما
منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب
الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافات بانه لو كان هو ... السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية
البليغ عن لادنى ما يتيسر لي من المعيشة كفاني قليل لان ما يتيسر لي من المعيشة
قليل من المال لا مال كثير لان حوايج نفسي قليلة واطلب القليل من المال العيش
لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لصالح الكل هو حيث ضعفت بادني
ما اعيش ولكني اسعى للمجد المؤثل فكل شريف ينازعني ويضيق بي في المعيشة
فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب واسعى لكثرة المنازعين
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون **قوله** اي طلب
العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة
على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربت بكر عمرو وهو فصل
بالاجنبي **قوله** لا يقال بجوازه للضرورة **قوله** ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعى في تحصيل المال لادنى معيشة
لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه
ليس لمجرد ادنى معيشة بل لها وللمجد فاستدرك بجعل طلبه للمجد ومن الناس
من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا ادراكه لا ترضى سماعه اذناك
قوله انما قوله انما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان داب المصنف
في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه
فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما تركه فيه

من وجهين احدهما انه لو لم يفصل لم يعلم انه
من الموضوعات لان بين الفاعل والمبتدأ او وقع
فصل كثير والثاني انه اشارة الى ان المبتدأ اصل
على قول تم

الفصل قوله بمفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر بمفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربي القوم وامثالهما مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب في يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد ضمير المستتر ليعطف عليه مكانه فلا يتوهم عطفه على المعطوف مما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على وجه حسب المعنى في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا الغاية لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عنه غني قوله اي فعل ان الماضي المجهول فهو تاديل لعلم الوزن بصفة المشهور بها ونظيره لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه نظر لان الصفة المشهور بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يخرج تقصان كلام المتن لعدم شمول البيان شرط زيد مضروب على مذهب من يدخل في التكلم وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول وما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المتن بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا او مسندا اليه فينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسم المفعول الذي هو وجه في مثل هذا التركيب خبر تام على انه اذا جاز كون

المفعول

المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسناد من تام فيجوز ان يكون المفعول الثاني مسندا او مسندا اليه بها قوله والثالث من باب اعلمت فانه اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا والمفعول له بلا لام وقيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول لا يستدعي عادة لان المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال (عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية) تجديد اسلوب بيانه وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تعين بوجوب عند البصريين وتعين اولويته عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك ننجي المؤمنين وحمل النصبين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اتى اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي الا يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء

لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على اللفظ وان يكون ذكر في قولهم
ضرب في الدار لقوا مبنيا على مسامحات الكلام او المعنى مضروبية الدار
لضرب من التنزيل قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان
المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان
المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق
والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة
الفعل عليهما على ما قيل وهذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم
غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول المطلق
اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في المكان قوله لان خبر معنى الفاعلية فينبغي
ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لان العالم والثاني
هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ هذا الاوجه ان المراد ح وهي الفاعل
وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا اجعل الرفع علم
الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما ولاشتراك احوالهما حتى ان
بيان وجوب تقديم المبتداء يكفل بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس
بل وجوب العائد في الخبر الى المبتداء او وجوب تعريف المبتداء وحين تعريف
الخبر صح ان يجعل مسائل ايهما شئت قوله على ما هو الاصل فيهما من
القسم الاول من المبتداء لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة
حيث لم يوجد وجه الاعراب سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في
توجيه رفعه انه خبر لموضوع بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان
اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم
الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار
اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف حرصا عن ان جعل
المسند مبتداء وتبعهم [illegible] الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحوه
في بيان المبتداء على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل
فيه فتأمل قوله ان لا يكون جد فيه عامل اصلا يعني ان التجريد مجرد

يعني اقائم الزيدان بعينه تقدير الاصل ههنا

عن مقتضاه وهو سبق الوجود فنزل وجه الاثبات بالتجريد منزلة
المكان الموجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر حجم
المعوض فلفت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه
الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه وعن فوايد هذا التفسير ايضا
ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب
الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن
نواسخ المبتداء والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم حسبك
زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر
مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يجيء عليه
الا ان يشعبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه حسبك درهم هذا تقييد بعيد
ليس له في الكلام مقيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا
او معنى بان لا يكون للعامل تأثير في معناه وان اثر في لفظه ويعتبر
في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسندا اليه
من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتداء بل مضاف
اليه حكما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتداء اي ثالث قسمي ما يطلق عليه
المبتداء ولان المبتداء مشترك لفظي بين معنيين المفهومين وليس
للمبتداء مفهوم عام مندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتداء
بالمعنى الثاني لكان اظهر واضبط لا تقول فليكن بمعنى المبتداء المفهوم
المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما
وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او تنبيه الى هو لان
المبتداء لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان
كليهما ما وضع لهما المبتداء بمعنى قال استنباع الاجتماع يعني قال
او تنبيه الى هو دون الجمع ايضا لم يأت بشيء يفهم بعده وبما اخترناه
يقول مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال

المعدودة

لم يلتفت اليه الش لاحتمال خروجها بقيد التجرد عن العامل اللفظي
فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعل
في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما
ذكره **قوله** بعد حرف النفي كما ولا وان والف الاستفهام الاحسن الشامل لهل
قولنا بعد حرف النفي والاستفهام والاحسن الشامل لهما وغيرهما وهل
وكلمات الاستفهام مثال النفي ما قائم الشيخ ونحو ما قائم غيرها سوى
على زمن وقد مثل بالهمزة والجزء **قوله** كهل وما ومن نحو من ضارب زيد
وما فاعل زيد على ان يكون من وما موصولتين **قوله** وعند سيبويه جاز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبحه والاخفش يرى ذلك
حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا وللرد على من جعل اسماء الافعال
مبتدآت التي بغير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي
لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره **قوله** وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل
اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون
منكم متعلق المحذوف وتقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف خبر
بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبر نحن فينتقض قاعدة لا تنحصر
جواز الامرين لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خيرا
ليس مطابقا لمفرد كما فهم ويمكن دفعه بانتقاض القاعدة بقولنا ما
اخير منكم عند الناس انا **قوله** راجعة لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض الش
بعمل المعقوط كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي
بالكلية من غير ضرورة وحمله على خلاف القياس الظاهر لا يحسن تخلل اللفظ
المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه
بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب
ويكرم زيد اذا اعمل يكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف قائم
ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد مر

اي بلفظ الا ... ح

الصفة

الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدا وهو مبتدا بعده ويشكل
باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان المنع لو وقع
بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في الاصل حرفي نحو قولنا اقائم ابوه
زيد اعتماده حقيقة على المبتدا وفي العمل **قوله** فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا اي ضميرا طابقت ليس على ظاهره
اذ لو ظاهره لزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر ان ولا يخفى ان الاوضح
الاحسن فان كان مفردا الى الرجوع ولا اعني المطابق به الحصر ويشكل القاعدة
بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق المفرد وتعين لكونه مبتدا
ولا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدا ويشكل بما قائم
رجل فانه يصح كونه فاعلا دون مبتدا لعدم ما يخصص ويشكل ايضا
بقولنا الطالع الشمس فانها يطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا اذ لو كان
خبر الوجب الطالعة الشمس **قوله** جاز الامران قيل فيه لو كان زيد مبتدا
ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفا
كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يمتنع احتمال
كونه مبتدا بالمرة فلا فيه يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كون مبتدا فيه الفصل
الالتباس اشد بل بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدا
على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر خلاف الاصل فلا يختفي
المقصر بسبب كون خلاف الظهر كما لا الخفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة
في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب
تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام
يجب تقديمه لا يقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد
اقائم بخلاف زيد اقائم فتامل **قوله** اي الاسم المجرد آه قيل ان زيدا بالاسم
الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفضل لما فيه ضرب وان زيدا اعم من الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تأويل الاسم نحو زيد يضرب في موقع زيد
ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا الخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا

عل
ل

لا يخفى ان الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام وقائم رجل ليس من هذا القبيل فلا اشكال تامل
سيالكوتي

وجه التأمل ان الاستفهام لا يقع الا في صدر الجملة فاذا قلت زيد اقائم وقع في صدرها واذا قلت زيد اقائم وقع في وسط الجملة لان اسم الفاعل لا يكون جملة تامل

المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد
فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان الصحيح من ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا
صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتأتى الكلام الآتي اسميتها
او فعلية واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يتجه
التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما يتجه على تقدير
الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر لتوقف
تعريفه بدور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل **قوله** اى
ما يوقع الاسناد به يشير كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم
فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل
المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان
اللفظ سبب اسناد والمعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني
فيقول اللفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة
الى ذكر الباء السببية **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى
المبتدأ الاقرب ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد
الاولى جعل الباء للملابسة المجرد المسند الملابسة بالمجرد والفعل الملابس
بالمعمول للعامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كنسبة الى شبيه وكان النكتة في تغيير
العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله
فائدة والا فلا حاجة اليه انتهى ولا يخفى ان الالتباس لا يندفع بالتعبير
عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان تحول اليه في تعريف المبتدأ وفاعل المسند
وفي تعريف الخبر بمتعلق المسند وفاعل المشتق ضميره فالنكتة ليس بذلك **قوله**
وعلى التقديرين لو غرجه به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة
التي هي المبتدأ ولانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها
لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة
الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة
التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب

بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق
ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان
الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى الاعراب الخبر على خبرية
القابل له وهو الصفة **قوله** اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه
الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او ويسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتدأ وح هذا الابتداء او بعينه عامل في الخبر لاختصاصه للمبتدأ او والخبر على
السواء كما يستفاد من الوضع فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر
للاسناد الى شيء وعامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل
اللفظية **قوله** لان المبتدأ او ذاته والخبر حال هذا الذي يتم كليا لو لم يجز جعل
الشخص خبرا ويجب ان يقول هذا زيد بهذا اسمي جاز زيد فالحق انه حكم اكثري فيه
هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع و
هو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل لداعي الفعل
والداعي متقدم على ما دعا اليه **قوله** جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره
قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ او لشدة اتصاله بالمبتدأ
في حكم وقد جاء في الفاشعر ح البيت ومنعه آخرون **قوله** وقد يكون المبتدأ
نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله و
اذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير
واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ او كونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع
بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ او افراد الخبر اذ نبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة
الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ويتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم
على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به مخالفة
الجميع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين **قوله** اذا تخصصت بوجه ما

بقال الاخصر الاوضح اذ تخصصت بشئ و لعبد آه و يدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكر
بخلاف عبارته فانه لا يوجبه قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة
التي هي نافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزية ادخال السوء على ادخال سوء في تقليل
الشركة غير ظاهرة وكما انه يقلل الاشتراك بالتخصيص قد يتقدم الا انه خص بالذكر
ما هو الغالب ثم يكفي للوقوع مبتداء قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصف
قيل المعنى لعدم صحة ان الشجر من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس
بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره سر النحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة
في مقام الابتداء ومناقشة في الاسرار لذوي الابصار قوله ومثل قولك ارجل
في الدار ام امرأة مما يخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان
يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصيص يعلم الى طلب ثبوته في الدار على وجه
الاحتمال فكانه قال رجل احتمل انه في الدار عندك قوله فكانه قال الحق من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب
ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه
ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض
ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان يجوز ارجل
في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما مخصص
بهذه الصفة تحمل آه الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل
كما يفصح عنه قوله في الدار خبره ولك ان تراعي اللفظ وتريد بكونه مبتداء
كونه مبتداء حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما
قوله فان النكرة حيث وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وكونها
تعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل
الاشتراك او رفعه لكنه صار في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان
تقليل الاشتراك بالتخصيص ببعض الافراد وهو ما لم يتحقق هنا

وكذا

وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير
المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم
والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء كثير
وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي
فانه يستوي فيه المبتداء والفاعل وغيرهما قوله شبه به اذا استعمل آه
او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله بالنباح المعتاد فيه
مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح قوله قد يكون
خبرا اجنبيا بالنسبة الى صاحب الكلب اما بالنسبة اليه فشر … فيه نظر لانه يهر
اذا رأى الحبيب … ايضا لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو لا يضطره
حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يأتي في جعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العام والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال
انما يكون للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما
اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا مصحح
الابتداء انما يتجه اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معنى التنكير
فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء قوله علم ان ما يذكر بعده
موصوف بصفة استقر او في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن
ان يعتذر بان هذا سر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول
فيخصصه بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما الاشارة
الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص حتى يقع مبتداء فيكون تحولا وقال بعض
المحققين منهم آه عدم بطلانه واما اشارة اليها ذكر في تفسير سلام عليكم بل المقصود
منه الاشارة الى ما فيه من المنافات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث
التي تضمنها في هذا المقام خارج البيان كانت لكل المرام قوله وقال بعض
المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم
لما رأوا ان المبتدى لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا
امثلة فلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة قوله

وما كان الخبر المعرف جنسا سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه لا يصح حصر المطلق
الكلام فيما هو في السمين او من اسم او فعل قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء
قد يقع جملة ايضا خبر المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها
في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء
او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من
الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها
مبتداء والمعترضة والتفسيرية والمسماة بالنحوي الذين ظلوا اهل هذا الاثر ظلم
فجملة الاستفهام مفسر للنحوي والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا التي
والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن
على ذكر منك هذه الجملة حتى اتصل لك الى ارسة تفصيلا مفتنبا قوله ولم يذكر الظرفية
لانكر جزء الاول وسكوت الكلام في باب القلب
لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة
الانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا يجب ضمير كان فاعلا للفعل ولك
ان تقول لم يذكر لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد
في الجملة وكذا في المشتق والمساوي به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قال الواسطي كان زيد اخاك كان زيدا
اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان خبر كان المقارنة
بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله ولا بد من عائد الظرفية فلا بد الا انه شبه بالمضاف
لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه يحمل بعض النحاة في شبه المضاف وجعل من عائد
خبر ابعد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع
المظهر موضع المضمر الا ان الظاهر يوضع موضع المضمر باعتبار لام العهد
فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم
مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا هنا وسعة الكلام وفي الشعر جائز عند
سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله او كون الخبر
نفس المبتداء الاولى عين المبتداء ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقول عمرو

قاعد

قوله كما كان الخبر المعرف في قياس مختصا بالمفرد
اه قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق
الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة
للاشارة الى تقييده وقوله كون افراده اصلا
قوله والخبر قد يكون جملة اه لم يقيد بكونها
خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية
لو كانت قسمية صح ان تكون خبر المبتداء
ومنهم من منعوا متمسكين بان الاصل لغته
وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا
بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتداء
والانشاء ليس حالا من احوال الخبر الا
بتأويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب
الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال
زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه
منقول في حقه واستحقاق ان يقال في حقه ذلك
عبد الغفور

قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا
لان الشرط عند اهل العربية قيد الجزاء كما هو
المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بلا فرق
قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة
ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن للمبتداء
محلا لفائدة فكان ذكره لغوا بخلاف اذا كان فيها
رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة
لكن يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فانه
الشيء كما يتصف بصفات ما يتصل به مدحا
وذما وغير ذلك فرد
عبد الغفور رحمه الله

قوله ولم يذكر الظرفية اه اقول بل ذكرها
بقوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة فكيف حكم بانه لم يذكرها واستدل
على عدم ذكره بما لا طائل تحته تامل

وكاعده وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما اذا غير الضمير فكلا
الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة
يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يبقى الا ذهن الا
الضمير قوله لقيامه قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كما كلما قام
قرينة وليس كذلك بل حق ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة
اسمية يكون المبتداء منها جزء اسمى منها ايضا واما في غيرها ففي الرفع
لا يجوز الا في المجرور والمنصوب سماعي قوله نحو البر الكر بستين
اي منه الكر وازده شتر وار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا
عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
الرطل وقوله اي الكر منه والجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين
فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا
وان قيل ذلك جائز في الحال الظرفية فقوله الستين بستون منه في
هذا المثال صفة ستون قوله وما وقع ظرفا اي الخبر اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان ويسمونه
ويطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون ويطلقون على مجموع الجار والمجرور ظرفا
جرى على التسامح الاخير تمييز للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن
عين الا يكون متحدا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال الليلة
الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا
وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص
الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان
الزمان الحريق فيعلل لا يعرف ان الزمان يحدث في الحريق من قبيل
الهلال اه ولا يخفى ان الزمان الحريق من قبيل الهلال الليلة الجمعة
فالاعتراض على ما نقل له عليها فاقوا تامل قوله فالاكثر من النحاة وهم
البصريون لو كان التقدير الجملة من البصريين لكان المناسب ان
يقول وما وقع ظرفا مقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل

بالجملة لا يختص شيء منهما بل يعم الاكثر قوله على ان اشارة الى تقدير
الجار فيصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتداء
اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف قوله اي مما ولا ما اولى التقدير
بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظاهر ليصحح تعلقه
بالياء والكلام على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع ليس بمقدر بل مذكور وقوله
بجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما
لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته
به اي الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جملتها ومما يلحق به الشكرة ان التقدير
بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى اي المعينة
فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين الجملة عند الاكثر ومفرد عند الاقل
قوله بتقدير الفعل فلان الفعل العام كالحصول او الكون الا نادرا
حتى حصر جماعة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض
المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب
المقام وانا قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى
السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم
الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء
قدر الفعل او الاسم الفاعل لانه من قبيل اما حاصل ابوه وما حاصل
ابوه وما احلتما ان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قبل اتفق النحاة
على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد
في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا فات الظرف يكون ظرفا
لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غيره لذلك فلا بد
من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق
المركبان اخرى لانه اسرع قبولا منه للربط قوله اي على معنى وجب
له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي
الى غيره لذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره

لئلا

لئلا ينقص بنا بسيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه
معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع
سيبويه الاتساع في المبتداء المتضمن معنى الاستفهام وابن الحاجب
منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن
في قوله هذا المذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجازه سيبويه في الاخبار
عن النكرة الا بالمعرفة عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو
مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او
كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على المتساوي في مرتبة التعريف
فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتداء قوله او كان الخبر فعلا اي
صورة تخرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة
خرج المزيد ان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة صورة كذا قيل وفيه
ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل قوله
اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور ليس الجزاء مقيدا بقوله في
هذه الصور والا كان القيد لغوا لانعدام الشرط عنده فينبغي ان يحمل
على انه اشار الى ان الجزاء جزاء للشرط متعدد قوله او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه الصور مختلف فيه فلو حمل
مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا
يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قايم
زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر
في زيد لا قايم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما
يغير معنى الجملة وفي زيد قايم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله
لتقدره في الجملة وحلمه ما يليه قوله او كان الخبر بتقديمه احترز به عن كون
الخبر متاخرا مقتضيا لكونه مبتداء نحو زيد قام فان زيدا انما صح كونه
مبتداء لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله او لمتعلق الخبر

التابع ولم يقل المص او جزء الخبر ولم يغير الشارح المتعلق بالجزء ليشمل
قرين لكل رجل ضيعته والآخر للاوضح ان يقول اي المتعلق الخبر الذي
يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق
دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير
في المبتداء في مثل على عبده الله متوكلا مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد
يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين لكل
رجل ضيعته والفصل المتقدم قوله او كان الجزء خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء لما كان الخبر عن ان لا
يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة
والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ولم يتركب لا اصلاحه لظهوره بعد التنبيه
على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام
على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان الان عندي انك
قائم في تأويل عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو
ان قيل هذا اذا لم يمكن ان يعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدق قلت
هذا اذا لم يمكن ان فيما يتعين موقعا المبتداء نحو اما انك خارج ولو
انك خارج وخرجت فاذا ان السبب حاضر والتخصيص بما بعدها من تحقيق
الفعل قوله اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصورة فان قلت
ان كان المعنى على ما ذكر لكان الشرط مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان
المعنى بل [illegible] ما يرتبط بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط
وهو واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا للتقليل فقد يقال
وتعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه ومثله زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده
بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد لانه
ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فان تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن
قال قد للتقليل والتحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير

صارف

صارف عن الحقيقة قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخبر مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق
خاليا عن الضمير على انه يلزم بوجوب عطف ان حلو وان حامضان قلت قد
اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما في ابوي على كل اعراب استحق المجموع
قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد
المبتداء نحوهما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد ولولا
في هذه الصورة ما العطف اولا ثم يجعل خبرا وجب ان يكون هذا الخبر جامدا
لفظا او تقديرا المثال يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء افهما عالم
وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال
٤ مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع
تعدد الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني الخ هذا ما ذهب اليه
الجمهور واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول
الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد
عليه في على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا
ولم يدفع بالحكم لشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا
ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل الجا له
تع بالغرض لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوضوح الزمخشري
على هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاعتزال
قوله فيشبه المبتداء الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة
له سواها بخلاف المبتداء فانه يصح قصدها وعدمه لبقاء
الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه
في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتداء
دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله او اسم الموصول بفعل ماضيا كان
باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا
في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل

لا ينحصر هنا فيما ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء
الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط كذلك وهذا مما يقضي
منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليس مصححة
لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول
الفعل بمعنى قوله او النكرة اه فالاولى به بافراد الضمير قوله ان الموت الذي
نوقش بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتداء المتضمن بمعنى الشرط يجب انه يفيد
العموم كالكلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب بل يجب
ان معنى الشرط هنا منتف او لا سببية بالفرار بالنسبة الى الملاقات وقد دفع
بانه سبب للحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل اه فيأتي بصفة رجل
فان قلت كل رجل يأتي ايضا للصفات الى الموصول لان الوصف انما يكون
لما اضيف اليه كل لا بمحل على ما لا يخفى على المتتبع بكلامهم قلت المراد بالموصوف
الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط للافراد الموصوف موصوف معنى
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية
فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية
فانه قصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا نحو ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لو يقع التنازع
الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل
يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتوجه عليه ايضا ان وجه
المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع
باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ المبتداء اذا دخل عليه
سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتداء
لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على ان خبر ان ايضا
الا انه لعدم تأثيره في معنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها
بالمكسورة قوله فانه قيل باب كان في التسهيل ان المنع من حيث

التتبع

التتبع والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل ولكن الاختلاف على هذا
الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها ففي باب
القياس هذا والاظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف في هذا المقام ووجه ذكر
اهمه التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع
بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعا الى
بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتداء فلو لم
يبين حاله هنا لاوقع ان كلام المذكور فيما بعد المقام في الغلط قوله وقد
يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الا اصل الحمد
الحمد في تقدير اصل الحمد صوتا احتمالا لكون المخصوص خبر مبتداء محذوف
فما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتداء وما قبله خبره قلت فيكون
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضع
فينتقض به بيان وجوب الخبر وبيان المص احتمالا لكون المخصوص خبر
المحذوف فينبغي عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرها في هذا الموقع انه الاولى
في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني من مبنيات بحث افعال المدح
والذم قوله ان المبتداء المحذوف في جعله مثالا لمبتداء المحذوف والظ
جعله مثالا لحذف المبتداء وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتداء
قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتداء قوله المستهل
فكانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فظهر مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل
بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال القمر اه غرة
ليال هلالا وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر او
لليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من آخر الشهر ست وعشرين
وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وانت ترى المراد بالمستهل لكنا
لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع
حين يولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا
كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته

لانه علة لبيان المانع بالاتفاق
والعلة مقدم على المعلول منه

في بحث افعال المدح والذم بقوله وبعد ذكر
الفاعل المخصوص وهو مبتداء وما قبله خبره
او خبر مبتداء محذوف منه

وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانگ له كردن
وكلاهما مستقيم هنا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى الكل له
اللفظ المشترك في معنييه **قوله** لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان
يكون مقصوده تعيير شيء بالاشارة والحكم به على الهلال انما الاولى ان
يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصيح بالمجيء وقف لا يذكر
الا بالمبتداء جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما اتفق خلافه
اونذر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اي قسم وجه العادة ان الحكم
مما ينكر لان امتياز الرائي مما بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من
مظان الانكار رد قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو
في آخر الكلام الموقوف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف **قوله**
فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس
مما نحن فيه لان فيها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروجي السبع
ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتداء اي خرجت
خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف
فاذا ظرف للخبر المحذوف الذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان لو
اذا صرح بالمحذوف فيقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض
المذاهب الغير الصحيح لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا مفعول
فاجات المقدر والتقدير خرجت ففاجات وقت السبع واقف و
يحتمل ان يجعل ظرف مكان في التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما جزاء
الجزاء والشرط محذوف **قوله** فيما التزم يقال الترمته الشيء فالتزمه
اي قبل بلازمته وقوله فيما التزم اي تركيب يقال عليه الاظهر في
خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية
الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضع منه
فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ويمكن ان تجعل ما مصدرية والمصدر
حينئذ فيكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضعه **قوله** وذلك

قوله على المذهب الصحيح واما قال هذا لانه فيه خلافا فقيل ان اذا ظرف عن السبع فيكون معناه بالفارسية بيرون امدن ليس در جاي بيرون آمدن من آنجا سبع بود وقيل ظرف زمان غير متعدد بتقدير مضاف اي وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة اي الغير
حاشية عبد الغفور

في اربعة

في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد في الدار اي
حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لا يساعده المعنى والمقام
حاكم بان الخبر في الدار ليس الا **قوله** الاول المبتداء الذي بعد لولا
الاولى ان يقول المبتداء الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني
عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين
النحاة الضابطة الاولى فاصله لا بد من تقييده اي لولا وجود زيد ف
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر الا في الماضي بحث تحريره
في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا **قوله** وقال الفراء لولا مع المرافعة
ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان خبرا يلزم كون
المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر **قوله** وثانيها كل مبتداء كان
مصدرا صورة اولى كان مصدرا او ما أوّل به فان المتبادر من المصدر
صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم **قوله** منسوبا الى الفاعل يدخل فيه
نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما
نحو تضاربنا قائمين **قوله** وبعده حال وجب في هذه الحال الواو
اذا كانت جملة اسمية **قوله** واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية
بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا
والمجاز يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من
مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يبق
التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال
في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا اي افادة تعليل الا ان
يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حينا اي اخطب اوقات كونه
فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة **قوله** ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

[illegible]

تقديرا اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان
ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل
عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم ولم يلزم وفيما عرف
ان من جوز الاختلاف فله ان يجعل الظرف تقديرا اذا كان ويكتفي بتقدير
حاصل بحذف متعلقات الظروف الاولى بتعلق الظرف قوله ثم
حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذ اذا هذه ظرفية خالية عن معنى
الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا
كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها
وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا
المقام مع انه افصح ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من
جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم
الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا
جائز التعريف غير جامل للزوم الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال
ولا يلزم فيما ذكر من التوجيه الى عن التكلف ان الحين وقت متفاوت
لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى
آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة قوله
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل
وذي الحال مرة واحدة كما في راشدا لكان اكثر استراحة من التكلف
[illegible] وتقييد المبتداء المقصودة عمومه بدليل الاستعمال يقال
وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع
عليه دفعا لتعين الترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يستغرق قوله اى ضربي زيدا

ضربه

ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع ابقاء معموله
لانه يحذف ان مع الفعل مع ابقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته
ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي
وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله ونائبها
كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا
غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو
الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته في الحاشية الضيعة
في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع ومنها كناية عن مصحفها اعني
الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة لا تخفى وفي مثل
هذا التركيب سوال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل لان كل الرجل او جنس ليس بجميعها صنعة
ولا الى رجل ودفعه انك ان كل رجل نايب عن اسماء كثيرة ضميره نايب
عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته
وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل
رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النايب عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم
بنيابته واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتداء وان كان
من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل
عليه ذا حال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته
فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتداء عطف عليه بالواو بمعنى
انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا يكون
مقسما به يعني مقسما كذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر
لاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمرو والعمر بمعنى
واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء و
بالفتح الدين قيل ومنه لعمرك قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه خبر ان واخواتها
على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد انه
ان مبتداء وحذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد

يجيء

لاحاجة اليه والاخواة بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال
لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان
ولم يقل ومنها خبر الاقتصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفى وهكذا فى باقى الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ
الاحد لانه لا مرجوح دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف
فى المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان
يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما
اى على المسند وشئ آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف
على المسند لا على المسند وشئ آخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل
عليه فالاولى الاقتصار على ما هو الظاهر المتبادر قوله والمراد بدخول هذه
الحروف كانه معنى عرفى للدخول والمتبادر فى عرف الفن الدخول لايراث اثر
لفظى لانه نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر مع ذلك غير مفيد لانه يدخل
فى التعريف المسند الذى دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها
وردت على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوى هو التاكيد للنسبة
المتعلقة بهما مع انه خبر المبتداء لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا
ما يقابل تقديرا او محلا ويقوله معنى ما يشتملهما قوله فانه يقوم ههنا من
حيث اسناده بقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه
لتقييده بالحيثية فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعنى ان الجواب السابق يغنى
عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند
المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه
الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله
ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المنع ولا حاجة الى انه يلزم منه
ولا خفاء فى مجتنة فالالايق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك
بان لا يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم
الاستدراك يلزم خروج قائم من ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند

يرشا اى عليه الجمهور ٣٣

الى الفاعل

الى الفاعل لا الى اسم ان وو توقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر
انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الحكم
بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأ دبل
لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتداء كما ان الخبر الجملة المبتدا
بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قايم فى ان زيدا قائم نبه
بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول
هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان
المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى خبر فاسد
وما ذكر الشارح تكلف على انه يعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتداء بان
امره كامره فى اقسامه من اشتماله الخبر المتضمن بصدر الكلام لزوم ان يكون خبر ان
ايضا كذلك والفاء انما لم يجز لفوت بعض الاستثناءات ويسبقان يقول
الذى تضمنه استفهاما من نحو جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز
مع جواز زيدا اضربه ومما لم يذكر عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه
معنى الشرط لكنه لم يعتبر لسبق ذكره وقوله ان من اتاك لا يراد على مذهب سيبويه
لان من فى ابوك خبره وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا فى تقديمه
اى فى تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الاستثناء وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز و
الوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا فى التقديم قدر مشترك
لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا
كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتداء فى التقديم اذا كان ظرفا مع
انه ليس كذلك لان الخبر الظرفى لا ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه
نحو ان زيدا فى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال الا
له صدر الكلام فى غير باب ان قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان
جمع وقوع اسم ان النكرة مبتداء صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس
حكمه الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا فاسد قوله خبر لا التى لنفى الجنس
قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفى

دبل

لان التقديم

صحيح

والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصوف مع
بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير رجل لا كائنة لنفي الجنس
على جعل كائنة حالا من كلمة لا ابتداء ويليها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد
من اضافة الخبر اليها اي حين ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى
او اعارضه جانب اللفظ فانها الى قوة الاولى الالباب قوله لنفي صفته
اذ لا رجل حاتم مثلا لنفي عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه الا ان لا رجل بتقدير
لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن
اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس
الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي
صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة
الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما
هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد قوله
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر لا التي الدخول لايراث اثر لفظا
او معنى في قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي
في ضرب قول وجعل في الدار صفة خال المصنف المثال الحسن
ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن
الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون
صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي
المثال قول لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال واعترض عليه بانه
يجوز عند جماعة فرد والشارح لا دخله قوله على ما هو الظ يعني
ان دفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظ فالاحتمال الظاهر
في غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح
المثال وحسنه قول لا تقييد بالظرف يعني من غير سماحة وتريد
بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح سار

وما قيل ان الظرافة لا يتقيد بالظرف
فغيه الا ان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد
واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد
والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق
على الملكة يطلق على الاثر
للكافية
السماحة جيز كيشلك قباحة لكي
لغة اخرى

زيد

زيد ظريف فان اللائق ان الابتعاد عن المثال لئلا يقال لا يحسن تقييد الظرافة
بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل
البين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول لعله المعهود في مثله نفي الحصول
في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ليكون مثالا نوعي خبرها
خبرها ليكونا مثالا للخبر المتعدى فانه اخرج الى الايضاح فلو ترك
بيان نوعي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا قدر
موصوف نفي كثيرا مصدر الفعل والمشهور في مثله تقدير الزمان وهو
وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي
عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف
الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود لا
في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود
الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن
تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب
الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو
الاله وهذا مما يتحير في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه علما
وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة
انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو
النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لرعاية اللفظي وهو
ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال خلا
يحتاج الى تقدير خبر نعقه الصيهان لا ح يكون اسم فعل واسم فعل
لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى
الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى نزيفه
لانه يجوز ان يكون ثانية لا لنفي كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل
الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقديرين

اي الاهل والمال او انتفى اهلا ومالا

الاخوج شديد الاحتياج لغة اخرى

الشامل للموجود في نفسه ولغيره بالوجود م
فلا يدل على الوجود م
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه م

اي من تقدم النفي على المبتدأ

الزيف هنا النفي ورد انكل
ويرمز ونحو جوز بوف كلور
بقال زيفه وغيره انتهى

يحملون ما جرى خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة اذ ثبت في لغة بني
تميم لا غلام رجل قايم برفع قايم فلا يكون الانكار الغاية اثبات الخبر في كلا مهم
معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قايم خبرا الا ان هذا البحث ليس في طبقة العرب
والانكار انما يتاتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قايم نصب قايم ولهذا
قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا
اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازي
يجوز هذا النقل صحة معنى كلام المتن وجه فا كثيرا انه حذف في قيام
قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف
حرف النداء وقوله وقد حذف المنادى وقوله وقد حذف فان معانيه
الفعل الفاعل وجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا ورعاية
مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وهو معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه
انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولعل قال وذا لما عند بني تميم كان احصر
قوله وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما ينفك عن القبول قوله
اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا تحول المستفاد
من الاضافة عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها عمل
ليس حتى يوهم كثرة عملا آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تنبيها
لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد
تجوز رجوع الضمير الى التشبه لان التشبيه واقع من غير شذوذ
وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه وجه دخوله
على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حمل على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على
مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه مخل قوله
من صد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير
في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله

ولا يجوز

ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي
الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعده لافادة التكرار انما يجب مع
الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا براح من قبيل لا اشتري
بجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل
عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف وحينئذ
فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمستند هذا
التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل قوله علامة
كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل
طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات
ومسلمين ومررت برجل بزيد ونحوه وهي اي علامة كون الاسم
مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية
قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق
على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم يسند اليه ذلك
المفعول وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم
فاعله فانه مفعول حالا لم يشمله التعريف الآن يقال اطلق المفعول
عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف
الفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتي وفعل
الضرب والتاديب ومكثت زيدا اي ضربه فانه يصح اطلاق المفعول
على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه آخر لوصف
المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت صحة اطلاق
المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه
فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول
المطلق قلت المفعول في اللغة ما صح وقوع الفعل عليه وجميع
افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل

كما انه لا في مثل هذا لا اشتري بتقرير
جزء من الكلام كذلك في قول الشاعر
لا براح

مطلب المنصوبات

قوله في تفسير قول المصنف ما اشتمل على علم المفعولية
بالاصالة لا بالتبعية
توابع الفاعل وكذا افراده في جميع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
تعين التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
منه

الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه
واضح على احد فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول المطلق
لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به
تقييد في اللفظ وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه غير مقيد بالصيغة
والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد اليه فقيد به متغير لمعنى
المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة هذا اطلاق م
المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على
صيغة المجهول لانه فعله مجازا بمعنى انه قائم بفاعل بمعنى الفعل
المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة بهذا التغيير
الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره
في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول
المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما
قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضربت ضرب زيد فان ضرب
الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما
ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات
المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية
وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضربا لوجوب ان يقال
زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح
جعل الاسم هنا وتركه محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في
تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور
يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو
الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويلك وانواع الضرب وقعت
او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربني

لا يجرونه وهو ظاهر ولا باعتبار معناه التضمني اعني الالف لانهم ح

والاولى ان يجعل قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا كما يشعر به قوله بعده وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

ضرب

ضرب شديدا وضربني انواع او الف وتحقيق الكلام هنا
ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله
فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على
ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع
المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور وانما هو
لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه
لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقائل و
ضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل
القائل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا
اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل
بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون
ان متعلق بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من
الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين
معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على
الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول
المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد
لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت يشتمل على ما صدق
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين
الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب
اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت
قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه
اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم
مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا

فعل المتكلم سم

فيخرج ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديدا اذ ضرب شديد وان كان في الحقيقة فعل المتكلم لكنه بحسب التركيب خبر مبتداء ح

اقول غفل هذا القائل عن المراد بقوله يكون هذا الفعل مذكورا فعلا كان او كان اسما اي هذا الاسم فعل لم يذكر حكما وهو باعتبار انه في حكم الفعل لانه فيه معنى الفعل ومعنى الفعل مشتمل على افراد الاسم
مولانا مصلح الدين

مثل المجهول ضرب زيد ضربا تم

فان واحدة تاكيد لبعض معنى العامل وهو التاء وهو كذا ضربا تاكيد لبعض معنى ضربت وهو الحدث ح

للتأكيد قوله والنوع ان دلّ على بعض انواعه بزيادة الدلالة على
بعض انواعه بزيد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه ليلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان
دل على عدده اى عدد الفعل لاعدد نوعه نحو ضربت ضربة او ضربتين قوله المثنى
للنوع عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المرأة
عن الدلالة على التعدد والآلكان في مفهومه زيادة على مفهوم
الفعل قوله وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة
هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف
انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل
او هو عطف على لا يشترط لا يجمع اى الاول قد يكون بغير لفظه فهو
لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد
المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان
يقال اراد التصريح بانه ليس تابعا لسيبويه نحو قعدت قوله نحو قعدت
جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود
مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر
كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة
بحث الباب ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا اى فيما عدا امثال ضربته
انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم
تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتأنيث وفي القاموس
يقال فلان خيرة الرجال وفلانة خيرة النساء قوله والجدع
قطع الانف والاذن الخ في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق
للغة وهو دعاء عليه بالذل اى ذل وخيبة الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا
واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة

المناط بالفتح رجوع اليه حكم
مرجع كبى الحكم

فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة و
ولا قاعدة له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب لا عتراض
لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر
او غيرها في حذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الا
لعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت
على اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره
الشارح اظهر لان اوجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة
لقوله نفي او معنى نفي جميعا او يقال بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة
صفة واحد منهما او نحو قوله ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المصدر
خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول صورة او معنى
ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد
لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في زيد الا سيرا وخرج بقولنا
لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح
ان يكون خبرا بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد
الا سير مع انه ليس يحذف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا
على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المرفوع
المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا
مطلقا لانه معمول العامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه
نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب
بل يجوز ما حالك الا تسير سيرا شديدا او وقع مكررا بالعطف على
مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اى في موضع

حمل الشارح عليه لانه اذا وقع الكلام مثبتا
لم يتصور الحذف فيه اذ لا سبيل الى ذكره
حتى يكون واجبا فالكلام على منوال قوله
تعالى واذا ابتلى ابراهيم الاية علامه

وفق

يكفي حمل الوقوع على التصوري
في تصحيح الكلام استاذنا

وهو المختار عند البصريين
في صورة تنازع الفعلين ع

ولا يكون الفصل بالاجنبي لانه
من نفي او معنى نفي بيان لما قبله
ابنى واحد وهو عينه ع

التوصيف بقرينة قوله لا يكون خبرا عنه ع

فيه انه ليس خبرا بالنفي بل الجملة
فكيف يكون ذلك علام

لو قال او مكررا ع

اى فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا
لانه لم يقع بعد المبتداء فى موضع
الخبر بل بعد الفاعل تم

الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يغنى اذ لا يغنى العبارة بتقدير هذا وكان جعل
المقسم بحيث يرد فيه راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه كما
ذكر حسنا لكنه بعيد ايضا والاحضر الواضح مما ان يقال ما وقع مثبتا بالا او
معناها او مكررا بعد مبتدا او لا يكون خبرا عنه **قوله** واغا جمع بين الظابطين
لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتى
ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة **قوله** تنبيها على ان الاهم
الواقع موقع الخبر اه او على انه يكون للتاكيد والنوعية ولم يلتفت الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله
بعد الا كما فى المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق وقد يكون
بحيث لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما
انت تسير الا سير البريد **قوله** البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استيجام
اذ العلامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى يسكن **قوله** ومنها ما وقع
تفصيلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثارة وفيه
نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة
بينة بل القرينة فى حذف عامل المفعول المطلق تعيينه لانه ينبغى ان
يكون بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
اى فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول او المصدر
المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحبت مع زيد مسرورا
فانا ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد فى وقت
السرور والاثر اثرها فاحفظ فانه من المواهب الدقيقة الجليلة
قوله وباثره غرضه وغرض الشيء اثره فاعله بواسطة شيء اثر الدواء
نقول الظ ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء نحو
مفعولا له فيستغنى عن تقدير عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح
على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاته المتبينة لغيره

لان

لغوه لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له حتفه
سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون كلام لا محصل له لان
صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل
ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال مم وكذا ما
قيل الحذف غير واجب فى صورة تقديم التفصيل لا وثوق له لعدم
تشخيص فائدة قاطعية المتقدمة لم يتعرض له **قوله** وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة هكذا افسر الرضى ايضا وهو يقتضى ان لا يجب
الحذف فى مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد وفداء او فداء او فداء او
ثم فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه
اى لان يشبه به امر آخر عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت
حمار فان المفعول المطلق ههنا ليشبه به شيء بشيء لا ليشبه به شيء
فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقى
فى مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذى فعل المتكلم وصفته اى
وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما فى المثال المذكور
فى المتن او اداة تشبيه كما فى مثال ذكرنا او مشبها كما فى له صوت صوتا
مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف
فى مثله ولا بد من تصحيح النقل **قوله** لزيد صوت صوت حسن برد حايه
واخواته انه خارج من المفعول المطلق الا من القيود والاوجه ان يقال
القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه فى مثل هذا التركيب ذهب
سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفى فهم العامل من الجملة
السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه حذرا
واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته
مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير اجاز الحال الموطئة و
اجاز الشيخ الرضى جعل صوت تاكيدا لفظيا **قوله** واحترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار

يَصُوتُ زيدٌ **قوله** فاوداه صوت صوت حمار حوّز نصبه على الحالية
ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمُنكر
هذا اذا كان منكرا اما اذا عرّف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند
الخليل لانه يتقدر مثل وهو لا يعرّف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور
ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تأويله بان مع الفعل
وعلى جميع التأويلات انما لم يجز لان ان مع الفعل لم يجز وهو في هذا
المقام مقطوع به **قوله** صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا يحتمل
لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون
جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغير مرجح على انه خبر لا والمحتمل
اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا يحتمل ثابتا لها
غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر
هذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اي اعترافا ينبغي ان يكون خلافا
سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع
من المفعول له التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم وفيه في الاول
ان يكون تاما على صيغة المتكلم مع الغير ويجوز ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين
قوله ما وقع مضمون جملة لها يحتمل غيره احترز عما وقع مضمون مفرد سواء
كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله** لانه
من حيث هو منصوص اه يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد بمعنى المصدر
وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه وحق ان يقول المناسب
بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة
على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا
لنفسه لانه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة
وهي غيره وليس فيها ما نزل منزلة نفسه لانها لم تشارك في التعيين

القهقرى الرجوع الى خلف ورجع القهقرى اي رجع الرجوع المعروف بهذا الاسم لان القهقرى ضرب من الرجوع مختار الصحاح

للدلالة على ما تعين للدلالة عليه ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى
دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي اه وفيه انه بعد ليس ههنا حسن التقابل
لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لكن ردا لمنكر ومع ذلك تاكيد
لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا
ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية فيه ردة على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى
ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل
او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير فانه مثنى مضاف
الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك
ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونها لا لبيان النوع
وقد صرح بهذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف اذ التبادر تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال
يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول
قوله يجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين الاستغناء عن
الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ
على ما هو الاكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي
انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي نحوك من
قولهم داري تلب دارة اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امرأة
لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب
اي خالص **قوله** بحذف الفعل ليفرغ الى طلب حسن سماع التلبية فيأمر
بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور
والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم **قوله** وعلى هذا القياس
سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثي
اسعد بمعناه **قوله** المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل

قوله ولا بد في تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اه
ولا بد من قيد انه لا لبيان النوع كما عرفت آنفا في
لا اشكال لا يجوز نحو رجع القهقرى ونحو ضربت
ضربتين او لا يشكل بضربت ضربتي الامير على ارادة
التثنية لانك قد عرفت انه بتقدير المثل حافظ
الناشكندي

المفعول به

او تعلق به بمعنى ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة و
متعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل
لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر
اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام
الاسم ونفادا بما عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول
به في قلت زيدا قائم او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تغنينا فيه في تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على
المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي له
لا يقال قد يكون المفعول به ما لا اعرابا وقع عليه الفعل تضمنا كما
اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام
والشرط دال على الا بمعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط
والاستفهام طارية ولذا عدا اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل
وقد مر جوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد
بوقوع الفعل تعلق به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب
اللغة يقولون لكنه تعدية ذهب بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد
ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا نحو فوقوع الفعل يشمل
هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر لتغيير
المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل نفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت قوله
بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل
بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام
وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما
يعني به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا لا يخرج الحال
والمستثنى والتمييز لم يعن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني
والثالث حيث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يشكل انه اشكل على بعض عمرو

في اشتر

في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية
وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر
ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب
لان تعلق الفعل بالمحل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه
تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا
الاعتبار للاخراج لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال
وقع الضرب او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال يخرج به زيد ودخل درهما
في اعطي زيد درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم
بانه المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على
تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى في
منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر
منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة
وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي حتى يخرج شبه الفعل قوله القوة
الفعل تنبيه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل
كان نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل في عمله
في صيرانا وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل قوله
اهم فيها في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون
التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة الا تريد مكة قوله تخصيصها بالذكر
ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره
قلت ليضبط المذكور عند السامع ولا ينقلب شيء لكن يتجه ان المذكور
تحته خاصها المندوب على طريقة الحصر فرعاية مذهبه تقتضي ان يحمل

بحث المنادى

الابواب تحته لوجوب الحذف في باب الاغراء الى كتب قدس سره في الحاشية
نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق
الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قوله** نحو امراء ونفسه معناه الحث على الفرار
من المرء او قصد البلاد اللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى
الثاني للمصاحبة ايضا **قوله** وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب
الحذف فيه واعترض واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني
المحقق التفتازاني ان التمثيل به لا انه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه
آخر فما يعجب منه لانهم بهذا الاعتبار لا يعتقدون الحذف الى ز واجبا
قوله سهلا من البلاد ذكر ثاني في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن
ما غلظ من الارض **قوله** بوجه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض
الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ونداء
من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه حائل وكان خروج
اكثر المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكنه
يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل
الاقبال بالوجه او القلب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل
طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال
حكما **قوله** او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى تنزهه
عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد له من التنزيل من اهل
نزل باعتباره وجعل دعاء التنزيل وبيانه على علم آخر يقال المعقول
بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد
بالاقبال الاجابة تجوزا نظرا لان القران نزل على لسان العباد فلا باسم
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع والمعنى الارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا
منه تعالى **قوله** وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران

على التنـ

على التنبيه فاستعماله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه
فانه قليل الوقوع **قوله** فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة و آي من
حروف النداء **قوله** بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف
على آلته والمطلوب فايهما قدر صار الطلب تقديريا في الاحتمال
الثالث من احتمالات هذا الاحتمال اقتصارا **قوله** او للمنادى او للحرف وفيه
جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا عن فعله يمكن دفعه
بان النائب يحذف ان كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة
هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص
هذا التفصيل بتعريف المنادى في المفعول المطلق والمفعول به
والمبتداء والخبر الى غير ذلك **قوله** عند المبرد حرف النداء لسده
مسد الفعل كان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا يحال له
انه جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما **قوله**
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم
قوله فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل اي الفعل والفاعل
ومقدر ان هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما
على ما حقق من انه ليس بصوت ولا لفظ فرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **قوله** وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم
مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما
يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة
قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
او رد عليه ان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم ونقض باوه بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتعجب وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان
اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حرف الهمزة واورد عليه

النداء م

زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل
وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان
المبرد ...

وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون
المنادى مع انه لا يفيد باوحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها
عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لا يبين ما عرض
هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى
وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء
لا يفيد بدون متعلق وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة
هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة
الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى
فاعرفه ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال
في المسائل الا الجواز فالقلة الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي
قوله لقلته اي لقلة كل منها لا القلة الثلثة لتساوي المجموع له
بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض
والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن اقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام
غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله وتطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان
البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب
الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه
ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار
فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء
على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف الفتح فانه للحاق الالف
النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف
الفتح

الفتح فانه للحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء
او التغيير من حاله الاصلي قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء
اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه
واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان
فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكان يجعل الضمير الى ذات المنادى
فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله والفعل مسند الى الجار
والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند
الى ضمير المنادى فكانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع
النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي
لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل
المضاف واما مقابلته شبه المضاف فذا اثر على الاولادة بارادة
مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل بجوف المفرد
اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع
الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب
النداء دون باب لا فانه يا حليما لا يجعل شبه مضاف دون لا حليما
تجهل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون
الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد كما
ذهب اليه الشارح واختل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر
بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك
بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي
اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون
مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيد
وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان
ثلثة وثلثين اسم مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني
لانه

حكم المنادى الموصوف بالموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل
بالنداء من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وذا لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي
لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف
في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف
اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية فقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل يعني المناسبة له بواسطة
او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى
في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير الذي يشبه
لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر
فقدها لئلا يطرد الباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل احترز به
لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة لم يقع
موقع الكاف الخطاب قوله ويا رجلان ان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا
ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مختص بما سوى المنادى
فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اي بلام تدخل حرف
الاستغاثة بمعنى الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة
اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر وفي هي لام التخصيص قلت بل لام التعليل
اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا الله اغثني لمقصد ذاتي لكرمك قوله
نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة
الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد واجيب اي عن الاعتراض الذي
في قيل او بان قوله مثل يا عبد الله اي تحته قوله القاعدة مبني على الغفلة
قوله كان المهدي اسم فاعل يستغيث بالمهدي فيه انه يأبى عن
هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدي والمتعجب
منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء لجحفه فيستغيث منه لانه لا يتصور

الاغاثة

وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب

الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدي ليغير حاله ويترك
ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدي ويخلصه عن اثم القتل والضرب
او استغيث به لان يجتنب نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوي
خصاله ويستغيث بالمتعجب منه لنفسه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته
فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي
فتحها الا بحث الفقهي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قوله ولا لام فيه وح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل بالمقصود
لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا اعتداد بهذا
الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف
يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز القلب
ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فيه اثرهما تنافي فيه بحث فانه
لا تنافي بينهما في يا لاه الا الاحتمال لان غير المنصرف بالفتحة الا ان
يعتبر اطراد الباب ولذا لا تقول ليس التنافي لاختلاف
حركتي الجر والفتح بحال بل لان احدهما بنائية والاخرى
اعرابية وبعض ماسواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا
او تقديرا يخرج عن الكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثلها بامر
يقضي ويا غيره ما يضرني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا
ولا تقديرا بل محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ماسواهما
ويمكن ان يقال اراده ويبقى على ما كان عليه من النصب ماسواهما
وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء ابو البقاء
عنه على ان فيه انه يبقى على حذف التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال
من الموافق النحوية فانه لا يعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة فيجب
تعريف طالعا ولا يكون مثال شبه مضاف وذكر من الامثال لدي حله

ثابت اولا ان حمل ... الموافقة بالفتح سبيلية وما يحتمل

فان قيل قولهم يا طالعا جبلا لا يحتمل
فاما ان يقدر موصوفه اولا فان لم
يقدر فكيف يعمل في جبلا لانه لا اعتماد
وان قدر اي رجلا طالعا فهو منادى مفرد
معرفة فوجب تعريف الطالع قلنا قد حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه حينئذ صار
منادى فلا يجب تعريفه
حافظ

ما شاء قوله ويا حسنا وجه ظريفا في التي شبه انما قيده به ليقوله
ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معينا
لقال يا حسنا وجه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالموصوف بعد
النداء مشروط بانه لا يجوز موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل [illegible]
لا يجوز القدوس ويا خلقة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع
يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج باب الرجل
لانه تابع صورة متبوع حقيقة وسيجيء في كلام المص نكتة عدم تعقيب التابع ههنا
بما يخرجه ممن ذكر ههنا ما سيجيء في كلام المص لم يتبع كلهم او نعت قوله المبني
على ما يرفع به يتبين هو المشهور من لفظ المبني ههنا لانه قبل نصبه وبني [illegible]
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه نحو يا عبد
الله وعمر ونيه تابع للفظ باعتبار انه منصوب المحل بالتبعية لا [illegible] واما
[illegible] فليس بالتبعية ممن قال برد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآخر حكمه
لم يساعده حكمه وكذا يا زيد وعمرو [illegible] قوله لان
توابع المستثنات ينفي ان الحكم على توابع المنادى المبني [illegible] تقييد المبني
لانه حكم مخصوص ببعض [illegible] الى التابع
المستثنات دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم [illegible] يا زيد بن عمرو
العاقل فانه لا يجوز فيه الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد
كالمستثنات لانه لم يجعل حكمه بعده قوله ولا شبه مضاف المفرد
الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد
وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية
قوله وما لم يخرج الحكم الآتي [illegible] قيد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال [illegible] توابع المنادى المبني
المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
بل [illegible] بقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء وكما هو عادته
فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا ونبه بذكر التاكيد والصفة على

انه

على انه لم يتبع الاصمعي في اتباع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في
جعل التاكيد اللفظي كالبدل لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلائم قوله وفيه جوز فانه يدل على ان
المسئلة خلافية لان استعمال العرب يختلف ويرشد الى ذلك قوله
وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذا لم يقيد التاكيد بالمعنوي
واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد
الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل
بتقييد التاكيد الغير بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد مبني على
الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى
المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد
العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل
في وصف المنادى من المستثنيات الا ان يقال مشابهة المستثنى بالمضمر
لم يعتبر حيث لم يبين بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا
سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام
مع انه اخصر واوضح قوله ترفع على لفظه هذا من خواص النحو لان
العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه
من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله قوله
الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع واقتصر على مثالها اولانه
اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنادى بحرف النداء وهو
اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله
وهو اختيار سيبويه وهو الذي قال في اعراب الفاتحة في شانه
لم يتعقد مع مثله ولم يخالف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية
الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه قوله لانه كان لحن [illegible]

قضاء

ضرورة والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المص
في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما رأى ان المنقول ان
اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما
قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وتحقيقه تحت اسم الجنس على اسم الجنس
وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام
عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة واسم جنس قصد به مدح
كالاسد او ذم كالطلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام فيه
فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه
معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك كل علم
هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص
ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمي به
لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي
كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى
جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة عطف على المفرد
على المفردة وتنصب على ترفع عطفا من على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل
واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع فعلم
منه انه لو قال لم يبق حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التابع قلت
هو من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف او جب اختيار بناء
المنادى على الفتح وفيه نظر لجواز ان ينبني اختيار الفتح عن جواز الجر
في يا زيد بن مغيث قوله لم يخرج عن الشاة او ملحق بها يعني من غير تغيير اذ
لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن والموصوف
كما هو المتبادر المتبادر لهو الاعم اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز

جعل

جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما
انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا للنداء
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا
ايضا من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم
الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله لقيل مثلا يعني الكلام
على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان
يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك
ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال
يا زيدان بحذف اللام وان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين
تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا
للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام احق الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء
يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل
يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان اي تثنية العلم لا
المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان
فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا ينال له
الا الكلام الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة
ما اضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة
عند الاخفش بتقدير اي هو الرجل بحذف صدر الصلة لان المنادى
طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون
هذا اوان في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها
النجم او الصعق ولان جعل المعرف باللام صفة اقرب بالفائدة لكونه
مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة
احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه لتجعل
المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه

وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط في
والفرق بين ايهما وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء واصلا وهذا
يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث
جعل ان موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع
قوله وفيه انه لم يذكر هنا كون ما يخرج صفة الاسم المبهم الذي جعل وصلة الى النداء والمعرف
باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة
اذ يجوز نحو يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى
معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد انه تابع
المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التوجيه
في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه
والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب ما اعرابين معربا فيه
حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الآمن لا يتحاشى
عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له
اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة
قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام لفظ الله في
باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بيا من بين حروف النداء كاختصاص
نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن
الذي لا يليق بالكرام وذلك ان يجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا
يا الله خاصة من غير ان يقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص
هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة
في آخره ويجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذ الظ
اشذ وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد لم يبنوا من الشذوذ
افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله ويجيء الثاني تاكيد لفظي
ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا باعتبار القبيلة او لكونه

الذي لا يشتق منه افعل
التفضيل
٣٣

علما

علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم انصرافه فلم يصرف بسبب واحد
وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما
قال الشيخ الرضي نحو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير لفظ بلا
تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وفيه مذهب سيبويه
لاستاده وهو الخليل في ميويا بالدعيه قوله والمبرد افتح اجاز
الفتح على النصب وكان المص اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم
والنصب بتقديم الخبر قوله لا اباك قال الجوهري هو مدح اي انك
شجاع ماجد مستغن عن الآب وقال الازهري انه شتم فوقه والمصنف
التمس بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي
القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولابيك ولا اب لك كل ذلك دعاء
في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور
والسكون اكثر قوله احترز عن نحو يا قاضي ويا قاضي واما يا مسلمي
جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيها اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية
على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان
الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالكسرة
بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة قل رب احكم بضم
الياء فينبغي ان يجوز باختيار اذ اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب
عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا اختاي كذا القلب
بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال
لتدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى
المحذوف مغيرا الا مجازا شاذا في غير باب فانه كثر فيه الفتح لثقل
اليائين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه
الوجوه كلها وقفا جعل بالها متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا
على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقدير تعقيد العبارة وجوب العطو

قوله لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وهم
لان ذا اب من الجوهري والازهري كان في الاضداد
الا بين المعنى ويصرح بانه من الاضداد وحينئذ
كل منهما صرحا انه المعنيين ساكتا عن الآخر
وعن كونه من الاضداد نزاع لا محالة
مرية صلاح افندي

في الوقف والوجوب لالتبس الاسم الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلاميَ بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يجعل او بالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء او بالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يجعل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاحسن الاوضح

ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء والياء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التاء الفوقانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي او مكسورة لمناسبة الياء والياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل تناقضها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء والياء عفا فقضت كسر ما قبل تاء التانيث فتح طرا ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء المحذوف بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى الغير بعد ان غير المستثنى عما حدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على ابت فانه معنى ويا ابتا وامتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف و الفصل المتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافاد العبارة جواز يا غلام ام و يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل

اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا بالباء ولا تدخل الباء الا على المتروك واذا قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب
ده افندى

المؤنث

بحث الترخيم

المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع مثل باب يا غلام فقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى الاحسن وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي فتأمل قوله الترخيم في القاموس رخّم الكلام ككرُم ونصر لانَ وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز نوعي ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق حيث شمل حال الضرورة في النداء واحتار في غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما بين وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف وسمي حذفا على سبيل الاغتباط وهو دال الموثث يا صحيحي كذا في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاغتباط زج الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه تجويز فانه حذف لا للاعلال بدليل ضرورة ما قبله متعقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى حسنا اعجاب جعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق

وهو ثلثة احدها ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به وثانيها ان يكون مصدرا وثالثها ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج وما لم يوجد في هذا المقام هو الشرط الاول وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل به
ح

الترخيم اي ومن لم يثبته لذلك وقال والمراد ان يجعل الضمير الي قوله ترخيم
المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فالهم
وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف
الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعه بالهاء
الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف
التاء وتقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد
بدون زيد قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى
في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله
وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل الابنية
المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن
فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله
بلا علة موجبة كما في عصا اذ الحذف لعلة موجبة في حكم الثابت
قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه
يوقف بالهاء فيقال في يا طلحة يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله
ولما فرغ من بيان الترخيم آه او نقول لما فرغ من بيان شرايط
مطلق الترخيم شرع في بيان شرايط خصوصياته او نقول لما فرغ
من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان قيل
لا بد ان يكونا متعينين لمعنى فخرج نحو عقنقل قوله في حكم الواحدة
في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمون علميين
وهاتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة
والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي آخر شملالة
للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا معا زيدتا

قوله فانهما زيدتا معا وان كان كل واحدة
لمعنى يغاير معنى الآخر كزيدين ومسلمان
ومسلمان علمين وما ثاني الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو ...
وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون
ومسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان
وعثمان ونحو آسان وياء النسبة وشبهها
نحو كوفي وبصري والفا التانيث وهمزة الالحاق
الى الالف التي قبلها
عبد الغفور
يوم عصب شديد ... شهر

معا لان اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله احترز
به عن نحو ثمانية ورجانة ونبه به على وجه خفي معا قوله او كان في آخره
حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي
حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما
الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولكن ان تريد بآخره آخره الحقيقي
وتاء التانيث في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون فه
حقيقة او حكما يمكن ان يفسر بما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب في كلام
جماهيرهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الفا وواوا ياء
ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف
مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رجيل وسنور فانهما فانهما لا
لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما
صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولكن ان نحو تاخذها
فيها وتجعل ثبون الكرين اربعة احرف في الاصل قوله الا نحو ثبون جمع
ثبة واباك وان تجعل ثبون جمع ابي لانه لم يستعمل الا كثبون فينبغي ان
يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفا اي الحرفان الاخيران في كلا
القسمين لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لفوت غيره ليس
كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا لو رد نحو سعلاة
وسعيد فمن قال كذلك لكان احسن واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبنت من البول والنقد
صغار الغنم على ما كتبه في الي شبة قوله اي فيحذف حرف واحد نحو للضارع
مما مضى اخواتها الماضية لان في كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي
بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فانهم لا جاعلم
ان نحو قوان كان مركبا حذف الاسم الاخير ونحو الآخر في واحد ينتقض ينتقض
بيا ضارنة فان ضارنة مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد

ويلد فمنها حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والمضارعة مركبة حقيقة
مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة
وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو
يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف
حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضى
فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن
في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسر ما بعدها فانه يفتح للساكنين
عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم
متحرك في الاصل قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس
قبله الف على مذهب الفراء يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء
يرده الى حركته قوله ضيقا الفاء وفاء التثنية ومن قال هي ضيقة خرج من
الفصاحة قوله ويا كروان اشبه كروان طاير ضعيف طويل العنق قوى
قال في الصراح هو طاير يقال له الحبارى وآنرا شوانكو ييند كرى
تردی كرا آو يجمع جاعة كروان بالكسر ايضا جاعة على غير القياس على غير
القياس قوله كاد لا زيادة ولولا ان المنادى في حكم المعرب لم وضع بناءه فاعلى
عا يعلق به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه مبنى قوله وقد اشتغلوا
لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحث
فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا
اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد
استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة
للنداء واعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما النداء
من المتفجع عليه ... عليه لانه يبكى لاجل وجوده فانحل على ما ذكر الشارح
بعبد الله والولى انه يقال لحمل المص وآ ويلاه ووا مصيبتاه
ووا حسرتاه كناية عن المصيبة لانه كانه هلاك المنادى ومصيبة وحسرة
قوله واختص المندوب بوا امتاز به يعني ان تعلق قوله بها بالاختصاص

حرف المندوب

أي بتضمين الاختصاص معنى الامتياز فيكون التقدير وامتاز المندوب بوا عن المنادى بكلمة

بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص لان الباء
التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العرب ادخول الباء في الاختصاص يعلى المقصور
ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعرب في صلته دخوله على المقصور قوله ليرد انه لا يقع نكرة ليس
ورود هذا باعتبار يا على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
بما تريد لكونه قوله ولا يندب الا المعرفة في حكم المستثنى عن قوله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد
على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى ووجه انه لا يندفع
الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته
قوله فاذا اخفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة آخره
اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه وا ضرب الرجلاه وانما قال
المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع
عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذه الالف بعد حفظ
حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو ولا تعدد ولا اليه
وكلمة الفاء في عبارة المص او وقع مكانه قوله واغلام زيداه نبه بهذا
المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه
لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع
او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى
وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه
لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك قوله لانه
يجئ به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون
التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي ذاتا وقوله
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف و
المضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن

غراب

هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجيد الراسي قوله الا ان يكون
الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الامقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقدير ان تكن او كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه
رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداء
لو يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة
العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حال لاحقة
العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ اللهم
فانه لا يحذف هنا رد لما اعترض الرضي لو انه لم يتم حذف حرف النداء
فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان
المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان
يقال قوله فيما سبق وقالوا اللهم خاصة من جملة معانيه انه لا يقال
بحذف حرف النداء وفيه يحتاج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء
عنه قوله وهو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن
يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك
بضم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وبا ايها الرجل ينبغي ان يذكر
اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به فيها لا يجوز حذف حرف
النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امراة امرء القيس فلما احبت
احدث منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل
الغوم قوله قاله شخص صار مثلا لاحث على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قوله اطرق الاطراق جشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله
حتى صار بان يلقى عليه ثوب فصار صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه قوله فان ان ح ناصبة وان لا يجد ومفعول له بتقدير
قبله ولا زائدة او بدل من اعلى الصم او متعلق بعدهم او بزين بتقدير
لام التعليل قوله او مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد

بيان

بيان مفعول ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من
افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصه العاقل بما هو المراد
في هذا المقام ومع التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به
بلا دخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذا من فوائد لفظ
في التعريف فقد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام
التي ذكر فيما بعد ايضا لم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو
مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما
للنقل او لكونها صفة لمحذوف في سوا العلة ونظيره الحقيقة قوله احتراز
عن النوع الاول احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء
رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا
مررت به وانا اخي زيدا ضربت غلامه فلو قيل احسنت زيدا ضربته علاقة
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا جبت عليه فلا بد في اتمام
وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله اي اضمر عامله
بناء وقدر لكلمة على متعلقا خاصا في كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق
صفة للاضمار او مفعول له ولكن ان قوله يحمل على معنى مع طرفا لغوا
له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجملة صفة لكل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول
كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين
معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق
الجر الثاني به قوله او متعلقه ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول
المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او مفعولا
لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي
اهانه او مفعولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
فقس قوله اي ما يناسبه بالمرادف فيه مساهلة لان الترادف
في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب

وهو مفرد كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع اعتبر هاتي كلام المتن لا بجردة قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل بجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الآن يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله نصبه لاخراجه والاحسن في ترتيبها ح وجه الغير الخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وخلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولما كان فعل المضي ايضا وجه احسنية الاول عدم الفصل بين الاضمار المطلوب فيه بالفعل المجهول لا يخفى حسنه عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتأمل قوله بنصب زيد بجعل ضميره منصبا الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت الى ذلك ولك ان تجعل تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا والحاجة في ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء بكسر الظاء موضع يظن فيه وجوده ومئنته لان يكون كذا اي جدير

كما في صورة اختيار الرفع نحو زيد ضربته فانه يظن في اول الوهلة وبادي النظر انه من قبيل ما اضمر على شريطة التفسير منه

لم يتنبه الى ... عمرو مضمون ... في الاول الان ... ما تحقق ... مما يتعلق ... الاشتغال ...

فيه

فيه ان يقال انه كذا قوله وبعبارة الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب بمنه اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا او والثاني مصدر المبتلاء الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه رد لمن جعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله لان تجريده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد ويعرفه الواقع لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله الا ان يقال المراد صحة تجرده يصحح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها الا ان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اتماما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينة صحة النصب لا تتعلق بمختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله بسلامته عن الحذف يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح

يصحح

لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة
خلاف الرفع لانعدام القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم
ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الاحضر
الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا المفاجاة فان الاقوى
الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا او قوله فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل او لانه يلزم كون الجملة
الانشائية اسمية وهو قليل قلنا اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل
لا يكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف
على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا
يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستغنى سيبويه
عن الجملة الفعلية بالجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن
والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي
القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولي
القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية و
الفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في
المقولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها اضعفها في العمل كانه
اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير
التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لو ولما انه يجوز حذف فعل لما
دون لو كما سيأتي في محله ولا يصح انه لا يقدر معمولها هنا لكن الظ
ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب

قوله

قوله انما قال حرف الاستفهام دون ان قال والاستفهام عطفا
على حرف النفي ليخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل اسم
فما ذكره لا يخلو عن نكتة لادراج الحرف الحرف وانما يخلو عن نكتة لذكر بعد
واختياره على مع الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف فهو ان
اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا ضربته
صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه
تقدير الفعل بما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ
الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اذا لم يذكر في الكلام فعل فحقه ودخل على الاسم نحو هل زيد قائم فقوله
انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا
انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف
الاستفهام الى التمسك بالتركيب المنقح على ان القول بقبح هل زيد
عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيد ضربته
لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح
لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره
الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب
دخول قد على الفعل في هذه صورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اذا وجده في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار
الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء
وخلافا للمبرد في اذ يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي
ما قبل الامر فيه تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التعبير
حيث قدر الموصوف مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء
المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى

موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول بعجيج
انه يرا ويختار النصب في وقت الامر بلا حذف لوماه عن المصدر كثير
ولا الى الثاني لانه يجيء تفسيرا باسم او يختار النصب في اسم قبل الامر
قوله اي مواضع وقوع الفعل فيه الكثير يعني ان اضافة المواضع الى الفعل
باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به اذ عليه
اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبس المفسر بالرفع
وانما قال عند خوف اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه يغني عن تكلف قرينة
ومن قال انه راجح فرق لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب وانما
عند خوف رفع اللبس يختار لانه لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بانه تقرر
انه من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة
مرجحا كونه قوله يقدر خبرا على كونه متعلق خلقناه لانه يفيد فائدة
تامة على كل حال وانه يقيد المسند اليه يكون الحكم عليه اخص وانه ينبغي ان
يذكر اللبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيها
اذا كان المنصوب نكرة وبعده الفعل يصلح ان يجعل صفة خبرا او اذا رفع
المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن
المفسر يصلح ان يكون في الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية
فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقنا ثم اعلم انه من مواضع اختيار
النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه
وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو
زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فانه لو
زيد ضربت غلامه يكون فيما هو الى قصد افادة ضرب غلام [illegible]
لا تتعلق النفس الى اهانة الا زيد قوله فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق بالا بقرينة قراءة النصب فلو رفع وجعل خلقناه صفة
فات هذا المقصود ويقيد بعض غير مقصود ولا حاجة في تلك كونه

قوله وهو خلاف المقصود وقال الشيخ الرضي [illegible]
[illegible] الاشياء كلها [illegible] بالشيء [illegible]
وكونه صفة [illegible] المقصود [illegible]
الشيء [illegible] خلقناه صفة [illegible]
[illegible] المخلوقة [illegible] بالقدر [illegible]
المعنى كل [illegible] مخلوق بالقدر [illegible] بالموجود
[illegible] الشيء [illegible] المعدوم [illegible]
كما ذهب اليه اهل السنة [illegible] بالمخلوق
[illegible] بالموجود [illegible]
وعلى [illegible] الا بد من [illegible]
الواجب وصفاته [illegible]
[illegible] المخلوق [illegible] القادر [illegible]
في ان المخلوق [illegible] الخالق [illegible]
عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة [illegible]
المقصود
عبد المعبود

المقصود وصفه من الاسناد الا بانه يستند في قوله لان المدعي ان
في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى فاذا كان مع
الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد
بالوصف معنى صحيحا او لا لا يدعى انه على ذكره بحيث لا يكون النصب
في الاية مختارا عنده مستندا مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر
قوله اي عنده او في وارد وقوله ذلك الايهام فانت قلت فلا يصح كونه مما يسوغ
فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان
المقصود ذكر الامر حرر عنده فلا بد من تقديره عنده على تقدير ايضا
قوله قلنا منه ا باعتبار الشيوع اما باعتبار البدء فالنصب اقرب
لوجهه فيما بين ارباب العربية اهمها باعتبار شمولها القرب ولا بد
لاعتبار من شأنه قوله قلنا من معارضة بقرب المعطوف عليه
ولك ان تقول فالنصب من رجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا
قوله والاقبال تشديد لبس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل
الا حرف التخصيص فيما لا تدخل من نفي الشرط عند غير الاخفش فانه يجوز
بعدها النصب ولا يرد ان ما يأت النصب الا لان هل من لانه يجب النصب
بعد حاجتها بما ذكره الاندلسي فيقال الا ان زيدا يكرم به بالنصب لا غير الا ان هي
اشارة مذهب سيبويه كما اشارة الى زوال غناه حال حرف المعنى بعد
الهمزة كلا انها قبله وكون الهمزة خمسه الا ان الرفع مختارا بعد النصب
كما مر وقوله في النفي وحكم النصب فيما بعده وحتى استخرجته من
القوة الى الفعل مما سنح بوجوب النصب ان يكون ما الا علامة على
الشرط نكرة مرتبة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع
الشكلين النكرة المبتدأ قوله فالامثلة فيها ذكره يشعر بتحقق الكلام
ان الملابس بالالتباس الفعل المفتري في القصد ويكون مقصودا
به او صب احد زيدا وولي قرينة عليه نهو كاف في عدم كونه
هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس ما

قوله [illegible]
[illegible]
عبد المعبود

بعده عند بعض الا [illegible]
فانه اقتضاه ويختار النصب

مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله
زيدا الا انه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فيجعل اتحاد الفاعل
ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر
عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون من تقدير اذهب
الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر
مجازا الا انه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد صرح
الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل
وفيما نحن فيه ليس كذلك بريد به ان الذهاب وان ينتصب باذهبت
زيدا اذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل المسند الى المصدر
كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب
لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء اي
تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده
المص في شرحه ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام
اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب
الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد المص
ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب
لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب
التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان
انه لو سلط لفسد المعنى ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن
لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة ساير الشارحين في هذا المقام
وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع
بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن

عن ادب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به
في انه يتوهم انه من باب الاضمار مما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع
خوف لبس المفسر بالصفة قوله اي في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس
الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كسور قوله لانهم لو يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا
لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام
لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح
اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا
آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم
كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة
اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء
بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله
لان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم
موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير
من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لايق بخلاف
افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف
اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله حيث لا يغادر
اي لا يترك قوله والظاهر قوله تعالى الخ كونه دخوله تحت القاعدة ظاهرا
لا مر خفاءه بالنسبة الى المبتدي الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد
الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظ ولهذا
جعل توجيه المبرد ايضا مخلا في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور
كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله
الفاء فيه مرتبط الخ تقديره الخ ص بعيد عن الفهم والمتبادر
تقدير كاين وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل

ما في حيزه فيما قبلها وبه يشعر هذا الفاء فاء الشرط الذي دخل موضعها
وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موضعها ولمعرفة موضع الفاء
ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان آه اشار الى ان قوله الزانية
والزاني عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل
الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر يحتمل كلام المتن خلاف ما اشار
اليه بان يكون خبر مبتدا وخبر قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد تعريف
الفاء فانه في معنى فاء ومن قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة
اليه والجملتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها
انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها قوله جملتان مستقلتان
دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون
ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى بعد ذلك ان تريد ان الزانية
والزاني جملتان مع دفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح
ان يكون من باب الاضمار فلا احتياج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله
او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل للاتفاق لا يعني انه
قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين
ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين
يتجه ان الموقع يستدعي ان يقول والا فلم لم يختار النصب
فالوجه انه اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة
المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية
جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض
فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه
ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فللالتباس بالصفة
لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير مستحبا في القسم
الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على ما فيه

بحث التحذير

شرع

شروع السامع لها الى الاحتراز عنها بمجرد سماعه ولهذا لا بد لذكر المحذر قوله
اى اسم عمل فيه شبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه المعمول في هذا
المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى
عن تقدير ذكرا او حذرا فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى
التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير
لانه لا يسبق عليه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل
يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه
الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون تاخيره
والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق
اما للتحذير او لما بعده عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام
به قوله اي مما بعده لك المعمول هذا ايضا مما يدل على وجوب تقدير الفعل
قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقديره اياك اتق بل هو اولى في بعض
الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
هذا امر بل لا بد من عايد وهو اعم من الضمير وكيف الامر لو تم وجوب الضمير لما
نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عايد ليصح ما ذكره مع تسليم
الوجوب وفي حمل الضمير على العايد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير
قوله مثل اياك والاسد شبه بكلمة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في مثل
الضمير من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر
والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قوله
المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة
الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخا طب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة
والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان
القرينة لا تدل عليه ومن قال يجوز تقدير اتق بتضمين اتق معنى التبعيد فقد

تحقق
فقد اخطأ نسخه

وما نحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد
بنفسك وتغييره بالاسد واياك بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد
بنفسك لكمال قربه منك والبدل من الاسد عنه **قوله** وان تقدير بعد في مثال النوع
الثاني مناسب لان المعنى الحقيقي الاتقاء من الطريق انما يكون بتبعيده عن نفسه بنظر
الى المصاحبة فيحصل التقدير بعد نفسك عن الطريق ثم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس بضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم نصب الطريق بحذف الجار وهو
سماعي **قوله** فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذورا الا فحذرا منه فلا يكون من انواع النوع الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه ليس محذرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده
لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالنسبة
على تبعيده عن الرذائل التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا
ان المرجح تقديره بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله
على بيان كيفية الحذر فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يتعجب
الافهام ويدهش الاوهام وهو انتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها
ليس الا ابقاءها الشخص في غير فالحذر عنه في الحقيقة هو الضرر وهي محذورة
بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى **قوله** وتقول في قسمي النوع الاول
اياك من الاسد فيه ذكر المحذور وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع الجمع
والمعطوف معا **قوله** اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه
لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
تحت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من لا يتجه قوله فان قلت فليكن
بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال
لان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو
فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى
ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان **قوله** شاملا لاسمي
الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي

المفعول فيه

وموظاهر

وموظاهر **قوله** فانه لا بد من زمان او مكان حتى ان يفعل فيهما صواب فيه
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا تغفل **قوله** مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول
ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة
وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه طيب لا نا نقول والا لكان للزمان ولكان نقول
اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر طيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن
بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور
في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من ان يكون اعم من المذكور ضمنا
اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في
لم يحتج الى اعتبار الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار
قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل
فيه لم يجعل مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة
في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب
اليه مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي
واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا تقول لا يستفاد من كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله
مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا
نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون
بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار
الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما
قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى
حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف

قوله

مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فعلى هذا لايخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لايخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله
مذكور فاغناء هاهنا عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما
لايجاب الا ان يقال لم يعتبر بل فيه على الكمال الاختصار قوله مبهما
كان او محدودا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف
المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويلها بالمكان لانه
عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله
ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان
الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان
يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتدأ او بالاضافة البيانية
كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويل
بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم
من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه
وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير
وشبه في عدم التعرف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه
لانه لا يقبل النصب بتقدير وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما
معينان بهذا التفسير قوله لابهامها اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق
منه الابهام الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
الشبيه
حكمها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما
بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند
ولدى وشبههما بتأويلها بالمحمول او المحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامها بيانا
لوجه الشبه لا لوجه حمل اي شبههما لاجل ابهامهما فح لم يبين وجه الحمل المذكور اصطلا

احا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر لظاهر رجوعه الى عند ولدى
وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والى المبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست
مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان
بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرة على كثرة
استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمله لكثرته المورثة
للابهام فاذا كثر مكان الشيء بجعل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير
مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به اختلافهم فيه انه يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان
لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان
جائز فيه ويجيء ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله
فان الفعل لا يطلب المفعول حينئذ الا بعد تمام معناه وفيه بحث ويعارضه
ما يقال بالفارسية در آمدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى المكان شامل
له او لغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء
البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد
قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في
دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مقفولا
فكذلك الكل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو
فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو
فيه في قوله اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه
بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل او ايراد الفعل لينصبه لدار
وفيه ايضا انه يرد عليه اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب
ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه

في تركيب ضربت زيدا للتأديب فافهم **قوله** مثل ضربت تأديبا الى قوله فان التأديب
عين الضرب فكيف يحصل به واجب بانه يحصل به ما يقتضيه التأديب وهو
التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه التاديب ويكذب امتناع ضربته
تأديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين
الضرب بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث ووسيلته **قوله**
يخالف خلافا ظاهرا الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهران يقول
يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف
انما وقع عنه **قوله** ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله
في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فنقضه
يمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين
تأديبا وللتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
قوله وحق اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول
فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو جئت
بالمسجد **قوله** احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان
غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد **قوله** اي اتحد فاعله وفاعل عامله اشار
الى ان المص نابه الواضح الاخصر **قوله** ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة
وانما جاز تحدهما اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما **قوله** او بكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التفصيل فالمثال
المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن
السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا لا
لا اجبانا متعددة **قوله** ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح
هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود

اذ لم

اذ لم يجب الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في
الواقع او في قصد الفاعل **قوله** رد في بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف
جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل لخلوه عن تكلف ضمير راجع
الى المصدر واقامة المصدر المؤكد محل مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على
انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو انه متعلق بمحذوف وهو
الظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل لاجل معناه اي مع فعله فالظرف
فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل **قوله** العير
والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاصل والنزوان
الوثوب **قوله** احترازا عن المذكور بعد خبره كالحال لا يقتضي الاحتراز
عما ذكره بل احترازا عما لم يذكر بعده شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعده مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة الخ **قوله** متعلق بمذكور
فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان في العطف فتدبر **قوله** او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف
لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين
ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم ولا مجراه الشارح على ذلك حسبك وزيدا
ومثله حسبي ولا يخفى ما فيه لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولهذا جعل حسب
جارية مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا
المفعول به المنصوب **قوله** وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل
على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا
لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في القوة المذكور اذ كثيرا ما
يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل
وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعمال له سماعي وهو ما عدا اسماء
الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا والوجه
لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل

مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده
المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه يستوي الخشبة بل صفحة الماء اذا استوى الخشبة واجاب عنه
صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ
كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ
كماله بل الماء فقط وعند الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية
ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه الصحة
العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا
المقام فيه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف
المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان
ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يركبا
الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان
واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو
المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وجعل الملازمة
بحيثية على ان الغرض عدم الحفظ يعني لو لم يحفظ الناقة وامها واحد
ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركهما في مكانين في حبل
حفظهما داخل في عدم تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول لو
جعلته على صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه
قوله وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه اشتر ان شير باز كرده رضيع الصبي
شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة
عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل
معمولي الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد
الا كما هو الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول
معه على مصاحبه خلافا لابن الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي
فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله

لفظا

لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في سلك الفعل على ما ذكره
الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله
وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كلامه على معنى بعيد وانما حمله
جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا و
لا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم تعريف المفعول معه لتخصيص
معمول الفعل بما ذكرنا فان ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله
خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور فالوجهان
فيه مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتجه الشرط والجزاء
قوله تعين النصب ذهب غير المص الى ترجحه قوله تعين العطف عند غير المص
ترجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس
مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بعض الفضلاء فقال
ما يصنع زيد وعمرا المراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول
غير مفعول به سواء كان مفعولا معه لفظا او حقيقة فافهم ولم يجز
قوله ولم يجز عطف عمرا على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان يترجح
بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل
المعنوي قوله وانما حكمنا نتكلف في بيان المعلل بجوز له لان المعنى ما تصنع
والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى
ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها
لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة للمتهيئ
للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة
والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا
محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هو اعم من حال بنفسه الفاعل او متعلقه
مثل نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الان

بحث الحال
المراد من الاحوال ان تكون الحال متعددا
المترادفة ان تكون واحدا والاحوال الحال
او ... الحال واحد والاحوال المتداخلة
الثلاثة الحالة ان تكون الحال الثانية
حالا من ضمير الحال الاول

يقال

الجملة الحالية تتضمن صفة الفاعل اي مقارنة بطلوع الشمس وايضا
هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا
بها غالبا وهي دائمة ومنها المؤكدة ومن ان يكون بخلافه وهي
منتقلة قوله التي حيث فاعل او مفعول لا يخفى ان قيد الحيثية مفيد
لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد بمجيئا
فان المجيء لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان
الحال لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل لنفس الذات
في وقت الفاعلية واما تمييز لكون الفاعلية في وقت حاليها الا انه
ينتقض التعريف ح بالمفعول غير المفعول له والمفعول معه الى غير
ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول
النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله
مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما
اذا اختلفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق فان لم يكن
قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف
والنشر المرتب وقيل حقه هذا وتخليا وعلى ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او ثبتا على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من
غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير
حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فح لا يصح
استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنده اعلم
ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق
ان مذهب النحاة ان الحال تقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد
بالمفعول به محققا او مؤولا مثلا يجعل العرب الحال في ضربت
الضرب شديدا عن الضرب بلا تأويل باحدث الضرب قوله
وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما رده على ما في شرح المص

انه

فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية
وهو الا انكر تصحيحه بانه يبين ح

انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيد لما لفظ انه
اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون فيه ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به
بل لفظ ان الاشارة المستنبطة منها ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة
بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به الحاكم به
ضد بر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حرف
الفعل المفيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا بد من دخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر
معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط
ولا حمل لكلما يستنبط فان إنّ وأنّ والاستفهام والنفي لا يعمل ما
استنبط بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون
المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف النداء وح
ليس من العامل المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التمني
والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد جنس التمني بالحال ل
لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل
النكرة المضافة لكان اولى وفيه انه لو قال مخصوصة لشمل جميع الصور
لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فلا يحسن التقابل بينه وبين
باقي الصور قوله ان جعلت امرأ حالا من كلاما واما لو جعلته حالا
من المستتر فحكمه فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا انتقض النفي فيه بحث
من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة
فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها وهم
من قال فاعل بعد الا الى الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا
عطف على قوله في حيز النفي فهو طرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو
والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل
الا راكبا صح تنكير صاحب الحال فيه منع الا احتمال وصفيتها لنفي
لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه

مستغرقة

مصححا انكما في بعرق كلام حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل
الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع لا لانه
لجاز وقوع الصفة بعد الا فقوله غريبة بلا مرية لان الصفة النحوية
لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال **قوله**
وارسلها العراك اورد امثلة ثم فرقها بالنقض الاول من شعر لبيد
والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه
يشعر بشعر اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه
ايضا شاع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال
صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل
عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه **قوله** ولم يذدها
كتب في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية
الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص بر اوكام
ناروسيدن وسيراب ناشدن **قوله** وكان المراد بالارسال البعث
والتخلية الى الظاهر الثاني وعطف لم يذدها للتفسير **قوله** ثم يرده
مضاعف مجهول **قوله** ما اشى الى الحوض كتب في الحاشية العطش ما حول الحوض
والبئر من المبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر خوابانيدن **قوله**
ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد
يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا في مواضع مخصوصة **قوله** مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية
الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة **قوله** بتأويل اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا
ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد نحو العراك المعرف
باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيرا

سائراً

سائراً بلغتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا
فاولا ويجوز وحده المضاف من المصادر وهي غير ما نحو جاء والرجال
ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر
ما تقدم منصوبة على الحالية في الجاز لوقوعها موقع النكرة التي بمعنى
مجتمعين في المجي ومتاكيدات لما قبلها في تميم من باب جاء به ولا يبعد
ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة او هي
كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي متاولة بالنكرة فجعل العراك ونحوه مقابلا
للجملة الى انية المحذوف اطالة للطريق **قوله** احدها انها اطالة لا طريق
مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرفي بالجملة
ويجوز تقدير الصفة اي مشتركة لان الاصل في الحال الافراد وفي الشارح
على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال الافعال
محذوفة او صفات متوسطة بينهما **قوله** اي تعترك اشارة الى ان العراك مصدر
لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه **قوله** فهذه الجملة الفعلية وقعت
حالا الظاهر احوالا **قوله** وثانيها انها معارف موضع النكرات هذا
هو الوجه المرجح الذي ينبغي ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة
كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان صاحبها
اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
قوله ولم يجئ الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة
والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج صاحب الحال
للحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ويجئ الحال مشتركة بينهما
وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا
فاحفظه فانه لا يضيع خيا **قوله** لا نصا في المعنى مبتدا وخبر فيه ان جاءني
قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف
وصولا ينفع في تصحيح الابتداء ولا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم

لانها عبارة عما لا يكون ثابتا لصاحبه
بل هو فرع عن الخبر

الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الا الجثة بظرف الزمان قوله و
لئلا يلتبس بالصفة في النصب يعني ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة
الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت
رجلا عالما راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين
بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي
متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه
يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام
بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي
ولا على الفعل المتصرف وشبه الفعل المصدر بالمصدر في الكلام ولا
على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا
افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما
كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا كون مدار الحكم بين العامل المعنوي والعامل الظرف
كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة اصلا ولا يرضى
به المشترك في الاستفادة من دلالة الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم
على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما
تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وحده فيجيء
ان العامل المعنوي يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا ويخالف العامل
الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف
مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال
الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا الفائدة
الظرف داخل في العامل حيث نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي
الذي له معنى ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لا بد من الظرف ان العامل المعنوي

المعنى زيد حال كونه مشابها بعمرو قاعدا
فالحال الاول حال من ضمير الفاعل
والثاني من ضمير المفعول منه

له يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير لان الاول يخرج استشهاد نحوه عن العامل المعنوي لا ان يبين الحال الحقيقة
نحوه بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور حرفا لا انسب الاوضح انه يتجاوز ولا يتقدم على المجرور الاصح
ولا على العامل المعنوي بخلاف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب
والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا في نحو
تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف
بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فقضية جواز ركبا جاء زيد بهم هذه
جواز تقديم ذي الحال لكن انه ممتنع بجواز تقديم ذي الحال الاداء وصفا
المعنى بحيث الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ قوله والكل تكلف وتعسف
اما كون الاول تكلفا فلان اثنا والمبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى
المكسر ما البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية
والثانية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها
واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث
تكلفا فلان اثبات مصدر غير معلوم واما كون الثلاث تعسفا فلان
كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال
الغير المشتقة ضرب الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال
في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به
التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو
بعته شاة شاة ودرهما ومنها بجملته ان يقصد التقسيط فيجعل
لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا ويجب ذلك القسط على الحال وتأتي
بعده جزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا

واما الكوفيون لا يجوزون تقديمها
عليهما الا اذا كان صاحبها ظاهرا
واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا
تقدم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا شيخ رحمة الله عليه العصام

اي مكملا بقفيز بدرهم
وقابضا بدرهما بيع

اخول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم
يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من
النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص فيه ان يكون مشتقا او جامدا
ويكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد
بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك قوله هذا بسرا بضم
الباء وسكون كذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالبسر
لم يات البسر بمعنى الصائر بسرا او جاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما
جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وهو صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة
الى تاويل البسر بالبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل لا دخول
المصدر اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة
في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتعينه المشتق
المفترض انما هو لتصوير المراد به واما قوله هذا بسر النخل فيدل على انه
جاء البسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل
لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه ان سمي بسرا لكن لا يسمى بسرا حتى
يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة
الى ما على النخلة الوجه ما قد ... لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم
فافهم قوله لانه لا يمكن ان يشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة
البسرية فيه انه فالبكري حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلق بسرا اطيب منه
رطبا فقال هذا المثال موضوع لا يوثق به والله تعالى اعلم ولدا الاجد الائم
قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي فبتمام الجملة الى انه مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام
الحال وفاءه الى في ... بعت يدا بيد اي ... بيد اي النقد
بالنقد نحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا

اوله التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر

قولهم

قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب فقال
الطيبي يجوز ان تاول به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم هذا ولا
يخفى انه اذا لم يؤت بل الاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية
عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف فالاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو
كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت
والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع
المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف
العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف وشبهه كما
شاع ارادته في نظايره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه
الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال
بينا ويقال في حسن نحو قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد
نفسه مهديا لكن والمهدي اذ لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان
الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال لا يحتمل القراءة
والتداخل وعلى الثاني ليس حالا عن خبر كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال لا يجيا اذ دبابة ثمن او غيره
مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن
فصاعدا فذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل خلاف
المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق ذي الحال نادرا تقيد العامل
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت بنادر مفارقة عاملها
بالحال الغالبة يكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحققت ابوته ودم عاقر
المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تنقلت الاب في حال كونه عطوفا

نعم يصح ان يكون المعنى اعلم حطوا فاح مشهور فان الحال ودجه الدفع
ان احقر فيه عبد براحق ابوه حذف المضاف لظهور المقصود واقامة
المضاف اليه مقامه وكذا الجنبة قوله ان يكون مقررة ان مؤكدة اما
تحقيقه اما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر لمدلوله ومؤكد له فلا يرد
ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل فحوى النص
وشرطها بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال
المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه
قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال
المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال مؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون
الجملة الاسمية فليس نحو قوله تعالى [illegible]
واقعة قوله مضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها نحو زيد [illegible]
رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا
لا يطلب الا الارسال بدون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه
اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب
وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله ولا بد منها من قيد آخر
فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة
الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو
مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية فيها آكد
ولو سلم يصح ان يعد من شاهد قائما بالقسط احترز ويكون التقدير فيه ما
وجد ما يجعل في الحال [illegible] والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين
والتفسير والمميز على صيغتي قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله
اي الاسم عن نحو قعدت اي جلست فانه قيلت يرفع الابهام الوضعي عن قعدت
لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بما يعجبني شيء حسن زيد او اي حسن زيد وكذا
ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها
مع انه ليس بتمييز عند البصريين لاشتراطهم التنكير في كونه تمييزا بل هو شبيه

التمييز

بالمفعول

بالمفعول وكذا اشكل بنحو زيد [illegible] وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها
ليست بتمييزات عند البصريين مع انها يرفع الابهام ويرجع بان المعنى غبن
في رأيه والم [illegible] بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى
انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان نقول عليه الجمهور انه لا فرق في المفهوم
بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل جنس [illegible] شبيها بالمفعول وفي
هذه الاشارة فالاولى ان يجعل [illegible] اعتمادا على اشتهار رجحان
تطبيق التمييز قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فيه لان زيتا
في رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له
لانه موضوع للوزن وهذا الاشكال لم يوجد الى الآن [illegible] ودفعه بان
زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه والابهام
الموضوع له مراد [illegible] لئلا تختل فانه [illegible] قوله لكن اللفظ
ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر الحمل باطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان
على اطلاقه للغى ذكره ووجهه ان الكامل هو الثابت في الوضع [illegible] لا
معاني فان المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني ووجهه ان الثابت
اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت
بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عجبت جاريته و
امثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما [illegible] مرة
ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز لا يتغير بعد
الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز
بخلاف رأيت عينا جاريته فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام
من غير قصده فاذا انه لكان حسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم [illegible] عليه
انه يلزم ان لا يصح جعلها رجلا على انه تمييز من كلمة اذا على ما اتفقوا
عليه ولا يجعله كونه عبارة عن مبهم لانه استعمال بمجازه فلا ابهام
وضعا الآن اذ يقال تعارف ذا [illegible] في المبهم بحيث صار موضوعا له

موضوعا

فصح التمييز عنه وكذا فيما اذا اريد الابهام مثلا بعارف بعد ما ذات المبهم
قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة
والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع
التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل
لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت
الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الآن حيث حمل الذات على الجنس
ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل
زيتا ان في الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا تبين
ذاته بان بين انه من جنس الزيت ويشكل بنحو خز درهم تمييز هو صفة نحو لله
دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع
المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض
المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغنا بتقدير مجرد المضاف
عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كون زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء
منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير الشيء ملفوظا
وجعل زيد بدلا قوله ويعني به ما يقابل الجملة ليخرج المفرد بمعنى ما يقابل
هذه الثلاثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد
قوبل بالنسبة في هذه الثلاثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل
نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه ما ذكره على التمرة مثلها
زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما
يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدارات متحقق
في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل الظرفية الخاص
للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان لفظ المقدار
مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو في نصف
المن لكان بيانا لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من

والتقدير طاب شيء زيد فيكون التنصيص [illegible] انه بالذات المقدرة وهي شيء منه

والاولى ان يقال المراد بالمفرد ما يقابل النسبة والنسبة تكون في الجملة وشبهها وفي المركب الاضافي فيخرج بكون التمييز عن المضاف وعده داخلا في المفرد منه

وفيه ان المفرد الذي قوبل بالنسبة في قوة هذه الثلاثة الخ منه

المن

مبحث مكيال

من المن بالتشديد قوله وكالكيل قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية
والمكوك كتنور مكيال ليسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني
اواق او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان
منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من
ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون
مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان
المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت
ذلك فوجدته صحيحا جميع ذلك من القاموس قوله وانما وانما اقتصر المص
على الامثلة الثلثة اذ من غير العدد والاخذ مثل للعدد ايضا والاولى
الا يجعل منوان سمنا وقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا
كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وزيد يجاء به المفرد ما يتم به المفرد مما
يجب التمييز والا لوجب التشبيه على المعرف باللام ايضا يبقى من التام
الناصب للتمييز التام بنفسه كما سياتي وانما تصدى لاستقصاء اقسام
الاسم التام دون المقدار لابتناء احكام نحوية على معرفة اقسام الاسم
التام وهو ما ثبت رأيه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو فصل
بين هذا الكلام وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان اوضح في
الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام
زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ
لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمان نافع فان الحب اضيف الى الرمان
ثم الى خاطب لانه لم يقل لك اذا المراد الذي طلب رمانا بل حب رمان لكن
بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الخاطب ولا ينتقض هذا
بكل فرد فرد فانه متاول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فان تم الاسم

مطلب في تعريف الجنس

بهذه الاشياء وقال الرضي قد يميز الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وفيما في
ما ذا اراد الله بهذا مثلا **قوله** عندي المراقود خلافا في القاموس المراقود
العرق الكبير او الطويل الاسفل يبتنيه واخذه بالقارورة في الاساس بكل ابل
سروح لا اصل محرمًا واحد اربعة اربعة وعشرين صاعا **قوله** وهو ما شابه
اجزاءه اي شابه اجزاءه في اسم الكل والاولى وهو ما شابه نفسه وجزءه
ولكن ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة ويسند الى ضمير واجزاء منصوبة
ويشكل بالابوة لانه لاجزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء
على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا قصد
يلزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول ضربت ضربتين
لانه يمكن المناقشة في كون ضربتين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه
فانه لقصد الاخر ولا محالة دخيله من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز
عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء
اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نقل اما اولا
فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع
وليست الفارقة بين الجنس الواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس
شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان
المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان الشارح
اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحق ان يجاب اصلا **قوله** ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك
الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف
على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع
الاضافة الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي وجمع في غيره اي
يورد التمييز على ما فرق الواحد فقد جاز هذا التكلف كيف الجمع او ليل
بالاتحاد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المص

لم يجز

لم يجوز في قصد التعدد والا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل انواعا
صرح به في ايضاح المفصل وبهذا اي لولا المراد بقوله وجمع في غيره
حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغير
غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس الجنس المقصود به الانواع **قوله**
ثم ان كان اي الفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير
العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا **قوله** والمعنى
ان وجد التمييز لا موجب لجعله كما في التوجيه الاول ناقصة وفي التوجيه الثاني
بعيد جدا الا ان جعل التمييز سلبا بتنوين المبهم او نونه وركيك جدا وتبادر
من قوله جازت الاضافة الملابس بالتنوين لا الاضافة الشيء اليه والا لا ضمير
اليه الا مراعاة مشاركة ضمير بغيره وان كان في المرجع والمصنف جعل ذلك
التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا التراخي في الزمان بل التفاوت
الحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز **قوله** انه اراد عشرين
رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا
لوجوب تنكير التمييز وحرف الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه
في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرفة الا ان يراد العشرين
من رمضان لكن سوق كلامه لا يساعده وعن غير مقدار قال
الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه خاتم حديدا واما الفرع الذي
لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب
اقول فيشكل تمييز التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر
عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وموجبا
من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتامل **قوله** لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما
فيهما يرفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى انا قولنا عندي رطل لا ابهام

في النسبة فبداءة الابهام في الطرف وبازالته عن النسبة لا بزوال الابهام
عن الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا بزوال الابهام عن النسبة نحو طاب
رجل زيد نسبا فان النسبة فيها على ابهامها فكلام الحكمين اعني قوله الابهام
في طرف النسبة ما يستلزم الابهام فيها وقوله وقوله رفعه عنها يستلزم
الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المعتد به قوله وكذلك كل ما فيه معنى
الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل
جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل اي مسامحة والمراد وهو اسم
الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يعتبر اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ايضا فانها ليست جملا ذكرتها لا جملا رجا ان لا يخفى عليك ان الاولى
في قوله حسن زيد رجلا حسن رجلا زيد لان حسن زيد جملة وشبهها ر
حسن فالمثال به هو التمييز من حسن لا من حسن زيد لله دره فارسا
قوله قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما يسيل من الضرع من اللبن

مطلب في تحقيق لله دره فارسا

ومن الغيث من المطر وهنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شئ
عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره
ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله قول الشارح
اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا بواقع تحقيقه اللغة قوله ثم ان

خبرية بيان

كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد
لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه لم
يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط
هنا لما صار مطلقة ان يكون قوله والا مشا ولا لطاب زيد نفسا ر
فبطل به قوله فهو لمتعلقه فتبعض عوده الا ايضا به وفيه لانه انما يحتاج
الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على
الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم
الثاني ولا وجه لصرف الصحة عن الظاهر ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون

لا يكون محتملا الا يكون نصا ابدا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه
نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط
والجزاء ح وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة
لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء وهذا وهذا
المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل بفيض اجل
الاغنياء وعبارة المص بحيث لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتأويل
لكن جعله من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لجيئه مع ما لا
يحصى من العجائب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام
ليس فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن
مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اي المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد
للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما
انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له
بناء على ان المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد
كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز الامران فالضمير فيهما
راجع الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا ولا يخفى انه نفعه جدا
قوله اذا اردت ابا واحدا والمراد بالاحاد ما فوق الواحد قوله
فاذا قصد تثنية او جمعية ولا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ابينا في
ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا تختص بقصد الانواع بل هو مشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف
بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اعجب نسيانه لما ثبت عن قريب نسيانه
قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت ر
الصفة مع مطابقتها له اي لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجائب جعل مفعول
معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى حتى
او عن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت قوله اي

كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه بمعنى التطبيق يصح ان يجعل مبنيا
للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام و
سياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل
الصفة مطابقة له وان صح العكس ويكون المتبادر من المصدر المضاف
الى المفعول المبني له **قوله** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى لانحصاره
على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق
قوله واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة
والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان تقع حالا **قوله**
لكن زيادة من فيها الا زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز
في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكر
الشيخ الرضي وانكر المفتي صحة عشرون من درهم وكان المص ممن حيث
صرح بتجويز دخول من على مميزي كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من
الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا الحكم فتامل **قوله** يؤيد التمييز
بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان
المراد التمييز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل
بما اذا كان تمييزا عن شبه اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على
عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول
فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق **قوله** اذ جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما يقوم
مقامه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له
وليس المعنى انه فجرنا الارض عيونا فجرت منزل منزلة اللازم لتضمينه معنى
معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم استعمال سوق العبارة
اياه والانتقال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في استكبار الاناء ماء فني
بني الكلام على تضمين المثالين فضلا ان تصحيح كلامه عليه **قوله** وههنا
بحث ليس البحث واردا لان وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا

سرم

اما

اما حقيقيا لوروده الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا لان المبردة الا
انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي من الوجه **قوله**
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الفاعلة عندهم المشهورة ان
التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا الارض عيونا
قوله فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل الفعل بمجرده الفعل يفيد ان خلاف
المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض
في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل **قوله** وما كان نفي قيل
الرواية الصحيحة وما كاد نفسي **قوله** المستثنى في المصادر ان الباب على
على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين ولفظ الا مستثنى
من قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل
هذا ولكن الاشهر بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين فيما فاخلاف الحكم
وضمنا خارجا عنه **قوله** ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج
يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه
بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص
صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل
فلا يمكن تعريفه المطلق اذ لا اطلاق فلهذا قسمه ولا تقسيم للفظ المشترك
ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان ارادة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى **قوله** هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر
او مساويا **قوله** من متعدد اي مما المراد منه بان يكون المستثنى قرينة
انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ الا عن حكمه حتى يلزم
التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج
المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد
فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فليس الاسناد الى الجملة
الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى

ح ش
المستثنى

الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاشارة
الى العموم المراد منه سوى زيد وتقييد المجئ بالظرف قرينة ان المراد سواه
وذلك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب
الشئ اليه فتاتى بالاستثناء الاخراج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب
صفة النسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه شيئا الى خلاف
الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولا تحقق كلام غيرى
تخفيفا الا اطالة الكلام وهو الواهب بالالهام اجل الانعام **قوله**
سواء كان المتعدد لفظا اى ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا
للمتعدد باعتبار كونه مذكورا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه
متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا
باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد الا
نصفه فانه لا تعدد فى العبد الا بجعله فى تاويل الاجزاء ولك ان تجعله
تفصيلا للمخرج اذ الاستثناء كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءنى
زيد ليس الا **قوله** اى بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وبيد
مضافا الى ان مشددة **قوله** فى كلام موجب اى ليس بنفى الى هذا اصح
المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله **قوله** وهو ان يكون الموجب
تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه فى الكلام التام
فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا **قوله** لان الكلام فى كونه
منصوبا مطلقا الا ان الكلام فى كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته
لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فانه لا بد لصحته من قيد تام ليتم الضابط
قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقضه المص بقولنا
القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وقوفه على
المثال وجواز ان يكون منصوبا **قوله** او مقدما لم يقل كان فى هذا
القسم وقسم المنقطع كما ادعاه فى خلا لان الثلثة مشتركة فى جواز
كونها بعد الا تحوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب قدم ليشاركه

فيه

فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على القيد بقيد متقدم يشاركه
فى القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل لانه يوجب ان يجب
النصب فى المستثنى فى قولنا ما جاءنى غير زيد القوم وفى قولنا جاءنى القوم
غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير فى حكم المستثنى بالا حكمه بعده وقد نبه
الشارح ايضا على ان هذا الحكم فى المنقطع يتعلق بتقييده بكونه بعد الا
حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا حتى غفل عنه فى قوله اتقدما **قوله** سواء
كان فى كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم
تداخلا وله نقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان
وجب نصبه لوجهين **قوله** اى المستثنى منصوب ايضا ومذهب سيبويه ان المنقطع
منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد
سواء كان متصلا او منقطعا وهى كلكن فى خروج المفرد بعدها والا ليس
حرف عطف والمتاخرون لما راوا معنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها
نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا
فى تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ مظهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما
امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى فيرده ان سوى لا يفيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك وهو دفع توهم دخوله فى حكم السابق **قوله** فى الاكثر
متعلق بمنصوب **قوله** اسم جمع حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءنى
زيد الا عمرا **قوله** او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعنى ان الضمير راجع
الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا
الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة فى الاثبات
اذا كان فاعلا كما نقل عن قال قد يشعر البعض بمعنى الكل حتى اريد منه ههنا
هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا بعضهم
والاضافة للاستغراق **قوله** وهما فى محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا
فى تقدير زمان مضاف اى زمان خلا زيد الكائن فيه سابق فيطابق فى المعنى
ما خلا **قوله** اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمال الا الاشبه ان يجعل المستثنى

المنقطع والمستثنى بخلاما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيدا وعد
وعدو هذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار
في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون التقدير خلوه زيدا على ان الضمير
راجع الى المجيء او الجائين او البعض **قوله** اي وقت خلوهم الظ خلو بعضهم
في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع
ضمير ما خلا الى الجاءي ايضا كما سبق في خلا **قوله** هو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل الذي لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون
زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات
لا في النفي ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز
رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه المجيء فيكون التقدير
ليس المجيء مجيء زيد فيفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم **قوله** ولا يستثنى
فيهما ولا يعتبر لا يكون الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن **قوله** حال
كون المستثنى واقعا في محل يجوز متاخرا عن الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه
اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى
لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح
نقول فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وهذا يقتضي منه
العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى وجعل
بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود
هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود
قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيره وعلى انه صفة لكلام غير
موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا
ليتوافق النسختان في المعنى لانه ح لابد من اعتبار ضمير في المستثنى
منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من
هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير
فدملا ضرورة لانا نقول تقديره فما هو من تقدير الضمير العايد الى الموصوف

والاولى

مطلب عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي

وفي قوله لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام **قوله** ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ
عادة المستثنى والمتاخر عن الحكم العام المتقدم الثاني للمتاخر
لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي
تقدمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال اولم يكن حكم المستثنى
المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله
او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق
فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم
البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن
الغلط في الاستثناء لان بناءه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد
بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه
ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم
ولا بد في هذه القاعدة من قيد اخر من احدهما ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما
ان يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام
القوم الا زيدا فان في هاتين الصورتين يجوز البدل ويحتاج النصب
ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وخاتمة هذا
القسم **قوله** واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل
التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل
ثلاثة عامل الرفع والنصب فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع
والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه بشكل
بقولنا ما رايت الا زيدا فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على عامل على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال

الى زيد فيزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب
بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال ان عامله
الفعل بواسطة الباء فقد سها قوله بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ عما كان
فيه الجار وهو اوصل الضمير المجرور به ولكن انه يستغنى عن هذا التكلف بان يجعل
وصفا للمستثنى حال بحاله فيكون الحال المفرغ عامله وان جعل المستثنى
مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا له عن اعرابه للعامل
فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اى والحال ان المستثنى
جعل الواو للحال ولكن ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى
منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وهو اى تقدير يحكى
جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة
هو المستثنى منه بدون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم
ذكر المستثنى منه ويجعل قوله هو في غير الموجب جملة معطوفة على ما
سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى
فخرج بصحح عدم الذكر في الموجب فصحح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى
بلا تكلف دائما على التوجيه الاخر فهو مستثنى من نحوى الكلام اى لا يعرب
على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى
قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولكن ان تقول
ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء في الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي عليها يستحقه قوله مثل ما مر من
الا زيد اى يحتمل ان يكون فاعل يفيد قوله نحو قولك كل حيوان الى اخرها
يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله ان يستقيم المعنى قيل لا بحث
للنحوى عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت كان بحثه هذا ان الاعراب
على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل
لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة

الاستعمال

الاستعمال وقلته وظيفة الفن قوله اذ معنى ما زال الثبات يفيد الدوام
كما في كتب اللغة على ان تأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت
الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته تمه
بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام
وان افادته الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان
الشيء في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع
زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اى بحسب
العرف لانه لا يتاتى بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات
انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل
النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد
دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي مذ قبله قوله او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واى مبالغة فوق ان يقال الحكم
فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة
متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار
البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل
وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل
يوشك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما
ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد
نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
ويمتنع حمله عليه فيحمل [illegible] على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع
يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ
فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون
ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا
الا شيئا نعم لا ابهام فيما جاءني من احد الا زيدا وقد يفضي خوف الابهام
الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل ههنا

عن اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف **قوله**
قبل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم
استثناء الشيء من نفسه لا ندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح
ايضا لحمل التنوين على التحقير **قوله** لان من الاستغراقية لا ترد اتفاقا
بعد الاثبات فيه من لم يكن المثال اتفاقيا او من ترد في الاثبات عند الاخفش
لكن الاستغراقية لا ترد اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا
وجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا ترد على اسم الشخص
والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولهذا لم يقيد
كلمة من **قوله** لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل
عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة
كما سيجيء انشاء الله تعالى **قوله** وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر
التوابع العامل في التبوع انسحب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل
والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى مذهبين وان كان توجيه قوله لا تقدران على ايهما
ثبت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في
قول المص حاسئين بل توهم جواز التقدير غير عاملتين **قوله** خرج مرفوع باب النواسخ
اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن ينبغي تقديره عنده اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم المبنى الاول المفرد المتصل
به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن
قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفية
حاشا في بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على
سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل
عن سيبويه ان النصب بعد حاشا شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح

الاعراب

باختصاص قوله في الاكثرية **قوله** ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنى
بها الا ما تنسب اليه سوء **قوله** اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى امر من
غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور فمضاه
الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة اياه فالاظهر ان فاعل
حاشا ضمير الفعل المتقدم بمعنى براءة المجيء زيدا عن نفسه جعل انتفاء المجيء عن
انتفاءه عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة
لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ماجاءني غير زيد وعمرو
وعمرو بالرفع لان المعنى ماجاءني احد الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول اعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه
نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا كما عرفته
قوله فيه نحو ماجاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كلا اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور
اي منكر لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام
ولا وجه للتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان
نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة
نحو ماجاءني هولاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا
لفي خسر والوجه انه يجب جعله تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا لا يصلح
وصفا لمعرفة فحكمها الا المحمول عليه فقدير **قوله** نحو جاءني رجال الا واحدا
لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا اذ يراد
برجال اقل مراتب الجمع بحيث منكر المحصور استغنى **قوله** ولكن لما كان ذلك نادرا
لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كانت
حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور
قاعدة بل اعتبر حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص
التفاتا اهتماما فتركه غالبا وتسامح في حذفه فان فات قد التفت المص
المجيء الاستغراق في جمع محصور حيث قال وضعف في غير قلت لا لضعف في غيره

لم يلتفت سابقا

قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة
الآن يقال لما قل التعذر في المحصور رجل استعمار صفة فيه ضعيفا والقبيح
في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغيره ولولا ذلك لكان قوله
وضعف في غيره سيقيا الآن جعل غيره صفة الى تعذر الاستثناء قوله و
يتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد
الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكون في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء
مطلقا فينبغي ان يقول وعدم صحة جعله عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين
افاد الدخول بشك فافاده ما ذكره المص وبعد ففيه نظر لان عدم الدخول
بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل
الشك يفيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل ر
قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد
من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل
واني ونحوها ثم وافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل لانه
يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز
قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا
معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار
كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان
كل جزء منه غير ذلك الشيء نحو لنا رجال غير زيد يعني ان كل رجل منها
غيره لان الجميع غيره كيف لا ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحد
فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله يعني انه اذا وجد الالهة يكون كل منها
غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء منها الله
وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان وجود فرض الالهة يستلزم كونه
الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن التأمل قوله الا الفرقدان
الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء
في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان

قريبان

قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان آخران الاول في قوله
الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف
اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه
على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن ارتكاب الشذوذ فليتأكد كون الا
صفة فيه شاذا او كان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين
شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة وقوله
يحتمل ان يكون الا شرطا اي لا يكون الفرقدان اي ان لا يوجدا فالمعنى
ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارقه اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا
حذ هذا ما عرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين الجمع في نصبهما
على الظرفية خلافا فانه يعني قوله النصب على الظرف فان اعرابها النصب لا غير
وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان قول المص على الظرف
مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره
والمعنى انه نصب بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل
اقيم مقامه فنصب بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما نقله
ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل
انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى في الاستثناء ثم تجرد عن معنى البدل
لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل الاول حال
الاستثناء قوله وتستعمل فيها اي اخواتها وهذا التعريف مما المص ولكان يجعل
ضمير تستعمل فيها الى كان واخواتها لان كان التي تثبت لها الخبر لم يعرف بعد
قوله والمراد بعدية المسند لاخواتها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف
الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد بعدية المسند لاخواتها ان يكون

معلق فی تحقیق سوی

حشر جمکانه

اسناده واقعا بعد دخولها او بعد فيه نظر لان كون هذه الافعال مما دخل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف
على خبر من اخبارها **قوله** وامره كامر خبر المبتدا اي اخباره ومسائله على
ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع
الاحكام لانه الشارح بعد ذكر احكام لشيء وتشريك الاخر معه فلا يرد
انه لا يشارك خبر المبتداء في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى
وظل وبات ماضيا عند بعضهم ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا
مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا
لان هذا الحكم لم يسبق على ان مالك خالف في ذلك فجوز ان يكون الفعل
معه وكذا الابراد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام
وما زال وما رادفها فانهما الان صار للانتقال الى ما يستمر حالا وما زال
واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع
واما ما دام فلان ما المصدرية للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال
غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال
كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان الخبر لخبر المبتداء لا يختص ذلك بل
يتقدم نكرة مخصصة ايضا كما قال الشارح لا يخصه بقوله حقيقة او حكما
قوله لذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص
ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه
حكم خبر المبتداء استغنى عنه لكون تعريفهما مانعا عن تقديمه فانه ليس
هذا الحكم من احكام الخبر اما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا
او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى
الاعراب الخ **قوله** وحذف عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير

الى جزء

الى جزء خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وجهه سبق فجاء
رجع كل منهما الى خبر كان واخواتها ولكن ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان و
اخواتها ويجعل قوله في مثل الناس قيدا له يخصصه بكان **قوله** في مثل الناس
مجزيون باعمالهم الخ ان خيرا فخير اي بعد ان اداة لم يشبه اسمه بحيث يشبه المفعول
كذا اتيل ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا خوان خيرا يكن
فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم
او ولو كنتم بالصين والتقدير الاول مستفيض والثاني فايض **قوله** ويجوز
في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة اظهر
جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الضمير الى مثل
المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها مثلا ما اراد او لا بل ما هو
اخص منه وهو ما اشار الى تعيينه الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة
ولا تغفل في مثلها **قوله** وهو ان يجيء بعد ان اللام وفاء وبعد اسم يستقيم
بقولك اسيري كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يجاب
بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب
مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكب فراكب الا ان الشارح فيه تقدير السير
لا كان والفعل المتبادر ان تسير ركبا في سير راكب راكبا وجعل في دفعه ان اللازم
ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم يجوز تقديره ظرف مع كان المحذوف **قوله** اربعة
اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض موادها
بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فانهما وذلك اذا صح رجوعه خبر كان المقدرة
الى المصدر بتعديه بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف نص عليه
الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور
بصالح فالمرور بطالح وهذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى الكثرة في مثلها الى
كثرة اعتد بها من فطانتك في استخراج ضروبها **قوله** اي الا كان في جملة خبر جزاء
خبر ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه الى المظروف لا الى الظرف اي جزاؤه تلك الجملة خبر
فائدته به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم ان كان في جمله خبر

فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه راجع الى المظروف لا الى الظرف لان جزاء
ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان
في عمله خير بل ان كان نفس عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده
ثم جعل مراده ذلك خلاف دليل على تعينه وانما يفوت مقصوده لو جعل الخبر
الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اي تحققا كان فلانه لا بد للفاء من قد في الماضي
وقبلا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء وما الشرط المذكورة في غير
الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان
احتمال التركيب فقط بل تكثير موارد هذا الكلام فليس بيانا لاحتمالات
خرجا عن البحث وكلما تقرر بيانا كما شاع في نظر الناظرين اي لانك انت
رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه
التركيب بل اختلافا في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكر المص متابعة للبصريين فالتركيب
ماضوي والقاضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم
بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق
اما التعليق فلاستقامة واما اللفظ فلمجيء الفاء بعدها اما انت فانت غرضنا ان
توجيه له بالهام الضمير لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء
فلا بد من تقدير فعل قبله ان تجوز والكوفيون مستغنون عن ذلك التقدير نظرا
لان مساعدة المعنى لا تثبت مجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات
ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعده اي ان صح
كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد
ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي في جهاب زائدة لانه
قطع حيث عن الاضافة وجاء من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض
في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وهو جاء فيه غرض يمنع زيادته قوله
واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال

ان

ان حذف شرطان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فقلنا
اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت تحقيقا لانه لو ثبت اما
انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول قوله مشبهان وان واخواتها وخبرها
اي اخوات ان وهو الظاهر او ان وان اخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب
ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه مشترك بيانها في قسم الحرف قوله المنصوب
بقرينة المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا قوله
اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف
يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقدير بل اشار
الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكمه
وهو ثبوته للجنس حتى لو كان ان تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام
رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن
الكثر منه في كون المفصول بدونه فيه وله لكن لم نظرا لان الجر بواسطة حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كثير جدا فالاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم
فيما بينهم وكان المنصوب اسم بالبيان فقدم ذلك البيان هذا الاسم وتعريف مغرونح
بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان
يقال تعريف بما سبق منا ان غير المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه غلام
رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخولية لا يصح ان يخرج بقوله يليها
لما عرفت في كلامه وتكرار الدخولية والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون
خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف
لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله وهذا القدر كاف اليه قوله اوشبها به
هذا مما اختلف فيه اللغات فبعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم
ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول
خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي
لا يعصم من امر الله احد ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان الجر بما هو صلة للمشبه
لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول قوله والرد على الشيخ الشهير

بحث اسم ان واخواتها

بحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس

من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ الاحتمال لا غلام رجل لك فالاولى انه قصد
في المثالين حذف خبر لا وذكره على طريق انه حذف كثيرا ولذا قدمه مثال الحجاز
قوله واذا انكر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين
فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحق وقيل بنون لانه ليس تنوين التمكن
المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح والياء المفتوحة كما قبلها في التثنية
وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضاهيا رعان
المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني
عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا قوله
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا
وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذ الغيت عملها لان القرينة على ارادة
نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
ولا ينتقض به تعريف بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج
بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل بقدر على قوله
وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن حيدر
هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله اراد
حسن حذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام والمأول بالصفة
المشتهر بها مستمرا واجب الآن تنوينه فيها اذ الاول او ثبت في مكانه من التكلم
فلذا جعل حذف اللام مغتفرا له قوله اي فيما كررت فيه لا اي لا يقال بحذف
على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب
ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الآخر واحدا وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل الا انا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني
على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على
الخبر قوله فانها حسب التوجيه بزيد كما في انشاء تفصيل الوجوه تستفيد
قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون لا الثانية زائدة
لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها قوله عطفا مفرد وخبر ما حذف

لفظها ح   على مفرد

لم يقل

لم يقل وخبرا اما محذوف فان لا ان الحذف خبر واحد لهما لانهما بحكم المسألة
في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول
لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ماله لا شيء من الامرين الا بالله ولهذا
قال لا حول ولا قوة موجودة لم موجود وان تمن اعترض عليه بان الاظهر
موجود ان لم يطلق على باطل الامر فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية مستفاد منها ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه
موجود فيهما شائع فالاولى ان يقول سابقا وخبرهما بالله قوله حملا على اللفظ
لمشابهة حركة الاعراب او حملا على محله القريب فانه للاسم لا معلقين
قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلا ان زائدة وجوز الشيخ
الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغاء ما شرط التكرير والتركيب
ولا يجب الالغاء في كل منهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال
قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل
لا ولا وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس لا يكون
عاملة اذ ليس هنا ما يدل على حملها من نصب الخبر والضعيف علم بها لا استعمالها
وانما قال وضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان
الظاهر المص ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف
اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله
واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل انما خص لابيان ان الهمزة لا تغير عملها
لان الا لا تغير لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاعادة شرح
على نفي الماء ولا في الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة
لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في الشبهتين بلبس ايضا الا ان يقال
اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الا انه لستي في العرض فانه يوجب دخولها
ح على الفعل وخلاف السيرافي حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في
جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير
اسما مستقلا في الاعلام التمني الغلام اولانه يغير عملها رفع الجار فيها اكنت بلا عامل

صار مظنة توهم التغيير به نحو الهمزة ايضا وقد بني بلا اهمال صار مظنة توهم
التغيير به نحو الهمزة ايضا وقد بني بلا اهمال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها
كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه اشار رحمه
على ان مقصود المص حصر الهمزة المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي
يجي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف
فيها **قوله** فيجب انتصاب الاسم بعد ما نحو الا زيدا انكر مدة وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد نزل الا ان يتكلف
ويقال المراد وجوب انتصاب الاسم بعد ما في باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الخ يدل على حصلة تبيت المحصلة المراجعة
التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا **قوله** ونعت اسم لا المبني
يعني المبني اشارة الى المعهود وهو المبني من اقسام اسم لا وحرج
عنه الاعامة مما هو بارزا فان بارزا المبني نعت اسم لا المبني فانه نعت
لتابع اسم لا تقوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما
لا حاجة اليه اصلا **قوله** مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وبه يدخل
بعض قيود الحكم قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت
مبني او مفرد يليه وكذا تجعل مفردا حالا من ضمير في اول وبليه حالا من ضمير
مفردا فيكون حالا كلان حالا يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع الحكم
الاعراب لا غير الاول وان يفصل فيجب الاعراب **قوله** ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا اراد في كلام المتن فيه بين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في
العطف على اسم لا اذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على الابتداء او الخبر
العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ
والمحل وحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا اخراجه لان ما سبق مما
يعلم من هذا المقام **قوله** ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل الخ لا حاجة الى
جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه يلتفت
لعدم

الى فصل

الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى
فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان **قوله** حكمها حكم توابع المنادى
فيه المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه **قوله**
من اثبات الالف في جواب اراد به الاسماء الستة الا انه لا يقطع
عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يجب وزعم الحكم من الاسماء
الستة والاب **قوله** وحذف النون من نحو غلامين اراد نحو المثنى والمجموع **قوله**
ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام
من انه جواب سوال مقدر هو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل
لا اباله ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا اصل له اذ لا دليل
على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من
غير تقدير سوال **قوله** اي مشاركة اسم لا حين بيان للفرق بين التوجيهين
في المآل وانما التفرقة في حمل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة
الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى
الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع
ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب مشتمل
الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى
ح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من
كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه الاختصا ص
ويكون فايدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصا صين
تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو جدير بالقبول ونحن نقول وجه
تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه
اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا
اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان

ان عدم جواز تركيب لا اباجنهما لانه خارج عن قاعدة النصب لا انه ليس
فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان ننصب اذ لا يجوز لا ضربا في اليوم مع شبهه
للمضاف اعني لا ضربا اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في
قوله لفف والمعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه
لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف وعدم وجود النون
وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر
عن التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع
ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث
لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان الخليل اعلى كعبا منه وقال
صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف
فيما بينهم مثل له قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف لا يخفى
بعده عن العبارة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود
الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر
قوله وهي اي خبرية خبر ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة
للاقتصار على الخبرية ولكن لا تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة
ولكن ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز
جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار
ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
مع تقدمه وتاخر الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا كلا فالبيوس مستشهدا بقول شعر وما الدهر
الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت
الا سيرا اجعل معذبا مصدرا وجعل منجنون قائما مقامه اي تدورا منجنون
قوله او تقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمروا زيد
ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله

مطلب الخليل اعلى

بحث خبر ما ولا

فلان

فلان ما عامل ضعيف ولكراهة ابراز ان النافية في موضع العامل قوله اي على
المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر الا ان جرجرها لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لبوكد باعتبار الباء وقد نبه
بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب ليؤكد هو المفرد
لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في مثل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل
هو قاعد واما الرفع فلا عطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل
وقبيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عملها ولا قبيل الموجب من جملة
بعده قوله اسم اشتمل الخ جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عنده مما
فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال
بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له البعد الاحتياج
ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل الكل مجموع من الحرف الاخر وجزء
آخر لا يشتمل على الجر كما يشتمل الاسم قوله يعني الجر المراد بالجر الكسرة وما يقوم
مقامها لا المعنى المصدري بوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى آخره فلا يتوهم العدول
وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا فخذ ظلال اخي
القوم ولم يقل ومحلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلت من حيث هو
مضاف اليه لو جعل الشان مصدرا مبنيا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج
الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا اليس قوله والمضاف اليه
من وضع الظاهر مقام المضمر اما على توجيهه فهو من وضع الظاهر مقام المضمر لزيد
التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف وان كان مختصا بما عرفته
اشارة الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفته به بان يراد بما نسب اليه
شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علم العلامة
منه وما هو شبيه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة
من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف
المجرور بمثل غلامي مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه
ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعتبر ما اشتمل على علم المضاف اليه

مباحث المجرورات

ليس اولى بتقدير ان لا يخفى المضاف اليه بما عرفته كما يقتضيه كلمة الوصل
قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه فكانه اختاره ليصحح قولهم والجر علم المضاف اليه
بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اى التقدير المخصوص الخ هو تقدير الحرف
مرادا او لا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا
والاولى والارادة شرطها الخ قوله اى سلبا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي
هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول تجريدها عن تنوينه والاولى ان يجعل
من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما يقوم مقامه هذا في الاكثر
فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف
اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه ولا يلزم صحة الجا
الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة
لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص او التخفيف
كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف
انما هي المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يقال
منه ان نسبة المعنوية الى افادة الاضافة فانها افادت معنى المضاف ويتجه عليه
ان اللفظية ايضا افادت معنى المضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة
المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا
لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى
المضاف والثانية الى اللفظ قوله علامتها ان يكون قد رجلا منها بالمعنى المحل والمشهور
العام في مثله تقديره وذو لكن تقدير العلامة اجود معنى كما لا يخفى قوله كاسم
الفاعل الخ والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا الا لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضا ف اليه
على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا قوله والى اصل له حاصل البيان في هذا المقام قوله الا ان و

وكلبث

وكلبث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح
التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاسم بان لا يصح
استعمال احدهما كليا بصحة استعمال الاخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص
والمباين الا اذا احتمل على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه
اسما للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المتن فيما عدا جنس المضاف بان
يكون اسما للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اسما وفيه
نظر لان الاضافة اللامية لا يحسن في ثلاث رجال وليس المضاف اليه اسما
للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية
لانه لا يصلح مائة رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اى مائة من هذا الجنس قوله فنقول يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من
فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم
اليه وكذا كل رجل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل
هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه يتناول المتعدد على
سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الخ هذا الكلام
ظاهر ووقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة
التقليد عن التفكر والتحقيق ما ادنا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان
كثيرا ما ينزل الظرف الحادث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا
هذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس
هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترق قوله اى ضرب واقع في اليوم
الظاهر انه في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف تفيد تعريفا مع المعرفة ظاهر في تعريف احد
طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف
المعرفة مع المضاف اليه وقوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا

وذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل للاشارة الى معين
فتبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ونقله على اللئيم من اول الامر فان
المراد باللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلقه على اللئيم من الفرد
من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف
به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ الرضي مع علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة
العلماء وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق
كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل ونحو شبه ونظير
ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة
الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع الاستعمال
فرق بينهما في نحو جواز وصف الاول دون الآخرين بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي به بان يراد
بهذا الاسم مفهوم يصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وتلك
المسمى بهذا الاسم وقد يقصد في بعض الاعلام بمفهوم خارجي لاشتهاره بمعناه
بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد
وبهذا انه فتح ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة
اشتهاره بصافة فيا نه لتنكير العلم طريق الطريق الواضح ولا يذهب عليك
ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد
من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موضوعا
لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم تجريده
من التعريف وجعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل
لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده وحاصله والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده
بلا تعريف قوله واغايب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص في المعرفة وهو خلاف الاصطلاح النحاة لان التخصيص

عنه من قبيل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسري في المعرفة
توضيحا قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال
فينبغي استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله بين
جعلها علما في النجم والثريا اورد عليه ان المنقول علما هو المركب والمعرفة جزؤه
فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل
من غير جعل علما بجعل المجموع علما للتحصيل تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل
الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة
المذكورة لجعل التعريف لازما بانا فليس فيه تضييع جعلها ولا تحصيل الحاصل
واما ما اجاب به الشارح ولا تحصيل الحاصل فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل
الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة
واحداث التعريف بطريق آخر قوله اما استعمال الافعل فثبت من الفصحاء من
ترك اللام اي ابدا والاحمر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء وقال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة قوله ابا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار
البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في حيرة من
حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد الاحجار الثلاثة ينصب القدر عليها
والبلاقع جمع بلقع اي الخالي رجعه ان الاثافي في تمييز الثلاث فكيف يصح تعريفه
والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلاث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل
التركيب الاثافي الثلاث فيكون التركيب من قبيل ... فلما كان من استعمال الثلث
الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز
قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان تحت البلد مفعول فيه المصارع وكذا
العصر مفعول فيه للكريم تحت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فلا يمكن المراد
مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فلا يمكن
المثال ان بمعنى الماضي او الاستمرار وفيه يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة

على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان
قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية فيما اسم الفاعل
والمفعول بمعنى في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط
زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا
وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول
انما هي الى المرفوع المبهم لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب حداً امه
لا الى غيره كما في زيد ضارب في دار عمرو **قوله** الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا
تخصيصا **قوله** في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة الذكر قوله في اللفظ وجهان
احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر ظاهرا
مضافا الى نفسه المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه
لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه القسمة
اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا
لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية
التعريف او التخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان
مضافا او مضافا اليه للتعميم **قوله** كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان
هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولانه لا تخفيف
في المضاف اليه الا تبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في
المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير **قوله** واضيف القائم اليه قيل بعد جعله
شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع في
الصفة تحت المرفوع بخلاف مع المنصوب فراعاة الاضافة اللفظية
مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها
لئلا يلزم تجاوزها بلا مرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة

محل

محل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه ثم الى قبيل لا يخفى ان هذه العبارة انما
تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المرجوع
هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص حتى يمكن ان يقال عدم
افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة فيه
يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه
في التعريف والتنكير **قوله** لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
قد عرفت رفعه فالصواب الاخلق بالاختيار **قوله** ومن جهة انها تفيد
تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق
الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز
قوله وعلى هذا الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا
بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المفرع
اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا وجاز ضمنا ان النفي متقدم على الاثبات
فالتركيب المذكور في الاستدلال مرتب فيما فعله المص **قوله** واما لما نحن
في شعر الاعشى اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخ حشوه فيما بين
وتفصيله في القاموس **قوله** وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني
ضعفه الفصحاء ولم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه المصادرة
قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن
ان يرد بقول الاعشى وح لا ثبوت للمصادرة **قوله** اللهم الا ان يقال اشار
الى الضعف الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله ضعف الواهب
المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله لا
يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتأمل منتج **قوله** فانه
يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل
الموثوق به الخ ولولاه لاحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية

فلا يحتاج الى دعوى نصب المعب حملا على المحل قوله او من قبيل الثلاثة
الاثواب وح يكون له وجه آخر لضعف البيت قوله وعبدها اى براعيها
فى اضافة العبد الى المائة من يد مدح الممدوح بانه يهب عبدا يرعاها
مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة
كثيرا اذ لا يوجد خلاف مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الجمع والواحد
قيل هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه فانه عطف على قوله
اما لانه توهم عند شرح قوله فلا فالاقراء قوله لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء
ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه قوله حملا على الوجه
المختار فى الحسن الوجه وانما قال على وجه المختار ترجيحا للحمل والوجه
المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان
مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه
بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان
اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول فى النصب
لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه ان المختار فى الحسن
الوجه وجها ما الا انه حمله هنا على ما هو مناسب له وهو شيئين فلهذا
اطلق المص العبارة ولا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه
من الحسن قوله بعض سيبويه واتباعه هكذا فى بعض الشروح والمشهور
انه لم يقل الا بالمفعولية وفى الرضى ان الفاعل بالاضافة الدمامينى
والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى قوله فيمن قال اى فى قول من قال حمله
بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون من بين
الاقوال لا من بين القائلين والاظهر ان فى بمعنى عند اى عند من قال
قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال
والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه
آخر وهو منع كونه مضافا قوله اى لحوقه على ضاربك فانه فاعل

المفعول

المفعول له اى كانه غفل عن قوله حملا على الحسن رفا اخر التاويل الصفا
فوق ما قبل الاتيان مشتق من الشيان ويحتمل ان يكون مفعولا له
لقال اى انما جاز عنده من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار حذف
تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا فانه يظهر بالتامل الصادق
قوله ولم يجعلوا الضارب زيد عليه الخ قيل تحية عليه انه لم لم يجعل الضارب
زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين
الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التامل الموجب
للاشتباه والاعجب ثبت شبهه على الفضلاء المتمازين فان اضافة
ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف لكنه شاركه فى تخفيف المضاف اليه
بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويتضح من هذا انه يمكن حمل
الضاربك على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه
بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لا حاجة فيه
الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل بتبديل المنفصل
بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لانه لكل من هيئتى التركيب
الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر فيه بحث لان
لكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام
هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول
قوله وشانهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منصوبا عليه فيكونان بمنزلة الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقت
الجامع فخرج الذات المعتبرة فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين
فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضى منه العجب ويعرب ويعرف مع
نقصان الشروان ان كان المتحجب بما كتبه فى هذا المقام من هو جامع
بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل
من اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون تلك

الاضافة ملو رسنا وصلوة الوتر وجبلة الكرخية وجانب الغربي قوله
بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس اي اول ساعة من وقت
فيه الصلوة قوله وجبلة الجبة الخفاء في الصحاح الجبة واحد حب الحنطة ونحوها
والحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق
لانها تنبت في مجاري السيول وفي مواطئ الاقدام قوله وشارح وقطيفة كتب
في الحاشية حمرو رشا ان كهاني وفرسودكي قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كالليثين
متحدا افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص
ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاخص الاوضح ولا يضاف احد
المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يخفى عليه بل يضم
اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع لانه
وقع في اللغة ما يوهم وقوعه مثل نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد
كرز فاراد رفعه قوله والجثة في الصحاح في القاموس الجثة شخص
الانسان فهو اخص من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة
في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف
مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع
النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف فائدة بخلاف المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه تخفيف بها اذ حذف المضاف
اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص من جمل قوله بخلاف متعلق بقوله
لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل فيه ليس مماثل
الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة قوله فان المضاف
فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ
قوله واما اذا كان للجنس فقيه خفاء يزيل الخفاء صحة حمل اللاشي ونفس

اللاشي

اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج
كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء
بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد
وتفصيل ما يرد لدفع الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة
بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على غيرها واذا اريد به الطبيعة
في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي
ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد والوارد لا يختص بهذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطها تجريد
المضاف عن التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثم فاخر الايضا
فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على
اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ يتبادر منه انه ان اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو
بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق فتأويل
سعيد كرز مسمى سعيد كرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون
ويادل السعيد مسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة
المدلول الى اللفظ فاعرفه ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه لكونه
اوضح احق بجعله موضحا لا انه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح
يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او
مساويا او دونه فلا مانع من قبيل ان يقال كرز سعيد الا انه لم يجر
الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون
اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس
الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وابرة وابن جابر غير منسوب

صحابيون هذا او الاظهار آ الكوز صار القياس قوله رمن معنى الحاذق لا من
معنى اللئيم قوله وصنف حرف النحاة احترز به عن حرف الصرفيين ولذا لم
يقيده ببيان الملحق بهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف في ان
ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة
لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل قوله وحكما
لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله تشاكلة بياء المتكلم لان تشاكلها
حركة الكسرة فلما تعذر لزوم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف
الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا
اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا ينبغي ان يقول وصار
مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي في ذلك
ذلك الايجاب فيما لم يلزم فيه قلب الضمة كما في بني جمع العرب على افعل الصفة
ابقى الضمة لئلا يلتبس بفعل بفعل قوله وفتحت الياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند
النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة
الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها
هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الف ثبتت وان كان ياء
ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان في آخر هذه الاسماء الحروف
الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم فعلى الاضافة الى
الياء يجب ان يجري على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناها
بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها في
اعجازها نسبا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء
الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازه المبرد وينبغي انه ينبغي
ان يتعرض لجرد اخي وابي وفي التعرض بالباقي عار عن الفائدة قوله

صح واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق

فكان

فانت وابي فقدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد حلا على ما در من الى
كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله تعالى يوم
يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب ارآه اعجب من كل عجب
قوله بزوال لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء
الياء فقياس المبرد ان يقول في حال النصب اباي قوله واما ذو مالك
ذو المجاز بلد اريد خطاب المؤنث كتب في الحاشية او لم قد را احتكم
ذا المجاز وقد اري قد راي قد راي قضاء وذو المجاز اسم سوق
بمنى ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول قوله واجاب
المص بان ذلك خلاف القياس الخ على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة
الشعر قوله فائدة جعل صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة
المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب ونحو بين واحترز
عن بعدها قيل انما هي فيه حذف مضاف اي رحم زوجي ولو قال المص
ويقال لكان اوضح قوله وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات
الاعرابية وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في
مقام ترجيح الفتح قوله واذا قطعت قيل الخ هذا بحث عن غير
المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو
وعصا ويد وحبا ولغة ادنى منها هي كشواء قوله وذو اصله عند
الفراء ذوي كقلس وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المص بالذكر كان
ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت
بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشتمال كان
المناسب اداء حق الشمول قوله كالكامل كتب في الحاشية الكامل ما بين
المكتفين انتهى وهو اسم جنب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل
ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل
ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة
لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التا ٢

بحث التوابع

قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي
هي معطوفات على ما له الاعراب قوله فلا ينتقض حده بما خرج اذا ان وضرب
ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص
المعرف بحلا انه ضرب من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد يكون
يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها دار بين ان جعل التاكيد كالمعطوف
اعم من التوابع اهون من جعل التابع اعم كل ثان متاخر اراد دفع ما يورد
على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى
المتاخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر
واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثاني وجه تصريحه بان
المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل
بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر في الرتبة
فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد
بالثاني المسبوق حيث لم يكتف باعراب اوله حتى يقول الثاني في اعراب
سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان
في الاعراب قوله ان يجيء اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص
لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني
زيد العاقل الا يخفى ان ما ذكر لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي
للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه
بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح والتاكيد وكذا لا يصح في التاكيد و
عطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب
جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي
الى نسبة القائمة بالمجموع وهو ليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل
جزء يستحق الاعراب من غير تاخر عن الآخر في الرتبة ومن قال باعراب
سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه بجنسه

لان

لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتى بكلام
لا يتجاوز عنه فهم حال الا حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب
سابقه بجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه بجعله اعم مما هو بعين
اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشتمل التوابع الى آخره لو
كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت
قوله ان الاعراب المعتبر في هذا التعبير الاحسن ان التعريف هنا للتابع
في الاعراب ولما لم يكن شاملا للتابع بحركة المنادى بحذ تابع حركة اسم
لا تعرض لهما في محلهما ولم يتعرض باحالتهما الحقه الاسب قوله ثم ان لفظ
كلهم هنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس لا بالجنس للافراد
قوله وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل
فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لا فرده
ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس موقوفا على وزان
المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب التوابع والموقوف هو المحذوف اي
هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس
في محله فقد استدرك قوله لكن ما اخل عليه كل يعني لفظة كل مقحم زايد
يجر بزيادته الى كون التعريف مانعا قوله والظاهر انحصار المحدود ونحوها هذا
تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ اوفى باساليب دقايق التركيب

بحث النعت

بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي الا لسامح من الاعاجيب قوله
النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا وادور فايدة قوله يدل
على معنى في متبوعه او رد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن
غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه
الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحالة
قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة

قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن
زاد ان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار
يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيب مع المتبوع على معنى
في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي دل بهيئة تركيبه بمتبوعه
على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني
زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة
علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة تركيب مع زيد بل بالاضافة الى ضميره
وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل بالاضافة
الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته
قوله اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة
لانه يجب تأنيث مطلق الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او يبقى حالا بدله
في الدلالة على معناه من التاء قوله في اي دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في اعجبني القوم
كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالة لفظه
على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه قوله فكانه
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني
ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير
ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان
الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل
المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح بمجرد اصطلاح نحوي فان الاول
تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا
للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد ما يعاد لهما بالقلة كما يستفاد من حرف
التقليل ولما كان غالب مواد الصفة هذا حاصل كلام المصنف في شرح
قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذا استضعف سيبويه مررت برجل اسد ونحو جاءني زيد اسدا حالا واحتج على

مطلب
فرق التوضيح والتخصيص

الفرق

على الفرق وهو منقوض بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في
احدهما دون الآخر قوله ولم يمكن هذا ربما عطف الجملتين على جملتي لا
اي لا لم يمكن الآخر في صحته نظر والاظهر ان ترك في قوله ولم يمكن من سهو
الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد
على الامثلة التي يجيء ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره
لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر لا فرق بين
المشتق وغيره قوله في صحة وقوعه نص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع
لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق جنسه راجح على غيره قوله اذا
كان وضعه اي وضع غير المشتق بحيث في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال ل
سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض المترتب تب
وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او
الخارجي وترتب وجود المعنى في الفصل غرض من وضع النعت في التركيب
والتنبيه على ان الغرض باعتبار وجود العقلي قال الشارح لغرض
الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير
الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا يتبين ان جعل الغرض متعلقا
الاتفاق من الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع
لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان نقرنا بوضع لغرض المعنى
عموما اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف او غير ذلك قوله مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس
اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بحيث يكون مجازا عن الكمال في حقيقة
دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك ودخوله
وفي مثل اي رجل عنده لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
ويرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يكفي انه يجعل موصوفا حتى

يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفى المواضع الأخر التى لا يدل على هذا المعنى اى دلالة مقصودة **قوله** يوصف النكرة اى النكرة وما فى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله اَمُرّ على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص خير واوضح **قوله** لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد قيد التأويل بالبعيد لان التأويل يشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو فى صورة الصفة فهو عند المحقق متعلق صفة ومفعولها **قوله** اى مقول فى حقه اضربه فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه فى تأويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار وما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى بالجمل الحكمية فلا يقال رجل اضربه اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التأويل الذى يذكره لجاء استعماله فى مقام الامر بضربه فقد صرح بعض الحواشى بتخصيصه بالطلبية

مطلب فى الجملة فى حكم النكرة

الحكمية

الحكمية **قوله** اى مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تأويل المقول الى ذوى بانه عبارة عن الاستحقاق فى حقه لانه يجعل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل الحكمية بالجمل الحكمية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد بل اراد التنبيه على انه يوصف بتلك الجملة الحكمية الا فى مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل له ما جعله متعلقا **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اى فى بادى النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى رابط الحال ايضا فوق المبالغة فى رابط الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا ما عدا به فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة ثم قوله يتبعه فى التنكير يحتاج الى تأويل الجملة بحال الموصول ما جعل حالا له ولو تحرزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصول وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن غلامه فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال القائمة به **قوله** يعنى بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه الجمل اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع او ان قوله بحال متعلقه بما ذكره ويلزمه ح ان لا يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو ما ذكر به اى كائن بحيث حسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف فى الامور العشرة لا الوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءنى رجل كائن بحيث حسن غلامه وصفا

بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية بحصل بسبب المتعلق فالوجه
ان يقال يعني قوله يوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى
قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق النعت
عليه بانه يدل بعده وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس في بنوعه
قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل
ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل من فانه مفرد مذكر البتة
او افعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من طغوة
الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
الخ وجيهة لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل
مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن
واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق
انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل المسند بلا شبهة في موضع
يوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كونها
وعدم التنوين بالتكلف ويمكن ان يعتذر عدم التكرير والترجيح بانه لما كان
صورة المضاف مشابه المفرد المفرد فلم يرجح ولم يكرر قوله واما
نقض سيبويه سرة في شرح الكشاف ان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف
فيما بينهم مثل له قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
لا يخفى بعده عن العبارة ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر لا مع
وجود الاسم يعني هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا علم تركيب
ذكر فيه الخبر قوله ومعنى خبرية خبرها ولا يجعل الضمير راجعا الى الخبر فاحتاج

مطلب الخليل اعلى كعبا من سيبويه

بحث خبر ما ولا

على كونه الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في التثنية البواقي ايضا
انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان قلت جيء بقربان في رجلان يضربان لا ينبغي ان يجعل
بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة الصيغة التثنية الا ان يقال المتابعة اراد
حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ما في حكم المفرد ومطابقة قوله
حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل لكان تابعا للموصوف يجب
قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع قوله وطابق مطلقا في الخ اللحاق بفتح اللام
قوله يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يترجح بذلك على كونه
كالفعل في عدم لحاق علامتي التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر
ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته
لموصوفه الخ قوله اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا ان يقال يخرج الى اولى
في اللفظ بتنصيل الاستفتاء بلا كلفه ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير
بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون اللفظ اجتمع فيه فاعلين قوله او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره العلامة
التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل
على الفعل مع ضميره المتصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف
المعارف الذي فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم
مع الغير والمخاطب ليسا في رتبته فان سلم عدم حاجة الى التوضيح ليشرف
في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا رتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح
وحمل عليه باقي الضماير قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي
وصفه مشكلا بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل
ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه معنى اسم فظ كما لو جعل الضمير علما
فتأمل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع
الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن الجواب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى

الوصفية تحمل عليه ورد ما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير ما اعرف فلا يصح وصفه بغيره به خفيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى
بل حرص نقل ان الرضى الاشارة الى هذا الوجه ومن نحو وضع المضمر الغائب للدلالة على
ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد الموصوف فلا يجتمعا قوله ثم المعرف
باللام او الموصول الى الى المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجي بعده المضاف ذو القياس
ان يكون في مرتبة ضمير اليه ايضا لكن وصفه دون ما ضمير الى اطب بل على انه اخص منه قوله
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي من اللام الاخر او الموصول اما ان يراد بمثله في مثله
درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله ولا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله
الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه اخص من المضاف
اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام ورجح ان يقال الاحمر الا انه
ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام
بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله وتو صورة قوله بلا واسطة نحو
جاوني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر
المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة
على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
من قال انه انقص يشكل بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا اشكل
وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف
بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص منه
الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد
بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام
والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة
الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله
باب هذا اسم الاشارة لانه ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه اي وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف
الى مثله قوله بل برجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم النعتي و

مطلب العطف

النسبة

والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد
الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجي ويشكل بالمعطوف
في قوله والواحد رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام
نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضيته لكل منها فالمعطوف مقصود
بهذه النسبة وقوله معقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
وتوضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا لكان المقصود نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى الشي او نسبة شي اليه وفي جعله
المفهوم من المقصود احتمال لان اي المفهوم من لفظ المقصود او المقصود
منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
لا نها لم ينسب اليها شي ولا هي الى شي لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل
منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان
المشترك بينه وبين البدل فارق القصد ولا تحقيق فيه قوله ولا يجب الخ
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا
على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى
وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد جاره وبين قولنا جاءني زيد
بل جاره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون
الاخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التو ضيح
يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان الاحكام ~~التوابع~~ المعطوف
بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر منه فيكون
بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء
نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف
ومنها انه اقتان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيحتج معرفة
المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره
فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا عنوا بانه لم يفد لو كان

كذلك لا يستحق الرفع رتبتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود وكلا المقتضيين
فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله
لان الحرف قد توسط بين الصفات بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله
فرجله من حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل
قد جوز الزمخشري يجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشر توسط
احدها بالتفصيل كما سيجيء والواو التي لتاكيد الصوق ليس من العشرة
بالمعاني التي سبق قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض
التعريف به ح قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه
الاول جعل المعطوف على الصف صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا
الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل
فان قلت للتاكيد مقام واقع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة
على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا
الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال
فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لان
الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طردا للباب والا
فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف
من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد قد طال الكلام بوجود
المنفصل كذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل
وقوله ففي الاختصار رغبة ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن
المعطوف مع انه حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا
وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد
فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء عن الفصل احتراز عن طول
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين
ينبه على ان المسئلة خلافية والتاكيد مستحسن لا واجب قطعا كما

يفيده

كما يفيده مقابلة القدم جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول معه من انه
اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال
الشيخ الرضي لابعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه
جلب بهذا الغرض كيلا يحق فانه لا يتصور الا بين اثنين فان النسب نحو
غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة
دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى
فبما رحمة من الله وبقولهم ضربني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم
وبيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يفيد دليلا لو يكن
زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع
شتان بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار
من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه
اشعار بضعف مستدلاتهم لكن لا يقتصر مستدلاتهم على الاشعار
بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام
فيهما قوله وجاءني كلهم اه فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز
اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى والتمثيل بجاءني كلهم زيدا
واعجبت جمالك زيد قوله وقوي الظ ويقوى قوله من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله اولى نظرا الى غيره كما في حال وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو
القائم وعمرو معطوف في حكم زيد في الاحوال العارضة بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ وواجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله
وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون
من تتمة المسئلة التي ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون اعتبار الحصر في عبارة المتن لا يفهم منها
من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام
المتن كما ترى ولا احتياج اليه لان معناه المعطوف في حكم المعطوف

عليه

في التركيب فكما لا يستحق المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف
ففي جملة يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا
النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان
فيه لام التعريف الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف **قوله** لا الاعراب الاعراب
من الاحوال نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف
فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد هنا وبهذا يندفع ما قيل
في كونه من الاحوال العارضة في نفسه تأمل لان للعامل دخلا في نعم
قابليته الاعراب بذلك **قوله** واما نحو ربه شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة
المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة
لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة
هذه الشاة لا بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر
ان يراد بالضمير ما قصد بالكلام السابق جنسه واما جعله عبارة
عن السابق لا بعينه فهو شاذ وهذا اتكال على الشذوذ وهذا شذوذ
في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا
ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة
لو لم يحتج في الجواب الى ما قيل من ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي
من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه
لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية
ما في الباب ان يكون الاولى تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة
على قوله على الشذوذ فبقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة
الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل **قوله**
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو هو ولقائل

ان يقول

ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ او رافعا للفاعل
هو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** وانما جاء
الذي الخ جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء
عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين
المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ
بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وان الغضب
سبب طيرانه واما قوله ويمكن الجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك
ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة ولا يتوقف على جعل
الفاء للسببية ولا استفادة اشعار ما هو رابطة للجملة الثانية بما
ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه
التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية
لانه في قوة وغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** وما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون قول المص جوابا عما جاز جوابا بالمنع
جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وبعد جواز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** بسببية الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب
بسبب طيرانه **قوله** اي اذا اوقع العطف يعني قوله اذا عطف مسندا الى
ضميره من قبيل جعل بين العير والنزوان وقوله عاملين ليس نائبا
عن الفاعل بل مصدره عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد
جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع الشارحين
فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين
فلا عجب ان يقضى منه العجب الاولى ان لا يتكلم بمثل بل وجه الوجه انه تقرر في
محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس
لبيان عموم الحكم وشموله للجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال

الرضي

اي حيل الحيلولة لان بين الزوم الظرفية لا يجوز مقام الفاعل منه

العير بالكسر اصطبله حمار كوتوره دوبه واشكه دردهكره تغيب الحدوب حرقان فداء اطلاق اولندي جمع عيرات عمور اختري

احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرًا او بكر خالدًا فان زيدًا وعمرًا معمولان لعاملين
هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف
عليهما لانه العطف على معمولي عاملين مختلفين بل متحدين في المعمولية قوله
الكلام اراد تغيين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس مرفوع على حذف المفعول
الاول للتخيين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص وقد
صار التفصيل حذف احدى ثانيه والتوقف لازم ومتعد ومنها لازم لعدم
حذف الشاء من الجمهور قوله فهذا وان كان بحسب اللفظ جائز لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي انه في ترتب الجزاء على الشرط نظر
لانه كيف يترتب على وقوع العطف بحسب الصورة المرتب عدم الجواز بحسب
الحقيقة هو المآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من التركيب
على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يثبت من الارادة بل هو ثابت اريد او لا
وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير فاذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله
خلافا للفراء بيان المخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان
المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه
عليه ايضا انه يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا
التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم
الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الآتي نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقصود
نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اشباهه ثم اعلم ان الشيخ الرضي
لم يوثق نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش
على انه جاز العطف الآتي لان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم
الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه

مخصوصا

بحث التأكيد

مخصوصا في حفظ قوله التأكيد جاء بالمرة والواو فان قيل كان البدل
اشد مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد جاء في التأكيد
اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتب التوابع
في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وهذه رعاية لكن في ذكر التفاصيل الفة
قوله او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في نسبة بذلك على ان ذكروا
في الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر
امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة شاملة الى جميعه لا الى بعضه ويفاد التنبيه
ان تقرير امر المتبوع في النسبة شاملا فيما يتعلم في التفصيل المذكور وليس
له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاءني القوم ثلاثتهم ثلثتهم
اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك
من الثلثة وما فوقها الى العشرة لا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بل على الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة
فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من
جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد وقوله فاذا عرفت هذا الى كونه جامعا
لجميع الافراد فقوله اخرج المص الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع ومانع و
قوله وافادتها توهم متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو فرض التأكيد ر
متبوعها لكان انسب قوله فلفظي تختص بالمعارف الا في الحكم به وكذا المعنوي
مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه حيث منعه الكوفيين قوله وتحكي
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك تكرير اللفظ وان كان مخالفا الاول لان
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصدا به الفرق بين
ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرو رة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يرتبه لوضعه واعترض لعدم الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع واعلم ان من قال ان الضمير في انت هو المستتر وان هي تأكيد

فالتاكيد في ضربت انت وانزلته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير
مستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم
او باخر نوع منها كرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو مطلب المؤكد اما مستقل او غير مستقل
ان ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي ودفعه
بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول المستفاد من كلها للانواع
لا لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع
مضافا الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذ اجمع
لكن الجمهور على تقديم اجمع على اتبع والزمخشري متفرد في تقديم ابتع وابصع
تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ
التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولذا لم يذكر المص
مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب
من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء ولانها معربة مستعملة في كلام العرب
لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما تقييد الاول والثاني ان تقوية بموازنته
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان
لا يكون للثاني معنى ظاهر نحو حسنًا ربيًا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى
الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى
نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من نبث الشر استخرجه وستفيد مما ذكره ان ربيا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار
اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن
ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان الثاني اذا جعله غير الاول
فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبة خفية لاشتمال كل منهما
على خروج من النقصان وعلى تمام مناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله

اي

اي يقعان بعد جعلهما تابعين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر
والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا
اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين فيما تكرر اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد و
عمرو وفعلا ما صنعا ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف الضمير كله وجميعه مطلب الاصل في كل مضاف الى ضمير التثنية
وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي اجمع ودلالته على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للمازني والمبرد وكذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله وجمع
اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث
وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل يجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم
ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يحتاج ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان
كله من غير ان يراد به الاناسي فقد اقتدى من اصطلح قول المص واجزاؤه وابعاضه بدل
بذي متعدد افرادا كان او اجزاء قوله جميع افتراقهما حسا او حكما قبل لا يخفى
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وجبه نظرا لان المص حكم
بصحته في المفترق الحسي لا المتصل الفرد عليه ما غير نقل عن ائمة العربية بناء
على انه يلغو التاكيد بكل من المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه
بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد
بكل بهذا القدر قوله خلاف جاءني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما
عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وجوزه الاخفش وقيل مع خلاف
القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حتى ذلك
التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحكمي الحسي من الافتراق الحكمي قبل
التامل في الحكم اكد ذلك الضمير او لا لكانه ذ رد عليه المص بالمثال ولا يخفى انه
لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل
بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع
واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ حاصله ان
ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع

بحث البدل

واحواله اتباع الاتباع الاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه الا يقول فتامل فانه من **قوله** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضربت زيدا اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه **قوله** اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعل معنى قصده نسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجي الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل زيد ونسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقديره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه المجمع راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من جعل دون ظرف النسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشي الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع لا يحصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقدير والتمكن في حق البدل **قوله** وليس نسبته ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فان الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بل نسبته الى احد نحو الكلام قلب وليس بذلك والتعليق في امثال هذا المقام مقصودة بالنسبة

اي

اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقدير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما حققه في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علي وان عطفا بعضها على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه هذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاوليين بيانية وفي الاخريين لامية لا دون ملابسة بيان ما هو الاصل في معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف عطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان اضافة في الاوليين ايضا لامية كلام فيه يجيء اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من انه بين الحرفين المقدر والمذكور فرقا فلا يعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة مجدد له **قوله** اما اشتمال البدل على المبدل منه اي جزء منه نحو جاءني زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه يخفى معرفة بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن فاته ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد رحمه الله الاحتمال ومن **قوله** وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل

الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جنابها بما من
هو اصلها فضلا عن المنع كلا نعمة دخنها وجزاها فنقول بدل الكل معناه بدل
من الكل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل
منه بالبيان الاول فعلل جميع المبين بالبيان الاول جيء بجميعه بالبيان
الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل مما جيء به من التابع بدل على جميع ما
ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل من بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده النسبة القطع اليه
اجمالا فقيل يده ابدالا للمبدل المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل
اليد بدلا عن اجماله فهو بدل البعض اذ اعتبر البدل عن المبدل منه ترك
بلا عوض حيث لم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل
عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه
فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ل
ما اشتمل عليه المتروك كأخذه راغبا ولا تجب من تبديل كلمات جم غفير كانه
فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه
قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول
الثاني غير الاول حتى مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة
قوله يعني متحدا انه ذاتا الا ان يتحد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه لتغيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما
يشير الى انهما قد يتحدان وجه تجويز عدم اختلاف مفهوميهما زيد واخوك
انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد
ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم من المقام لانه راجع الى الاول
وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف
الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان
عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند البعض قوله
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة تبيين

مطلب في معنى بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وتدبر فانه نفيس ه

الجم

الجم جموع كثير [illegible]

في العبارة المفصل لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار بقوله بخلاف
ضربت زيدا غلامه قوله بغير ما الاولى والاوضح ترك باء الملابسة
والقول بان بينهما ملابسة غير ما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة
الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال
وكذا المثال الآخر قلت اذا لم يكن الفلك قمر وعلم الى طب ذلك يكون الاسناد
الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا
التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب
منتظرا لذكر البدل قوله والرابع تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه
نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالسهو
او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه
بدل ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد
ان غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ
الرضي هذا الشرط في بدل الكل عندي على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا
لم يشتمل على فائدة ما تشتمل المبدل منه نحو قوله بالوادي المقدس طوى
اي المقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل
فعلل بالذات ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعل المص وقال في بدل البعض
والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما
بالاضافة اليه او بوصفه هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان
الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان الظاهرة الا ان يقال لم يبق حينئذ
النقل بمقتضى العقل بلذا التفصد به قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال
الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد لفظي وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد
اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل
ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا
قوله وقد تبقى ريش جناح لا [illegible] سوده پاي وقول ان كان [illegible]

بحث عطف البيان

كذب يقال يمين فاجرة كاذب قوله قال الامام صدق الظاهر يقول الآن
جعل ايضا للمقاربة لا يكون الا مضارعا وعليه الطبراني فضولي
ان تركا ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح
بالثاني تسهيل ابن مالك ووجد بهذا المعنى من دواخل المبتداء
والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى وهي لم يوجد قال
جعلت اركبه بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل قوله وهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي بهذا الحد
للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان
معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني في الاصل لكنه ممنوع
لانه معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب
الاضافي قوله اذ لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان
اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه
هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو لم يسلم
انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم
المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف
المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يشابه
مبني الاصل قوله مبني الاصل هو الحرف والفعل الماضي لم يبين بحث المبني
مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق
معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير
اللام اذ للامر عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمشابهة المقتضية
في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاول هو المناسبة فافهم قوله
او في غيرهما وهو الاشارة الحسية ككلمة او وهذا المنع الحاصل للمنع
الجمع بما تبادر الى الفهم وعلى جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد عدم
مناسبة موجبة للبناء ووجا وقع غير مركب بما يكون سبب بنائه عدم التركيب
ولا خفى في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المشابهة فانه

ليس

ليس لها شكل حتى يقال انه موقوف فقد جعلها الموقوف فان قلت يخرج من القسمين
عاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موقوف عاق
فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبة
تعلقها بها قوله ايثار التقديم بما مفهومه وجودي او نقول التركيب في
المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع
شرعا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف
عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسام
جنس التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسام جنس المناسبة
لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث
حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني الضم والفتح ولا
الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور مطلقا لان يا زيدان
مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال
لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها
الا بهذه على ان المراد بها اللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا اللقب
العلمي كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لاختصاصها لا اشتراكها كما
بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما قوله وحكمه حقه انه اخر عن تقسيم
المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول وهذا وفيه
نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما
الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله و
بعض الظروف انما قال وبعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات لان
اي معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان
معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من
نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك فعلى هذا ينبغي ان يقول وبعض الكنايات
ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية

يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما والشرطية والاستفهامية و
الصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات
ليس مجرد المسمى الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا   يشكل
ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد بها والافعال ليس مجرد اسم
الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة
في خمسة عشر وجعل في بعلبك لانه سبق منه انه لم يدخل في اقسام المبني لان
المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب
ولا بمثل وغيره مما ولو وان لم يدخلوها مثلا في بعض الظروف قوله   بحث المضمر
ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضماير لمفهوم المتكلم
والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات
والتعريف اظهر فيما هو التحقيق استغنت عما تكلف الشارح لادراجها تحت
ما تكلف وكن من الشارح وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف
على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك
وبهذا ايضا يندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولفظ شكرتم لا زيد تكلم
وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة
قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف
بحرف الخطاب قوله وخرج بهذا القيد فقط الخ اي بقيد الوضع بكونه
لاحد الامور الثلثة وحدها او قيد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما   اي المتكلم والمخاطب
فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموضوعة بما وضعت به
الغايب بل المعنى انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسمين
الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغايب
ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلق فيخرجان بهذا القيد
المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري
المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فان المتكلم ظاهر واما المخاطب
المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب بخلاف الا ان يراد يتوجه اليه
الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع للمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب
بخلاف انت فان الاحسن الا وضح ان يقال من حيث انه يخاطب به هذا ومنهم من
قال هو مخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتوجيه الاول فلان
المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعات لمفهوميهما
لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس
عليه حال المخاطب وهذا غريبة بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور
الى قوله لحكاية عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما
ذكره هذا القائل بشاهد ان القائل من تلامذته فطعل لم يسمعه منه
لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل المتقدم رتبة داخلا في المتقدم
لفظا لكن تقديرا لانه انسب به منه لساير الاقسام نعم يتجه عليه انه شايع
مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته تلبيس مخل بالبيان
قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون
المعنى مقصودا بالفظ باستعماله فيه والا فالمعنى الاخطر باعتبار انه مدلول
اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه تقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل   فضمير كانه راجع الى لفظ العدل الخ
تقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث
المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه تقدم من حيث اللفظ قوله فكانه
تقدم ذكره معنى الغلام فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان   ن
لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى حلة الجر كان قوله لانه انما جئ به
من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكانت العبارة المحررة فانما جاء في ضمير
الشان قصد الخ والضمير الراجع الى الحكم المتقدم الحكم قد يكون للتعظيم
بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور والاحصر الاوضح والاول مرفوع
ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله والاول ضربت

ضربت يقال للاول ان يقول ضربت ويضرب اي ضربنا ليكون اذا والمرفوع
المتصل مستوفا قلت اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها دائرة
على التعريف المعلوم في العرف فلم يعتبر الماضي والمستقبل وغيرهما لكن
اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
قوله المشهورين اولهما بدل من المستتر في المشهورين بدل البعض من الكل
واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول
ما بعدها في الحكم قوله وعلى هذا القياس الجمهور خلافا لطائفة لا نجهل قوله
وانما بداوا بالمتكلم والصرفيون يبدؤون بالغايب لتجرده عن اللواحق
ثم يرجعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم
الاعرف من ضميري المتكلم الواحد قوله وهو انا اجماعا هكذا ذكره الجاب
وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل
الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهب الى انه اليا واستعار بعضهم عماد
قوله وضمير المتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهره انه مشترك
لفظي والحق انه مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان
ذلك الغير وايضا دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى
المخلوط بخلاف ضمير المثنى قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة
وهو حال من مستتر او من المبتدا والتاء للتانيث اي طائفة خاصة
وفي الهندي التاء للمبالغة والى صحة مصدر كالعاقبة والتقدير
خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير
قد خص خصوصا كما حذف في آخر الكلمة المشهورة فظاهره يدل على
ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا
ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا
الكلام ظاهري والتحقيق ما ذهب في اول الشرح وبلغناه بلطف
الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله
او المرفوع يكون مستترا الى الخ لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان

يستتر

يستتر المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لان بيان
وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب بهذا القيد
وقس عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق
واحد كانه سهو من قلم الناسخ ومن الهندي واحدا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غير الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر
واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع
على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى
او مجموعا والاوفق بالمشهور تغيير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا
يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا
والا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله في الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اي الضمير مفردا الخ لا سواء كان من الصفة والا لوجب
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه
لا يصح حمل سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء
كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون
المرفوع المتصل مفردا او مرفوعا غيره فقوله كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى
زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضميرا لا تتغير الصواب
لم تتغير وكانه سهو من الناسخ قوله فيهما اي الالف والواو في الصفة
حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان
اللام في قوله الا انه تعذر المنفصل للتعليل لا للوقت لانه علم ح
التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز هنا على التوقيت او
قوله وذلك اي تعذر المنفصل بالتقدم قبل تقصيد قاصر لانه لم يشمل
اياكم انتم وفاعل المصدر نحو اقائم انتم داخل في المنفصل لغرض
وصور رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب او المتكلم ح

ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال وهما
اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى
ومنه فصل الضمير بعد اما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس كما يجب
يشهد به شرحا المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير عن
مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا لحاجة الى تقدير
العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه
بالمنفصل قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله
دونه اذ لو حذف لم يخرج من الاتصال كقولك زيد اضربه فان في تقدير ضربت
زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع
لايقال الا وايضا غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل
كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير في اصطلاحهم
الضمير قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه
صفة لغير من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة
الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل
فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا التباس ايضا وبهذا ظهر وجه
قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري
على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظ الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
لرجوعه الى ما هو خلاف الظ فلم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف
الظ اولى بما هو الظ والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام
الالتباس فالضمير فيه حل محل الظ فكما لا يتصل الظ لا يتصل الضمير ولا يخفى
عليك ان تقتضيه لما جعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لا ما هي له لاتحاد
في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني
من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل

ماهو

ما هو الاكثر قوله احتراز عن اذا تساويا نحو اعطاهاها اياها فان سيبويه
اما كانا غائبين جاز الاتصال وهو حري لكن الانفصال اكثر وان لم
يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله التخيير عطف م
احد المتساويين من غير موجب قيل بترجيح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا علا
في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى فات الاحتراز عن
التقدم بلا مرجح بادي النظر والتوجيه كما ذكره محوج الى ضرب من التأويل

في مادة الرأي والترجيح له

قوله وحكى سيبويه تجويز الانفصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية
عن النحاة لا عن العرب وما حكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال
تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به
العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واختار المبرد مذهب النحاة قوله
وان ثبت او رده منفصل قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب
اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي باب علمت الانفصال قوله ورعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض
اشارة الى وجهي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح
بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية
لان الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت الى لم يقل
لولا انت وعسيت الى اخرهما ليكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالها
مهما لما في هذا التوهم جمعها في قوله وجاء لولاك وعساك الى آخره
لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاساس تنبيها على
انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وهو
في التغيير مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم
قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعل في حكم حرف الجر لحملا
عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن
كذا الوجود ك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه
لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأ ويل

في المتأخر تأدباً عند الحاجة **قوله** ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية
مبتداء مع الياء وخبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون
الخ وقوله وعبارتيك الخ وقوله وعكسها لعل محله معطوفاً على الحال
او قوله وعبار يستغني من التعبير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد بالخواتم
انّ ما عدا ليت ولعل **قوله** لتقي اي الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لاطلاق الكسرة ولذا لم
يتحاشوا عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضاً يجب ان يصان عن
اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن
ههنا ظهر انه لو قال ليبقى الماضي عن الكسرة الى آخره وان ذكر الاخرى ما
لا يحتاج اليه **قوله** ولهذا سميت نونه الوقاية اي نون ~~الوقاية~~
هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تأمل **قوله** بخلاف كسرة تقرب بين
لانها في الوسط حكماً لشدة امتزاج ياء الضمير به لانه فاعل بخلاف ياء
المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء والمتأخر عنه
قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان
العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى مماثلتها للجر
فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يوجد معها المحذور في
لالتقاء الساكنين **قوله** وليت ولعل لا يجب في ليت ولعل لانه عبارة عن
مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنى
عنهما **قوله** تحرزاً عن اجتماع النونات ولو حكماً الخ او تحمل لعل على اخواتها
قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر فيه تجريد او تأكيد لان حق المبتداء و
الخبر ان لا يقع بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر
ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا
بعد العوامل مبتداء وخبر لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة
لان المبتداء والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بمفهوم ١٤٣
حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه

بحث ضمير الفصل

وشبابه لانه متعلق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز نعم يشكل بكون
ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل عن القول بانه من
الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة
والجواز **قوله** مطابق للمبتداء او ولا يصح الا يجعل مطابقاً للخبر كما يكون
في الضمير فلا يصح كونه ضمير المرفوعات هو ما اشكل فصلاً على تقدير كون
المرفوعات مبتداء وفي تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى
قوله لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه
لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان
اختلف في كونه ضميراً او بعد كونه ضميراً مرفوعاً كما ستعرف وفيه ان قوله
صيغة مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركاً بين الجميع والمتفق
متفق فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع فصلاً
الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلاً وان كان الشارح تابع لظهور
المراد **قوله** وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق
بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلاً وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان ودخلها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب يفصل بين كون
الخبر نعتاً وخبراً التوسط لا التسمية **قوله** لان الفصل انما يحتاج فيما
اذا كان المبتداء على صيغة احد وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل
فيما هو الاصل من المبتداء والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء
النكرة غلط يتوسط بينه وبين جزءه ضمير الفصل **قوله** او افعل من كذا
او فعلاً مضارعاً عند الزجاج تمسكاً بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تأكيداً كما في قوله تعالى انه هو اضحك
وابكى وزيف بان تأكيد المظهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند
الاخص **قوله** واقتصر على شأن افعل من اقول لا تصال الدخول فيه
مع الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء ويكون فيه ايضاح الغير طريق
الاولى **قوله** وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يجعله الغاة

بحث ضمير الشان

بكونه مبتدا لو كان معنى الجمل مبتدا او الحكم بكونه مبتدا او احتاج الى هذا التوجيه
واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعل في الاستعمال من افراد المبتدا او فلا يحتاج
الى هذا التوجيه لان جعل الشيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة
مفهوم ذلك الشيء **قوله** ورد الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالجزئية
لتقييده فيما سبق **قوله** ويتقدم قبل الجملة اي الجزئية الاسمية او الفعلية
ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا او الخبر نحو فانها لا تعمى الابصار
قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويتم تقدمها من غير سبق رجع مقتضى
التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه
وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا اخرجه من مقتضى التقدم
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرجه
ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجها وجيها قوله وذلك بحسب المفهوم اعم مما ان يكون قبل الجملة او لا فخص
بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن العمومية لا للاحتراز
عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه
مع ان هناك ما يحترز به وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد
ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكره ليعلم به عدم
جواز الفصل ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة
قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليحصل
الجملة بعده لحصته منه فيتغاير ان ردا على من قال وضع الظاهر
موضع المضمر لان الاتفسير الضمير بالجملة خلاف ما صورتها فكان
من نطاق التقرير ولا يخفى ان ما قيل اصون مما ارتكبه فقد تراخى التدبر
والحصر **قوله** ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وحسنه
انه المرجع واما تانيثه بتاويل القصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا
فرد قبيح خارج عن السماع كما حققه الرضي **قوله** والظاهر ان هو ليس
ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني

قوله

مطلب يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجعه

فوريقتر الى **قوله** فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة
ان يجوز له دخل فيها وعليه لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييده الضمير الغائب
وتعيينه **قوله** وايضا يلزم استدراك قوله الى خبره حيث لا نه قاعدة اخرى
مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم
انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجعه اذا تعين المرجع من غير حاجة الى ذكره
ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او الصفة المعينة
في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع
الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام مفتقرة وتنحرطا القاعدة **قوله**
فعلى هذا الوجه يعلل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد لما راى ان توجيهه السابق لقوله يتقدم يتقدم جميع ايضه
يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه
الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال
الشان هو القيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغني
عنه بحو هو زيد قائم فلا يبالي بانتقاض القاعدة **قوله** واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا فلا ادلي في عدم الفصل بين هذا التفصيل وبين المتصل
بالمنفصل **قوله** فان كان عامله معنويا لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال
ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا والا فبارزا **قوله** فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة جزءا جملة لا دليل
عليها لاستقلالها بما بعدها والا فالابتداء مع كونه عمدة يحذف **قوله** وشالده
اي شان الحذف الضعيف ان من يدخل الكنية وانما جعل اسم ان
ضمير الشان لان كانه ان لا تدخل على الكلام الجازات كتب الشارح رحمه الله
في الى شية الكنية معبد النصارى المجاذ رجوذرو هو ولد البقرة
الوحشية **قوله** فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا
بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لا مثل اللسان طريقا
واضحا **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه

بحث اسم الاشارة

بحث لان المفتوحة كمد زيد وان المكسورة كمد زيد تأمل **قوله** وهي ذا اي اسماء
الاشارة ذا حال كونهما فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا خبرا علا
حتى يصح جعل ذا حالا لا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولو لا هذه
النقيضة لكان لتوجيه الفضيلة وقيل خبر مبتدأ محذوف اي وهي خمسة **قوله** اي
هذا ان لسا خران على احد الوجوه ثانيهما ان هي هنا بمعنى نعم وثالثها خبر ان الشان
محذوف هكذا نقل عنه الى شبهة ويرد على الوجه الثاني ان لام الابتداء
لا تدخل على خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف **قوله** وته
وذه بقلب الالف والياء اي الالف من تا والياء من ذي هاء لا ظهرا وا الياء
قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء بعدها **قوله**
ولا يثنى من لغاتها اي لا يورد على صورة المثنى الا ذا ن لا تشتبه في المعنى
بل اللفظ بنحاه موضوع لمعينين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين
لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير **قوله** واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان
هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس اولى
بالى حرف جر ولا يكتب الالف المحدود اذا اتصل به كاف الخطاب ولا نظن
انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة **قوله** فهو ليس
في الحقيقة منها بمعنى ما هو ابدلكلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة
منه على ما يوهم شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة ولم يغلو ويتصل بها
لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه بكلمة انا وانت وهو
واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء **قوله** لامتناع وقوع الظاهر فيهما
قبل ينبغي وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ويفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه
الا ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ خلاف ما نحن فيه
فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك
انت بكون المشار ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب
اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا **قوله** اي حرف الخطاب
خمسة تا بيشخمسة للتذكير مميزها وهي حروف الخطاب والرفق بذكر ويؤنث

ولو اعتبر تا بنية هنا وفاك وهي خمس لكان فيه تقرير حرفية الخطاب الا انه
راعى المناسبة بقوله خمسة **قوله** مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة
ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة
في خمسة من اسماء الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع الخ
يعني ربما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عداه من
الواحدة سبعة **قوله** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ولا يستعمل الكاف
الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد **قوله** وهاهنا اي المعنى الخ
ونحن نقول ينبغي ان حكمه هذا مستنده الى التتبع وشاهده الاستعمال ويؤيده
ما ذكره انه لم يقل احد في ذا المذكر القريب **قوله** ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى الكلمة ذلك بعيده ان الكلمة ذلك هنا لك مشار اليه متوسط يستحق ذاك
قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية
لله الحق او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصا
بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة
في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان
وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظرفا والمستعمل مما عداها لا يلزم
ان يكون ظرفا **قوله** او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
بني تغيير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه
لا حصر لها والاول انه ينحصر في ما ضبط وما عداها مما التزم بعده مرفوعه
منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال
وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنهنا تمييزا ولا يبعد
ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى
صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول
واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او الفعل
مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له
ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها الا انما نرى

معنا وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثاله لايتم الدليل
لايتم البيان هذا ان البيان لايتم بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان
والدليل في العنم هنا ما لايكون جزء الا مع صلته **قوله** ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط الاسمية
الشرطية نحو من تضرب اضرب به وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من
في قولنا من تضرب به مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان
من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية
فقد سهى سهواً بيناً **قوله** وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الخ
لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لايتم جزء الغواً لدخوله في
مفهوم الصلة **قوله** وما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة
كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع **قوله** حينئذ بقوله وصلته
اي صلته ما لايتم جزء الا بجملة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لايتم
جزء الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر **قوله** او ما في معناها
لاحاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما
مركبان تامان خبريان **قوله** والعائد ضمير لا غير ضمير له بجرق الماكي في
التسهيل بين العائد الى المبتدأ او الموصول فالحق ان المراد بالضمير
اعم منه وما ينوب منابه **قوله** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم
المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها
لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل للاختصاص
الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل او المفعول مع مرفوعه والاولى
ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز
ان يكون صلتها صفة مشبهة واسم تفضيل لانهما بعدهما عن الفعل
لعدم الدلالة على الحدوث لا يتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة
قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع مأخوذ من السياق **قوله** واي اي صنفا

الى

عقيق سان

الى معرفة لفظا او تقديرا يعني الذي ورفعه وكذا قوله واية بمعنى التي
يريد به وفرعيه **قوله** المنسوب المبني على تغلبت في النسبة احدى الياءين
الفاء واخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءات **قوله** وبعد ما جوز الكوفيون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم
يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن ذا لغوا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من
الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قوله** والعائد المفعول سوى
عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد
دلائل موصوليتها **قوله** الا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج
الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص به بل يجري في المرفوع ايضا ولا يخفى
ان هذا التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا اختص حذف
المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان
يكون مبتدأ او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالمعطوف عليه وحذف المجرور
بشرط ان يجر بحرف جر متعين لطلب الصلة او باضافة صفة ناصبة له
تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه **قوله** باب الاخبار بالذي
تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى
العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات تقول من ضربته
زيد وما تعلمته خير وقوله او بما يقوم مقامه يريد به الالف واللام و
المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم انه يخبر باللذان منلا وكل
ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ما في التعليم
لامضارع العلم فاعرفه **قوله** بعد بيانهم طريق الاخبار يشيرونا
تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا عبر لا يلزم ان
الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم حينئذ كونه مسئلة تصدير
الذي ووضع المضمر موضع الخبر عنه وتأخير خبر الا انه من فروع المسائل

النحوية وليس من مواضع طوقهم في هذا الباب تأمل قوله اي باستعانة الذي
او ما يعبر عنه بالذي فانها وصلة الاخبار قوله صدر بها هذا يشعر بان
يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في
موضع شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير جعلا بما هو الاصل
في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير
بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل وذلك انا نريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن
جهته وبسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير
بالنسبة الى الضمير والخط اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة
الى الجملة قوله ليصح بناء اسمي الفاعل او المفعول منها يشعر كلامه
بان ذلك يكفي في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذا اسم الفاعل او المفعول
فتقول الضاربه انا زيدا وتقول المضروب لي زيد خشبة وتبين التعليل
على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه
ليس من دأبه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث
لان السين يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة
الماضي تفيد التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام
بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده
السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل
المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد
اللاقائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة
الاولى مفرد والذي في القائم جملة في معنى الفعل فلا يصح قيام
احدهما مقام الآخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه حاصله
التفصيل ان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور
اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفادة جميع ما ذكره قوله وفي ضمير
الشان قيل لانه في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الاشهر الاول

العامل

والحال

العامل قوله نحو الاولى ما يجب تنكيره فما عرفه يرد لكن تعبيره اوسا الالفية
تحقيق ما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات ولذا ما ذكر
في اخواته فليس بيانا لما ليس موصولا في بابه تعرضا لما ظن وشبهة
يوصف ما علي ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي
ايضا ولما اخر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن
وضع باب لها ووقف عليه بيان ما عدا خبر اسم الفعل في باب الفعل قوله
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم وفيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون
زائدة ايضا قوله واستفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة
لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
وحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واشباعها قليل
قوله ربما تكره النفوس خبر جاز ان يكون ما كافة قال المصنف لان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار
والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد من بينا والاولى
ان تقول ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبتدا
او تضمن نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها
للتبعيض والمبادرة بعد البيان بعد كلمة ما وتحوله له فرجة جملة فعلية
متعلقة بالامر حتى جعلها صفة الامر ثانيا ويلزم بالنكرة تكلف ما لا يخفى
قوله وتامة قبل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله
بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون
سيبويه وذلك انه يجعله بيانا لمعان ما سوى الموصولة وجعل الفائدة
السابقة ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
او ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضرب فان التوصيف بها اما للتعظيم
او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار
المص كونها صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يجعل و
من الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها ادله بخبرها

البصرية قوله ولم يجعل ومن المصححة الاظهار الآتي التام رد على ابي علي
حيث اشتبها وهي المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها الناظر في
هذا المقام ان من اتى درجو منها الذي العالم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليباً
وما لا يعلم الا قليلا وبصفة العالم فنقول ما زيد في السؤال عن صفة
المجهول الماهية وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل مائية
نسبة الى لفظ ما والهمزة تزاد في شاة فتصور انه به نفس فيقال
لفظة ماه ولا ثبت الهمزة ها او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نكرة بالتها الرجل
خص الرضي كونها معرفة بالشذاء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها فاعل المص بقوله وحدها على رد اعراب
اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما
هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون
الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافا فيه
فالاعراب قوله ممن قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ بالضم فان منهم من
جعلها استفهامية وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم
اشد قوله وفي ماذا صنعت وجهان ذا الا على موصولة ولا زائدة الا ههنا
ما ومن استفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا هو خبر مثل الزيادة
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة
كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات
ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فانه
فاوجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبر المبتدا العائد الى المبتدا او وان كان
قليلا وانما قال في ماذا صنعت احترازا عن مثل ماذا الكائن فان الرفع فيه
لازم وجعل الشارح رحمه الله مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولكنه تجعله

فصل

مطلب ما
في اصل الماهية

فعلا مجهولا قوله ما كان اي اسم كان الظاهر اي اسماء كانت يقال كان
منه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث
انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل
هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا وفاعله سد مسد الخبر كما في قولنا
اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل وانا فانه
بيان المذهب اي في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة
ويتأتى تقدير الفعل كونها اسم فعل مثل قوله مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدي لكون هيهات مثالا لما هو
بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل وغيره اسم فعل او لما هو اسم
فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي او لما لم يستعمل فيه فقط
ورويد اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود
بالضم بالفتح بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله
بمعناه قوله الفتح في حاشية الفتح الى نص دري القاموس الفتح بالضم الخا لعسى
من اللحم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صفة
صفة له او الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا
من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كونه الثلاثي قياسا
لا يقتضي ان يجيء هذا اللفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يعيب المتوقف في
اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من
العرب فيكون فعال قياسيا يقتضي ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام وان
لم يجئ فلا ينافي كونه قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون ن
المراد بكونه قياسا ان بناءه وكونه مبنيا على الكسر قياسيان غير متوقفين
على السماع فافهم قوله [illegible] هو قرقار بمعنى صوت من التصويت
وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد
قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان فيجعل فيه انما
الحكاية لا تغيير فلو كانا صوتين لقيل قرقار وعرعار وفيه ان معنا .

انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب
بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لمرتبات الآناد را معناه ان
اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي الآناد را الا ان فعال بمعنى
الامر لمرتبات الآناد را لان فعال بمعنى الامر لمرتبات من الرباعي وما ذكر
من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى **قوله** ولم يقم الى الآن دليل قاطع
على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة
او مصدرا او علما مؤنث فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافه ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة
قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل
عادة دون موصوف وهي اما لازمة للنداء او سماعا نحو يا فساق واما
غير لازمة له وهي على ضربين احدهما صار علم جنس بالغلبة لجماد
للمنية وهي في الاصل لكل ما جاء اي حدث ثم اختصت بالغلبة لجنس
المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية
قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث معدول عن ثلثة وثلثة - ثلثة
ليست بقاءها اسما بل لفظا مركب من اسمين وخرج عن التركيب الى
الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن
نوع ما التام منه اصله **قوله** علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير يحكي
وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى فعال المقيد فلا احتياج
الى ما قبل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه
والا لا يجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما
كما عرفت في باب التنازع **قوله** وقوله مؤنثا صفة علما وذكر للتنبيه
الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه
ليس علما مؤنثا تحت هو علم مؤنث لان الزايل هي الثلثة لا يخرج
بتسمية مذكر به عن التانيث قلت الاظهر انه احتراز عن ذهاب

او اجعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ما ينتقض
به حاب او اجعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان المراد بجوزه
علما في الاصل ووضعه من غير نقل من غير العلم وما يتم كلام الشارح ايضا
ان فعيلة مؤنثا ليس للاحتراز عن فاعل **قوله** كقطام وغلاب من اعلام المرأة
قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيره بل يجعلونه باعراب الكل فمعنى قوله الحص وهو معرب في تميم كلهم
الا ما آخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم **قوله** وجه
الاكثرين الراء الخ هذا بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح
هو المشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة
والصحيح لها كسر ما قبل التزم **قوله** اي اعلم ان الاصوات الجارية على
لفظ الانشاء بل على لفظ العرب **قوله** اما لزجر او دعاء او غير ذلك
من تسليم البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما او اغلت نخ لاناخة
البعير **قوله** لانتفاء التركيب فيها خرج ما خلفه في قوله او وقع غير مركب

بحث الاصوات

قوله والمركب هينها ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل
الحكاية قال الفاضل الهندي لا اشبه اسم الاصوات ويشير قوله وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه
لا تفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد غاق وقال زيد غاق
فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من
الصوت احضاره بذاته اما التكلم على الحضرة او ليطلب منه ما هو الغرض
من مذكوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم
لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء ويجيء الاسم حقيقة او
حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم
المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا
الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها
بهذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد

بالاصوات وكذا لكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمنقول
عما هو المعرض عنه والا لكان بيان المبنيات في كتب النحوية قاصرا او تعريف
الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به
صوت **قوله** او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل
حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل الخفيف يشمل به اي اخرى
للمصوت به من قضاء وتعجب او تسكين او توجيه او تخفيف غير ويشمل القسم
الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغيره دخول هذا القسم واما ما
وجهه به انه راقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فذلك ما كان
وهذا ما صنفا **قوله** قبل ذلك لانه كما كان هذا ان القسمان الخ قال هذه
الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم
فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير
ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا لانه وما
يتعلق بالغير لكون للتنويه فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع فلم يتطرق الى الجزء غاية
البعد عن التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه
بالطريق الاولى اي لا يكون معربا وفيه انه لا يبعد في الاعراب لا يوجب اولوية
الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء
المبنية ايضا **قوله** المركبات اي المركبات المعدودة في المبني تشير اليه انه
بهذه باب جعل اللام للعهد فجعل كل اسم او ما لا يصح التعريف تشو قدها لم يكن
للاوجه بتقرير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اي المركب
لا يلايم جعل التعريف في اخواته لا المذكورات على ما هو لكلام المص وبيان
الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة الجمعية لا يلايم جعل نظائرها
معهودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
لا المعهودات **قوله** كل اسم الخ صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو
اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة خصصه بالاسم
المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني

بحث المركبات

الاترى انه يصلح بعلبك معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من
ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء
على ان ايهام قولنا كل ما صوتين كلمتين عدد وصفة جعلهما قسما من الاسم
يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقي انه لا حاجة وصف المركبات بالمعدودة
من المبنيات نحو الآن ان يراد بالمعدودة من المبني اعم من المعدود بنفسه
او بجزئه فافهم **قوله** من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الخ فما وجد
من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه
ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بخت بمعنى
الابن وجد عنده صنم اسمه نصر فنسب اليه ثم خرب بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر ما هي من التفعل **قوله** ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل
التركيب رد لبيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية
ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان
الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة
الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار
ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل
العلمية لشموله خمسة عشر **قوله** ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة
عشر اذ نحو خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثاني منه
معنى حرف عطف كما ان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقال في
التعليل لانه بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع
ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر
ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيين نسبة غير العطف
لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه
يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره
الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
ولا افادة معنى يخرج نحو تأبط شرا او عبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه

بخلاف نحو خمسة عشر **قوله** فالاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة تفهم
الى آخره وعليه انه لو كان صيغة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا من ظاهر
الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا من ان يكون احسن
من كل وجه وجيه والجواب ان صيغة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين
خمسة عشر بل بين خمسة عشر وما نسب الى خمسة عشر ولا يلزم من ذلك نسبة
بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب
الحروف ليحصل الاسم الآن الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة
وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة
بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوضيح وبهذا
يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا شايبة فاغتنم وان كان مخالفا
لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره لا الظهور احق من
غيره وان كان ثابتا على صفحة السنين والشهور **قوله** وانما اورد
مثالين ليعلم ان البناء الى لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى
ينبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف
وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد
مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله
قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني
حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل
احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير
اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي
عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى
على ذات له الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي
ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف
الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف

من حيث

من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف
على عدد ولا تتعدد خود له عدد على تعدد لا تستحق النهاية بينا لكن المعطوف
عليه في التحقيق مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته **قوله** والا
اعرب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني فالمعرب
بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني حتى قال الشارح
ان لم يكن مبنيا قبل التركيب تقييد الحكم ليوافق ما هو الاشهر والا ف
الاخفش نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب
كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام حتى بحث غير المنصرف والاولى
ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان
كل اسم مبني قبل التركيب عند المص **قوله** في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات فلخف عبارة المص تشعر
الغالبية والافا لو افصح عندنا ليس ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على
غيره لان ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره
بجعل خور له كبعلبك تقية الاعراب الثاني لا تقبل لا غب **قوله** جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو
كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ
يجاذ به جانبي حقيقة ومجاز **قوله** ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه مرب
كرهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستحيي بذكره وفلان وفلانة
وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ونحو وهو **قوله** ولا كل
بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به هو الصواب ولا بعض بينهم وكان
السهو من الناسخ **قوله** ولذلك لم يجعل بعض الكتاب يعني انه ما وجه
الاصطلاح في الكنايات دون الظروف فكونها موضوعة وضع الحرف
اي وضعت ثنائية وسمي هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم
اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت
وهي للاستفهام فينصب ما بعده تمييزا او للخبر ويخفض ما بعده كرب

عن الكنايات

وهي الاستفهام فينصب

وقد يرفع تقول كم رجل كريم اباه هذا او قد يخرج من كلامه وجه آخر
لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتأمل **قوله** وجاء كذا كناية عن
غير العدد اي بضعف خرجت كذا الكناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور
عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وكيت
ايضا في القاموس وكيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا او التاء فيهما
هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة ر
حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في
الرضي وبني جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم التعبير بهما مكررتين
بواو العطف **قوله** وانما بنيا لان كل واحدة منهما الخ لا يخفى انه بهذا ا
الوجه لا يصير من شيئ من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل الاصل
ولا مما وقع غير مركب ولم نظاير بروحليكم لحدا بعد واحد فلا تغفل
قوله فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه
اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني
على السكون ويحتمل ان لا يكون النص ببنائه **قوله** ولانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حاجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم
قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما
بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل
الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف
القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال
نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم
التحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم
الخبرية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على
الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم
على الوسط **قوله** لكن جوز الزمخشري ان يكونا كم هذا رد لقول الرضي ولا دل
استفهامية ح

على جوار

على جوازه بكتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير
الآية وما يرده ما ذكره من قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية
المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع تبنى بيتك وبكم رجل مررت والمجرور فقط يلي كم
وغيره بدا او الجمع الزجاج حسب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة
هو مجرور بمن مقدرة وتجويز اظهارها قصد التطابق بهذا وبهذا عرفت وجه
قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد في غير الشذاء بكم رجل مررت لانه ذكر
في قوله ويد خلها في بقائها **قوله** والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما
ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل
المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كونها لانشاء التكثير وكون رب لانشاء
التقليل لا يخرجان كلا منهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى
استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الكلام الخبري **قوله** لو قال وكلتاهما
الخ نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة
تأويلية لتأويلها بالكلمة نقول كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية
والفاضل الهندي كبر حقق تحقيقا وبين كلا هذين النوعين كما ترى ليس
كما ينبغي وقيل بالتاء وبل فيه تأنيث كلا هذين اللفظين او القسمين **قوله**
اي كل واحد منهما اشار الى ترجيح افراد الخبر من وجوه ان كلا
مفرد اللفظ وههنا وجه لطيف قد خفي لا لطفه وهو انه نبه ان كليهما
واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد د
ليلا يوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم **قوله** فكل ما بعده
فعل او شبهه نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب **قوله** او متعلق ضميره النسخة
الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق حتى يعمهما
بضميره فهو تام لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء
بتباده رهنه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بضميره فليس
بضميره جاءكم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله

فانه كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك
ان المتبادر مما غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم م
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاحصر فان كان بعده مشتغل به **قوله** وجعله لا يكون الا جنب
المميزات ربه اى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوم صمت لانه ليس
منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس
نصبا الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه لكم يوم ما ليس الا
بالظرفية وملاك اقتضائه المميز **قوله** نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال
الرضي وليس يجوز انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر
كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما
جعلنا الفعل شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا
في قوله والا فمرفوع اى يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب النصب
ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه لكنه ضعيف **قوله**
وكلما قبله لم يعمل الا ما قبله لم يعمل وكل ما له مضافا اليه او حرف جر معا
انه اسم عام ونحو ينبيه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها
الصدر الكلام **قوله** نحو من ابوك بكم رجلا اشار وينتقض بذلك القاعدة
بكم رجل صحبك فانه يتعين هنا كم للخبرية لان النكرة لا تكون مبتداء
للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه
ابوه كما مر **قوله** فكم هنا منصوب المحل او لا محلا ذكره الرضي وهو مبني
مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر
قوله اى مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه
بذلك قوله فكل ما بعده ويمكن ان يجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام
وما اليه من الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان
المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التثنية

فقال

فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء
الشرط والاستفهام ولا يخفى ان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
جزا ارة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وما باقي اسماء الاستفهام م
قوله واذا كان الشرط فهيهنا فكذلك ويأتي فيها تلك الوجوه الثلثة
وان كان اسم الشرط مبتداء ففي خبره اربعة مذاهب جمهور النحاة الشرط والجزاء
او الشرط فقط وهذا ان ظاهرا بيان لان المعنى فا فيهم والجزاء فقط واسم
الشرط فقط وهذا ان مبتداء لا خبر له **قوله** وفي بعضها وفي مثل تمييز
كم عدة ويريده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا
لكان الظاهر وقد يحذف المميز **قوله** اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه
والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فلا يكفي الاوجه
الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة
الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه
اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** فكان
الانسب تأخير هذا من قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لبيانه
تأخر الفرع عن الاصل حتى هذا التوجيه مع التحقيق في التمييز عند حمل
التمييز عليه في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يجعل المراد
بالاوجه الثلثة نصب عدة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد
بقوله وقد يحذف مثل مميز كم عدة لكم جاء فيه وخالة فانه الذي سبق
انفا فيكون اشارة الى الثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف يكون
نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال الحذف ف

بحث الظروف

بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او النقد كما في كم مالك
فتأمل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض هيهنا يعني حذف لان اللام يعني
عناه هيهنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولكن ان تقول لحذف
ازالة للابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة **قوله** منها اى ظرف
جعلها بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولكن ان تنبه على عمومه اشارة

الى آن من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كلمة حتى
لو بقي اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه شئ فانه
حينئذ كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجراه **قوله** لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي له لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون
المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون
المضاف اليه **قوله** فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض
صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككلمة بعض واي
فالغاية هو المضاف اليه بعينه لانه لوجود العوض كانه مذكور
والغاية العوض **قوله** وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب
الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس
في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف
اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة
وما أثرها **قوله** من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما
ضبطه الرضي مما ذكره امام واسفل ودون واول وعلُ على
وزنه من قبل بعده ما هو مضموم الاول وقوله لا يقاس عليها ما بمعناها
يريد فضلا عما ليس بمعناها **قوله** فاغ اي سهل مدخله كذا في القاموس
قوله اكاد اغض هو باب علم او فتح على ما في القاموس **قوله** لشبهها بغير
في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا بحيث انا يقال لان حسب
بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاءني زيد فحسب وبين ان يقال
جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم
يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير
قوله ومنها اذ الحكم ببناء اذ المستقبلية من غير شاهد الاستعمال يقاس
في الحكم بنائها على ما يشاهد بناؤها مما يشاركها في موجب البناء خلافه
متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في

الظروف

في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا وهو الشرط عند الاكثر فيما
والرضي يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا
قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرى المعنى الظرفية فالعامل مل
ما هو في موقع الجزاء **قوله** وجهها انه اذا اعني الشرط وهو ترتب مضمون
الجملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى
ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا
جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء وانا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ومجيء جزائها الشرطية الاسمية
على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب فلا يجعل
في المضارع الواقع بعدها وقد اشار الى ضعف معنى الشرط فيها
بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل **قوله** ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها
الاولى ان يراد بقوله ولذلك لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه
عليه بقوله وفيها معنى الشرط **قوله** اختير بعدها الفعل والمرجح كان معنى
واخواتها والذي يستفاد من الرضي انه يجيء الاسم بعدها شاذ كما نبه له
عليه **قوله** من فجاءت فجاءة بالضم والمد بمعنى [illegible] واما فجاءة
بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحمد بمعنى اخذه بغتة
قوله والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها وقيل بلزوم
المبتدا اي في غير باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** وقوله زمانا فحوت
السبع اي لعله مفعول فيه لغايات لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا المجردة عن معنى الظرفية
ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها
عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان ذلك وهذا قد عدا منها
مع انهما ليستا ظرفين عند الجمهور **قوله** وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي
لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يحكى شيء كونه

في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان
الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الرضي الاغلب يجيء اذ في جواب بينما
واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذ المفا جاة
الا الاسمية وقد يجيء اذ المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو كنت كذا
واقفا اذ جاء في عمرو والسباب اذ واذا الكائنتين للمفاجاة ويختص
الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وهي
الزمانية قوله اي حال كونها لاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما
حالا منها ساعة بتقدير في استفهام لان الاستفهام معناها او
الاظهر ان المصنف جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان قبلها قوله جاءني
زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء انى بمعنى كيف
نحو انى يؤفكون ويجيء بمعنى متى وأول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه
الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان يجيء كسرهما
يجيء فتحهما وليس كذلك قال وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه
لغة ايضا واختلف في اصله فقيل هو اوان زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء
واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف
الى آن حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله
اي آن حذفت الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجئ الآن خاليا عن اللام
ولم يجئ اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان
وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة بمعنى مذ ومنذ اول المدة وانما
يختص باول زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه
الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل
ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه

ليس

ليس مراد المصنف قوله اي اول زمان عدم رؤيته الغير كقولهم رأيته وليس
فاعلا ومفعولا لا يجيء ان المعنى اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
لم يعلم انه لا يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا
المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي
وتقول في المفرد من المتعدد اي بغير بعد هي الزمان الواحد المعتبر
وحدته الغير المقصود تعدده قوله او تكلما نحو ما رأيته مذ اليومان الفادا ن
صاحبنا فيهما وضع ما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد
بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما
وقد اخذ هذا التأويل من تقييد الجمع يتنى بقوله اذا لم يكن المقصود
عددا ولم يتعرض المصنف في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت
اليه المصنف لقلته وقوله فادام لا يلاحظ هذا ان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة حتى الان اجمل بيان وجه ملاحظة اليومين
امرا واحدا بل اوهم بيانه انه مجرد ملاحظة بهذين اليومين يصير امرا واحدا
وليس كذلك فلا يقول مذ اليومان لو حظ بعنوان زمان المصاحبة الا
انه جيء بالمثنى ليتعين انه اي زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين
المقصود الى الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في غرة جمعة يوم الملاقات
قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء
في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة البا
لما قاله الرضي انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة قبليها المقصود به
العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون
مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا او اختار
المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد
بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لا نهاية لها عددا
لكنها يفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدها

المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف
بمعنى اول المدة ينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يجعل منها بيان المعنى
الثاني لانا نقول ما رأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر
فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع مدة
عدم رؤيته جميع زمان سفرك **قوله** او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان
الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته .
قوله او ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته ان مثقلة
ومخففة فاقول الكتابة باسمى لهما لازم معناهما اي ما كتب على هذه
الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ ما كتب على هذه الصورة ولا يشكل
على عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرير الكتابة
بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون **قوله**
فيقدر زمان مضاف نحو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو سايا عدمها
القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف **قوله** ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
يمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان رأيته فيه ويرد
عليه ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ او فيهما كانا معرفتين في رأيته مذ يوم
الجمعة ويندفع بما ذكره من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** لدى
بالالف المقصورة وهي بمعنى عند خلافا لمن يجعلها بمجرد موافقتها
في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند
فهو متضمن لمعنى من فلذا ابنى ح لا يرد عدم الجهة لبناء لدى من لدن ح لانه
يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب
دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد
قوله بضم اللام فيها ثمان لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقي
من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الآن يقال كانه اكتفى المص في البيان
بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال

ايضا

ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بالحركات الثلثة لئلا يفوت التنبيه على
اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن
بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشار ح
الانسب **قوله** كلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى
عند على ما في الرضي وغيره **قوله** ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد
لم يفترق كلاهما حرفا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند **قوله**
ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا
كان الحذف قبل فيقال لشبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة و
تحذف تارة **قوله** من سحرة بضم السين وسكون الحاء والسحر الاعلى و
السحر قبيل الصبح كذا في القاموس **قوله** لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا
يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف
اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء ولان
عوض جاء مفتوحا ويجئ مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا
عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما **قوله** المعرفة والنكرة اي
هذا باب بيان المعرفة الخ انما بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما
سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية
الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرها لتوقف معرفة
بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام **قوله** بوضع جزئي الوضع
الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه حادثا ويسمى وضعا خاصا
ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له
بعنوان امر كلي يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له
بخصوصه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام
لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص **قوله** ان شئ بعينه
بعينه اي بذاته المتعينة فسر بعينه بذاته المتعينة وهذا انما يلزم لو جاد
العين بمعنى الذات المعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هنا

المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما في قولهم جاء زيد نفسه
وجاء زيد بنفسه وح الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعرفة ما
وضع الشئ بنفسه لا لامر متعلق به وهي ح يتناول لكل لفظ موضوع
اذ ما من موضوع لشئ الا وهو موضع له لكل الشئ بنفسه لكن شاع فيما
بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون
من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به **قوله** المعلومة للمتكلم والمخاطب
لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب **قوله** وقوله بعينه يخرج به النكرة ينبغي بعد النكرة الخ
كانت على نكرة بالشئ وبلزومه ما جعل الرضي من هذا التعريف فعدل
عنه الى ما لا يجعل المقام ببيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه
يجوز لما الذي حكمه النكرة ويعامل بها معاملتها قوله وان ريب ترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة ينبغي في ذلك الصندى وليس بذلك فان المبهمات
منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي
المعرف باللام ومنه ما يعرفه **قوله** فالوضع كلي والموضوع له جزئي
شخصي كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي
اضافي فرعيا يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي والموضوع له
الجزئي مما فاز به بعض محققي المتأخرين والقدماء ولم يجسروا عليه
حتى المص فجعل معنى قوله شئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع
وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
بمفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله بشئ
ليس صلة الوضع بل غرضية والش رح لما راى ان كان تطبيق عبارته
على ما هو الحق شرحه به تطبيقا لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به
قوله من حيث معلومية ومفهومية يتبادر منه سابق كلامه المفهومية
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المذكورين
ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع لازيه

بلفظ العلم فان لم يقع تصوره بما يغيره بشخصه فلا يكفي وضعه ان كان
الواضع غيره وان كان اباه فلا يكفي معرفته وضعه لغيره حتى يترتب
فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام
لابنائهم في غيبة الابناء وقبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي انه يتبدل
تشخصاته من اول عمره الى آخره بما فيه فما لم يتصور سمي علم بشخصه حتى
وضع العلم الشخصي فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اوله
عمره الى آخره ولا يكفي تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا
الخصوص **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية
والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر الكتاب
فتقسيمها الى الجنسية في وجه والاستغراقية بتقسيم الشئ الى نفسه
وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه **قوله** والميم في قول ليس من
امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فيجمع ما ذكره في قوله ومن خواصه
دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا
انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا
منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام
في قولك الرحمن الرحيم الحمد الرحيم الى غير ذلك **قوله** ولم يذكره
المتقدمون راجع الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه
في الاصل يا ايها الرجل خفي جدا فالاظهر ما في الرضي وهو من لم يعده
من النحويين فلكونه فرع المفردات لان تعريفه لو خرج من موضع كاف الخطاب
قوله فلا يستلزم صحة الاضافة الى آخره لا يخفى انه تكلف جدا اذ بيانا ذلك
صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور
الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه خال عن التكلف في المعنى
فكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على
كلامهم منها الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده اشكل

الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى الخ
جزاء اذا او الشرطية خبر ان ولو قال المصنف وما عرف باللام او النداء
او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا
مبنيا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف
بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان الخ هذا معنى ثالث للاسم اخص
من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه
ان صدر بالاب او اللام الخ هكذا في كتب النحو لكنه قال صاحب القاموس
ابو العبقية كلواهية لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية
ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع قوله واستثنيه عن المعارف
كلها لو قال ما وضع بوضع واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج
الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام
المشتركة بقوله بوضع واحد لبعد قطعا لئلا يخرج لانا نقول السلب المذكور
في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
فانهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون تنبيه على هذا
الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح
وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين
اصناف المضاف الى احد ما معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف
اليه كما سيصرح به فالاولى اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المعرف الخ يطلب كونه اعرف
من النداء ظاهر الان ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله اسماء العدد
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة
الى جواب ذكره المصنف عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد
والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكنهما لم يوضعا لكمية الاحاد بل
لكمية الواحد والاثنين وحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد

الاشياء

الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف
باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايهما شئت عنه فتقول جاءني
العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من
العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام
فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها فلا اشكال
وما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة اي الصيغة المنسوبة الى كم
وهو العدد المعين الذي يجاب به كم فان كم للسوال عن معين فخرج
الجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمات ودخل رجل ورجلا
على تقدير دخول واحد واثنين واخرج رجلا ورجلين بارادة
ما وضع لكمية الشيء بحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية
وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سوالا عن العدد
المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك
الوف او مات الا ان يقال ان هذا ليس جوابا عن السوال بكم بل
اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة
ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم
ليس مخصوصا بالسوال عن العدد وان لم يكن المساحة كما لان
ذلك من التباس الكم الحكمي بكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات
واحادها ما كل واحد منها واحدة جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيه نظر
ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء وينبغي ان يقال المراد بالاحاد
الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات
الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
اي ان لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد
فليس بعدد عند الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض
وبعضهم استثنى من التعريف المزوج الاول فقال اذا لم يكن

الفرد الاول عدداً ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضاً عدداً
قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث ليحصل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول ولفظ
احد لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفرع كلها
لم يحصل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة منه
التانيث فثلثة اصلها ثلث نحو وقد اشار المصنف اليه حيث قال
واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على
الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة
انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد ويجعل واريد اصول
اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض
العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال و
بضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة الا انه لم يقصد
التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع
فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فيما قبل
العقود هذا كلامه قوله او امتزاجاً كخمسة عشر حمله الرضي على
العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال
على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنا مكان امتزاجا قوله بقوله
واحد واثنان في الوحدة واحدا اما لان الواحد لذاته كما
يجعله الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة و
الراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال الواحد بمعنى
المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان لان التاء
في اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان
بدل من ذلك اللام كما في انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو
وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر

الاحد

الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت
واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمهور وفي احدى كذلك عند غير
المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة
ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنييف ونضائفهما نحو احدهم
واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنييف الا قليلا قوله وقال
غير الواحد والواحدة ههنا بمعنى التركيب نحو والتصريح بقوله
احد وعشرون احدى وعشرون لنكتة اخرى سوى ذكرها وهو
انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف
العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف
لئلا يراد منه المذكورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة
العطف بل اجملها بجعل العطف في قوله ثم بالعطف المطلق الاعم
من عطف الاكثر على الاقل والعكس وهذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف
الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة
قوله فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله
واحد وقوله مائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد
او واحدة واياك وان تجعل قوله مائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة
ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون مثالا لعطف الاقل على الاكثر
لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له
واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فتامل فيما نقلناه لكن عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل
عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى
على الزائد دقائق طعوم السياق المعدود في سلك السياق
واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا

مائة مكسورة

منها كما في عزة وثبت ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة و
انما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق
التثنية بالمفرد دون الجمع فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله كما في معدي
كرب مثال للتشاكل بالتركيب لا لجواز الاسكان مع التشاكل فان الاسكان
في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي ينبه
بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان
المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر جائز شائع ذائع واقع من غير شذوذ
وعليه تحمل ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء
العدد وشرع في بيان حال مميزاتها بوجه ذلك ان الباب معقود لبيان
اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد
كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى اسماء العدد والمرجع في تلك
المعرفة الفطنة الصائبة قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه
لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا مجرورا بكلمة من في الاكثر اذا
كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء ونحو نفر فانه قوم
الرجال وقبيلة من ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة او ما فوقهم
امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والنحل وقل كونه جمعا
صحيحا واذا لم يكن التمييز الا جمع قلة جيء بها وان لم يكن الا جمع كثرة
فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب لما يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد
المعدود وان لم يكن له جمع التكسير جيء بالجمع المؤنث السالم كقوله
ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله
احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم
ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش
هو جمع مئين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل
الياء والاخير نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فقد
نبه ذلك على ان قول المص وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم

والقياس

والقياس مئات لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا باسوار فضلة فاعتبروا
افراده ليكون الفضلة قليلا لفظا قليلة وتلخيص هذا الوجه ان الجمع
بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصار عددا فلو جمع الفضلة صارت
في الكلام كثرة في فرد لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل هذا الوجه انما
يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات
رجل قال الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلاث واخواته جمعت
واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد وجمع نحو مائتي [illegible]
رجال وقد يجيء منصوبا قال قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد
ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الخ تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال في ثلثة واخواتها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو
ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء
سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة
لان مميزها المائة والالف لا ما اضيفت اليه المائة والالف
هذا كلامه وان قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان
المميز مذكرا ليشمل نحو ثلثة اشخص واشخاص هي ثلثة او رد عليه
ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان
المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا قوله فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاقيس
الاكثر قوله حسب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء
لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان
يكون مفردا لما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر حنظل ومن امثاله
المنع الذي ذكره الرضي نحو احد رجال واثنى رجال فاعرف لما الخ سوا
قوله

الجمعية في مميز سائر الآحاد الى الاولى الا ان يقال انما التزموا الموافقة بين
المميز والعدد في سائر الآحاد في الدلالة على التعدد فينبغي ان يعتبر في
الاثنين ايضا فافهم **قوله** ويقول في الحواشي المتداولة وتقول انت
وقد صرح بذلك انت اشارة الى ان تقول صيغة المخاطب ويحتمل الغيبة
بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان
شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول **قوله** وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبته لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته
بالحال وتفسير الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بعض واحد من
تلك العدد من غير بيان مرتبته لقال واحد الثلثة او الاربعة وهو
ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثاني حالي غيره لكن **قوله** اذ لو قصد مركبة
لا يتيسر اشتقاق اسم منهما بتفصيل حادي عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ
اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبة وسنذكر له وجهه **قوله** حكم
اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز
قوله ومن ثمة اي ومن اجل التعبير اختلاف الاعتبار بين الاول والثاني المراد
ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفصل وهو التصيير من عدد اقل
الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو
اقل منه مرتبة واقتصر على ما جاء للفصل منه اذ لم يوجد معنى فعل الا بعد
ان يشتق من فعل لكن من الاثنين الى العشرة فانه جاء من تلك التسعة
الفصل على حد ضربه بمعنى التصيير الا في الاثنين لانه حرف حلق فانه جاء وحده فتح
ايضا ولم يجاوز دون اثنين لاشتباهه حقل وما فوق العشرة لامتناع
استقراء اطلاق الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعل فهو
اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة مشتق من ذلك العدد **قوله** ثالث
اثنين بالاضافة او التنوين والاول مثال الكثير بخلاف سائر اسماء
الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر فلذا

في الرضي

في الرضي **قوله** اي عدد باعتبار حده اي العدد المأخوذ منه فالاضافة
لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعضه
عدد اخذ منه الثاني لاشتراك الكل العدد **قوله** والا يلزم جواز ارادة
الاول من حاشر العشرة لجواز ارادة المبتداء والمنتهى من حاشر العشرة
لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار بعدا وينبغي ان يقول والا يلزم
جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا **قوله** فيعرب الجزء الاول
ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس آخره حرف علة
او ما آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب

بحث المذكر والمؤنث

ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب **قوله** المؤنث ما فيه الخ يخرج عن تعريف
المؤنث المؤنثات الصيغية كهذي وتا والتي وانت ويدخل في تعريف المذكر
ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله انفسر ساحة بيان الاحكام
لانها غير مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم
اطلاق المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامته اي علامة التأنيث
التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتي للاربعة عشر معنى فصلها وحققها
الرضي في هذا المقام **قوله** او ممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف التي بعد
هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها
منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة
نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي
الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف
مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكتاب وتقييد الحرف بما هو
للتأنيث يستلزم الدور كما عرفه في قوله وعلامة التأنيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والحق
على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها **قوله** ذكر في جنس الحيوان
احترز بقوله هو في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه
يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها بحقيقي **قوله** وان اسند

الفصل بلا فصل كما هو الاصل حتى يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالة
ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفصل ايضا المتعرف فلا يرد نعم المرأة ونعم
المرأة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث
فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث
غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم
المذكر الذي منع الصرف والجمع بالالف والتاء فيجب ان يستثنى ايضا
اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء وفيه عند ابن
السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال
الامام احمد رحمه الله بالقرآن على غلة سليمان عليه السلام كانت انثى من مشكلات
النحو فاحفظه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند
زيد ضاربته هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل
كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم انتم قوله
فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز الحاق تاء التانيث به فيجب ان يستثنى عنه
بنون فانه لتغيير ابن فيه صار كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله
تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها
ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي قوله
غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تغيير قوله غير الحقيقي بمؤنث
غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم لفظ
غير العاقل فتامل قوله اي مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق
على سلمون وسليمات فقد شد لي بهذا التقدير اشكال رباشكال قوله
نحو الشامي لو اعتقد فيكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء و
النون فلم يكن مثنى البلد مثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك الالفاظ حتى
لا يقال مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير

بحث المثنى

للتنوين

للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم
فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه
على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون
ملحقات فاحفظه قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه
من كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او
التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف
لا وليس الغرض عن الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل
عن مجرد الحاق الالف او الياء قوله اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير
المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى
شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الا سد بل
تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية
باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي
ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له
اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وجعل
ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد بقوله مثله
ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا
كلام الهندي وتبعه الشارح وليس كذلك لان هذه الارادة
بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه
اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل
الاكثر وبهذا اظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي
قوله وما في آخره الف مفردة الخ احترز بقوله مفردة عن المفرد بهمزة
فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف فانه لا يصير
زيد بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله وسمي
مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد

الآخر بالنظر الى اخذه من القفص بمعنى الجنس لكن ان جعله من القفص
كقنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور
يقال قصر ككرم فهو قصير وقصرة كهمزة جعله قصيرا كذا في لكن من الشا
القاموس **قوله** او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالآن في
سمي بالى الالف في الاسماء العربية البناء كمتى وعلى والى واذ الاطلاقا
عديم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا
حققه الرضي فجعل الى حكما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم
يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء وفان
الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة
ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء **قوله** بان
كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون
لامالته سبب سوى ما كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت
قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك
ما قراء اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء كالكتان الحسن القراءة
جمع قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمع
قراؤن وقرارى كمصابيح **قوله** لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل
والمفتاح واللباب لتب في التثنية فعبارة المفصل هكذا وما في آخره
همزة لا يخلو همزته اما ان سبقها الف او لا فالتي يسبقها الف على اربعة
اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة
في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب
واوا لا غير كحمراوان والقياس في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث
قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة
عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق
كعلباء ورخص في القلب وعبارة اللباب توافق ما في المتن هذا

كلامه

كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح **قوله** غيرهما وقع في شرح
الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه
نحو الكسائي فلا ينبغي في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من
الشواذ الخارجة عن القاعدة **قوله** ان لا يحذف من آخر المثنى اي من
آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى
ان يقال ان لا يحذف من المثنى **قوله** الجموع ما دل اي اسم دال لا يخفى بحث الجمع
ان سلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمتي مركب فالمراد بالاسم
اعم من الاسم حقيقة او حكما وهو مركب عد لشدة امتزاج بين اجزائه
اسما واحدا واعرب باعراب واحد **قوله** على جملة احاد وقيد الاحاد
بالجملة لئلا يوهم ان استعمال في هذا التعريف كاستعماله في تعريف العدد
في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طايفة طايفة او اثنين اثنين
او واحدا واحدا فيدخل في حد ما دل على احاد نحو رجل ورجل ورجلين
هذا ولو اجري الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله
بحروف مفرده لكن يبقى التثنية **قوله** بحروف مفرده اي بحروف هي مادة
مفرده ومادة له ايضا فالقيد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى
المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال لان الهيئة ايضا لها مدخل
في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق
فيه كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة فانه
يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان
فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال كما في الحواشي
الهندية الا المراد بالاحاد اعم من احاد الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا
كنسوة في جمع امراة فليس شيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد
حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى
ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري
قوله خرج بقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس الخ

المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله مادل اسماء الاجناس قوله
كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او مادون العشرة
كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص بنحو
باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم
جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ولا يخفى
انه يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له
من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ايضا ولكن ان
تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله
على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع
عند البعض لكن ما ذكره الرضي من التوجيه اصح واعذب ولكن ان تجعل
تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب
عليك انه لابد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع
قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل هو جمع جمل وباقر
اسم جمع بقر على ما في القاموس فكانه اراد بقوله جمع اسم الجمع او تكلم
في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله
فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح
المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع
المذكر الصحيح قوله اى آخر مفرده حيث انه يصدق على رجلين ومسلمات
قوله باء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق
في شأن الياء المقدرة قوله حذفت ينبغي ان يخص بالياء المذكورة
قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه
ثم يحذف لالتقاء الساكنين ما بين علامة الجمع وبينها وليست
هو حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين
الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين
الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اى آخر الاسم اى جعل ضميرا كان لآخر

الاسم ولكن ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف معنا حذف بالضمير
الراجع الى الآخر يدل عليه قوله اى الف مقصورة ملفوظة او مقدرة
وقد نبه المص على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث
مثل بقاضين دون القاضيين وبمصطفون دون المصطفون فتامل
قوله وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه
واللفظ رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر علم
يعقل لا نفي تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه
ليس راجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه التذكير
مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما لتذكير الراحل
عن كون الكلام في المذكر واما لتنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر
بمجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذا ان عذر ان
بارد ان لا يبرد قلب محرور قاله بنار الاغتباء وقال الهندي في فائدة
فائدة الشرط انما هي في جمعا المذكر دون انه كانه قال شرط
ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا احاضا وغنى بقوله بجمع المذكر
السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث
وكيف لا ولم يعلم هؤلاء الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم
الى وعشرون مثلا فلو لم تندرج في جمع المذكر السالم الضمير اليه
كما ضم الو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر
عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اى فكونه مذكرا اشار به الى دفع
اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من
الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع
الى الاسم فبقي الخبر الجملة بلا عائد الى وله يجئ لهذا الكلام معنى كما
لا يخفى على الناظر الا معنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا
علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعتبر خبره الشرطه وفيه تقدير

ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر المبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو
ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعاقل بمعنى الكون
مذكرا والكون عاقلا وليس في العبارة ما يقتضيها عند رجح والثالث
الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا وفي الاجوبة في السعد ولم
يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل المبتدا معنى الشرط والجزاء خبرا
عنه وبه شرطه بتقدير قوله فذكر علم يعقل يقولونا فهو حسن لمذكر
علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا او لانه حكم الرضي بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد
الرجوع مع انه صرح الرضي بحذفه في خبر المبتدا او وما اشار اليه
من الجواب سوا ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير
ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله
مصدرا لانه يتضمن بجعبه الحيثية اي فذكر علم من حيث انه علم
علم فيؤول الى كونه مذكرا علما يعني انه لزم الفاء الشرط المتوسط
بين المبتدا او الخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الشارح
انتصاصه بالشعر بل بسيبويه منع الشاذ لما او رده الرضي
من غير سند موثوق به قوله يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر
العلم هو اللفظ فهو صفة بالعقل وصفه مجاز عند اوله قوله نحو
اعوج للفرس في القاموس اعوج علم فرس لبني هلال تنسب اليه
الاعوجيات لانه كنده فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار
لبهم هم من بني آكل المرار وفرس لغني بن اعصر هذا كلامه قوله
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر
نحو خلو عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وحبلى وقد تقدم علي
رتبكي ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة الصفات غير علم
لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل فجعل

التذكير

التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره
الشلبي من ان مناط الغاية الوصف دون قوله مذكر لا تستقيم
عنه قوله يكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى
ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا
والا لكان الكلام متفقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد
عن التاء والتزم صحة جمع حائض مثلا بالواو والنون واستدرك
قوله ولا يكون بتاء التانيث قوله اي مذكرا غير مستو في صيغة
الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر و
المؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل تشابهها
بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس
الحالة لا الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل الناقة و
الانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يستثني عدم
جمع مثل احمر وسكران بالتعون بالواو والنون باخذها كالاسما
في عدم استوى المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افضل التفضيل
بالواو والنون بانه لعين نقصان عنه حيث لم يجاوز في المظهر
قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال
ندمانا بالواو والنون ولم يرض به الرضي حتى قال من قال به
فقد قاس من غير مساعدة السماع الشرط الرابع ان لا
يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه في هذه الصفة
بتاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسلم من العبارة
السابقة لان ضمير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو
قال لا يستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واتب الصدق

بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة والشارح رح فسر العبارة على ما اجابه المنصنف ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التأنيث قوله ويحذف نونه اي الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده به بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون قوله فان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث الملفوظة الاخصر فان يكون بالهاء قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر في الالم سبادر لخروفلك اذ التغير اعتباري خارج عن المتبادر الان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق مرجع المتبادر في الاول دون الثاني بمعنى ان التغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا يكفي في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن يكفي فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للسكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار

يعني عنه اشتراط التذكير وعدم التاء وفان العلامة تستوي فيه المذكر والمؤنث صح

بحث جمع التكسير

الامور

الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه فالاوجه يقال المراد تغيير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء وعم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغيير مفرده بتغيير آخره لا بتغيير صيغة لان ما يطرأ الآخر لا يغير الصيغة نحو لما تغيير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغيير آخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سواد ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل انه جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او وحال او موصولا او شبه حالها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور بين النحاة فلا غرابة في التعريف قوله وانا كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا نكتة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتأمل قوله سماعي اي سماعي لم يرد ان باء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا او حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل بنص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي

بحث المصدر

في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين
اعترض عليه الرضي بانه فليطرد فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يطرد في اسم
الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه المحقق
بان القول بالاستتار في اسم الفاعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في
الذي لا ينبو بان عنه والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله حلو لم
فيه لا لبس بالحذف **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر
في العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله
الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا لمحله
ايضا عند الاكثر **قوله** فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم
مقام الفعل بقرينة ما سبق قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جائزا او واجبا
قوله ان يجوز فيه الوجهان ذهب الى كل جمع نحوي قد ذهب الى الثاني
سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة
الفعل لا لتاويله بان مع الفعل فيجوز تقدم معمول مفعول المطلق
عليه صرح به الرضي **قوله** وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية
قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بيع
هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه
ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص
بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقدم المعمول يختص بالقسم
الاول **قوله** من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ
على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي
للفعل ومما يجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى

اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب
يضرب وان كان السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من
الفعل في الفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به الراجع الى
الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه
صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة
مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي
الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي **قوله** موضوعا
ذلك الاسم لمن قام الى آخره نبه على ان لام الجارة صلة **قوله** مشتق
يتضمن مع الوضع ولكن انتجعل للتعليل ام لاجل افادة من قام به
الفعل فيستغني عن التضمين **قوله** اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي
ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء
واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد
التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل
مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للمجموع لا لمجرد من قام به الفعل
وهو المتبادر من عبارة ما قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد من
التعريف مثل زيد مضارب عمرا او مقرب من فلان او متباعد منه ومجتمع
فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر
ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف
بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين
فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة
اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه و
كذلك الاخير معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما

مقترب بمعنى قيام قريب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما
قوله لا يقوم باحد المتشبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لابد
ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة
الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين
فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما اجاب به الهندي
من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف
اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب
مثلا ليس باعتبار قيام الضرب بين فتامل قوله قال المص في شرحه لى
المص او التعريف قوله وان يكون قائم به تمام الموضوع له الخ فيه بحث
لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته
طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول فهو يدل على الحدث مع زيادة الا
ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه
في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة
والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في
المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الخ يرد عليهم مع ما اورده ان اسم
التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به المص كما فلا
يخرج به اسم التفضيل راسا قوله وجعل احكام المثنى جميع المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المشتق والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وقد يذكر لكن لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى
والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة
فصرح بان وراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل
وتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره ههنا بما
اخرجه مخرج التعسف كما ترى على زنة فاعل قال المص وبه سمي لكنه قلائل

فلم

فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له
مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا
لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا احوت اسم الفاعل بحكم
المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان و
اسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله
تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى ان الماتي في الآية بمعنى
المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان
وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا للوعد بمنزلة
الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند الماتي الى الوعد قيل
ببيان الصيغة من وظايف التعريف وقع في الضو استطرادا اقول
ببيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام
النحاة انه اشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى
الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا
كلامه اقول قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة
او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة
او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة
احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يعينه
عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام

استقبال في المعنى من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على
صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب وقد دل ما سبق
على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي
الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به بانفسهما وقد يقويان باللام ويسمى
لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل حتى اسم الفاعل الثلاثة نحو
في هذه الافعال يكون التقوي بالباء الجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال
علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال
لزيد ضربت كذا في الرضي كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان
الثلاثة تعمل بالاتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما
مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها
زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة لغة
كالزيادة التفضيلية يبعد الاسم بسببها عن مشابهة الفعل فكيف
يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة الخ لا يبقى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الآن يعتبر
قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة
لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل مشابها بالفعل
واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العامل في معموله بنصبه
على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بحث اسم المفعول
بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان
حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما اطلاق العمل
محل قوله مع التعريف فحل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل
تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي
حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله

اسم

اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذا
المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره
المصنف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في
باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه جرى على ما قال
لمن وقع عليه شكل يخرجهم مضروب له الآن يقال الاستعمال على خلاف
على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب بمنزلة المفعول قوله في العمل
اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله
اي اشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا الكلام المتقدم مبين
لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل
ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط
ايضا من امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج
حذف النون مع العامل والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق من فعل
لازم الخ كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو
عليم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان
المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ بحث الصفة المشبهة
اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تعبير
المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا يتهدم
به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد شطر
على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
في غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في
التسهيل وانه يجيء على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة
المبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان
والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثي المزيد

شجاعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي

فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الآن يقال يحتمل ان يكون
مع ذلك في غير الثلاثي قبيحا بل يكون مقصورا على السماع **قوله** و
يعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة
المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاستمرار واعلم انه يرد
عملها على فعلها فانها تنصب لشبهة بالمفعول دون فعلها **قوله** وهي
كلا من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
للمقو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف
اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها
الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن خيم هو بعد ده فيلزم كذب قوله
متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام
بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن المتنع وزيد الحسن
الوجه غلام بالوجه في القبيح **قوله** والمعمول في كل واحد منها وجها
قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفي في مباحث
النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه
بل بيان انه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه فلهذا بين
اعراب معمولها دون اعرابها **قوله** وحسن وجه عطف على حسن الوجه
الى وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا للوجهين فانه لابد
في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح
وهذا انما يتوجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلاثة ما يحتمل
صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعمول الصفة
من حيث الاعراب فلا **قوله** اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق
كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع
الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الواو
بفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب
زيد

زيد **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجوههما
مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون
ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه **قوله** لاشتماله على
زايد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون
زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن ضرب
وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن
وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد
ضرب ابنه في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل التعيين
الابن وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه الى فيه انه لم يقبح نعم الرجل
زيد والفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه وهما سيان في الاشتمال
على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن
الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن
الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن
وجهه **قوله** لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل
والتباس البدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي
فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون
فيها ضمير وان كان للاضافة الى الضمير او التشبيه بالمفعول
يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع
حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله
كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار
الضمير كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما
بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر **قوله** فتؤنث انث الصفة

جعل مؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل
الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة فما ذكر
من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الى رح الاستقبال
صرح به الرضي **قوله** وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة
نحو حسن الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي **قوله** لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي بموصوف
بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء
ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على
تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاحق ان يقال لمتصف
بزيادة على غيره ان معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا والمراد بغيره غير محله سواء كان المغايرة حقيقة او
اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** في ذلك
الفعل يعني اذ الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره
فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد عن التعريف فانه مشتق
لموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لا
لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم
من ان يكون لمحل ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير
ثبوته كما في زيد افقه من الحمار **قوله** وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف الاحاجة في الاخراج
الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم توضع
لمكان او زمان او الة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي
في كون التعريف مانعا بالم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل
كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له فلم يخرجه لانه

بحث اسم التفضيل

موضوع لموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف
بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب
ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة
المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه
للاستغناء عن الذكر بالظهور **قوله** وسواء اسم التفضيل من حيث
صيغته قد تغير الصحيح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بحمل وهو بتقدير صيغته لانه الجادة **قوله** وفعلى المؤنث
لا وجه للاقتصار على المؤنث ليتم كلام المتن لان له تثنيتين
وجمعين ايضا **قوله** خير خير فيه خير وشر فكونهما في الاصل اخير
واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر تحت شيئين لانهما في الاصل
بب اخير واشر بل نحو ـا وشر على مقتضى قوله وفعلى المؤنث
وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى
للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واخر
للجميع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمعنى **قوله** وشرطه ان
يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي حيث الثلاثي بالحدث بقرينة
التعريف ليخرج نحو ابدى وارجل من البيد والرجل فانه لم يثبت
واحتمل الثاني بمعنى اكلها من الشكل واولا لانهما شاذان
وتقييده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال
لا من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من
الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير
لازم للنفي لعدمه من ما نبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اغرب منه امس اقول قد اجتمعا
الافعل تصدق من الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف
بزيادة في الفعل فلا يشتق مما يقبل حتى يبقى حدثه عن
شيء لانه ح يخالف فعله فان فعله للنفي وهو للاثبات

[illegible]

مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا ما جرى
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما جرى فيه لولا انها
الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة محل نظر **قوله** ليس بكونه
ولا عيب ينبغى ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البليح بمعنى كونه الحلى حسن
غير متصلين ابلح للتفضيل بل الصفة قال الكوفيون يجىء من البياض
والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ
ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن **قوله**
وعوف القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين **قوله** فان فيه
غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى
الموصوف بما ليس بلون وعيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى
المجرد بل اخص منه **قوله** ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن
هبنقة والظنه سهوا صحح الهندى هبنقة من غير ابن وقال فى القاموس
فى القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد
ابن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة وتحرك جمعه
ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق
لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام
والكعبة شرفها الله لانه كان تعلق الودع فى ستورها وذو الودعات
هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه
احد بنى قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش
بجد ولكن هبنقة • هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا
للفاضل الهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى عقله من مثله
لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه والعجب منه انه ليس
ما نقله عن الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح
فيه كما هو دأبه **قوله** ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
الاول ان يقصد بعد للمانى اخرا واسما كما فى الدنيا والحلى اسمى للخطة العظيمة

مسئلة اختلاف الكوفيون والبصريون فى مجىء افعل التفضيل من البياض والسواد

اخرى
القيسى او طفيل شيبة بن الوليد

او لم يخرج

او لم يخرج من معناه نحو آخر بمعنى غير فنحو جاءنى رجل آخر واعلم ان الاصل
من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول **قوله** واما قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية
للعهد فلا مانع لاجتماع لام المبيح من ومع ذلك فليل هربا من صورة
اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه والحذف مع الافعل الذى خبر غالب ومع غيره قليل **قوله** ويجوز ان يقال
فى مثل الله اكبر ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر من كل شىء اورد عليه انه لا بد
من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير متمكن
منا فى التنوين وينتقض بالتعويض فى حجاد عند من جعله تنوين العوض
على انه لا مانع من البناء على الضم كما فى قبل ومع اعلم انه ربما يجىء بعد
اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه وليس بمفضل عليه
لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد الشارك مع المفضل عليه
فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار
نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل
زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز
والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه
فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا
عن الوجوه الثلثة بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا
عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شىء
اهون عليه تعالى من شىء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل
اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل
من **قوله** احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اشتكل حمل
القصد على المعنى الذى هو المقصود واجيب بوجوه احدها حمل احد
بحذف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعلها ان يقصد بحذف
الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله بحذف المضاف

لان القصد التابعة والمعنى لاسم التفضيل فلا يجيء احدهما حل الآخر ٥

اى ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة
بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى
انه تكلف بل تعسف **قوله** باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم الاولى فى ضمن
ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار الى بعض
كان **قوله** لانه وضعه لتفضيل الشىء على غيره لا يخفى ان هذا الوجه
لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم
الثانى من الاضافة **قوله** مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس
كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به
الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد جميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا
مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه **قوله** ويضاف للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة التوضيح
يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص
وقوله نحو قولك نبينا عم افضل لم قال نحو محمد افضل البشر حيث يراد انه
افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر **قوله** ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء قرينة وجه كون
الاستثناء وقرينته ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه
بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه لا بمعنى لا يعمل اصلا
فى المظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى هذا المظهر لا يتصور الا
الا بالفاعلية وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا اشتراط اطلق
المضمر والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل منه وما ذكره
من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر

انه

انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر اثر العمل
فى لفظه والا لجاز عمله فى سائر المبنيات **قوله** وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا وبما حققنا لك ظهر لك انه ينبغى ان يراد
بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا او نظيره قوله رافعة للظاهر
فى تعريف المبتدا فانه يراد فيه بالظاهر الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا
فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ
الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان شئ الخ فانه
ح يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا
يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ
ما ذكره من الدليل لا يخص بنفى عمل الرفع بالفاعلية بل يجرى فى نفى
عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه التخصيص الدعوى **قوله** ولانه لما كان
الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع
وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا وفى اللفظ لشئ الاولى ان يقال اذا كان
اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفا سببيا لشئ ولا معنى
لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعل
لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعنى لا شرط اصل عمله حتى
لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه
للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه **قوله** وهو
فى المعنى صفة لمسبب قال الرضى الاظهر الاشهر فى اصطلاحهم تسميته
المتعلق سببيا لا مسببا وقال المحشى الى تغير المشهور للتنبيه على
صحته وتحققه وعلى تغير المسبب لما جعله سببا ولهذا يقال للواجب
مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات
وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكونا

بحث الكحل

في المعنى للسبب الواقعي بل يكفي ان لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان
جعله او سقيما **قوله** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على حال فحوى المص
يخرجه عنه نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه اسما
ينبغي ان يتعلق السبب ولا يغير غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول
بل بغير بغير تقييده السابق بالاول **قوله** مفضل ذلك السبب باعتبار
الاول الى اخره اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار
بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى
اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست
في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال
جلست في البلد في الدار فبدل البعض من الكل واجاب بانه
قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني
حال من قوله على نفسه **قوله** والمساواة اتيا باعا مقام المدح هذا البيان
يقتضي ان لا يكون المقصود منه المدح وحمل اسم التفضيل المذكور لا يخفى
بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع افادة اصل الفعل
سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في
المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه لعل الثاني لعلام
اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه
يجري في الجميع وان لا يجري بعضها ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل
البيان فتامل **قوله** وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى في ذلك مع وجود من التفضيلية
اذ لا يبقى وجه لذكرها **قوله** فان قلت لكان لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي الخ فان قلت هذا السؤال لا يقتضي زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء
كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤول عبارة
الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى للزيادة مع للسببية حتى يجمع

التوجيهين

التوجيهين السابقين **قوله** يعني احسن وهو اجنبي لم يفصل الفصل
بين العامل والمعمول باجنبي لان الفصل العامل والمعمول الاجنبي
بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص
عليه الرضي **قوله** وهو تقدم منه في عيني زيد على الكحل اشارة الى شبهة
نقلت عن المص من انه لا يتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين
العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم
عود الضمير الى ما لم يذكر لفظا ثم رده المحشي بانه لا فساد في رجوع الضمير
الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر
لكونه مبتدأ متقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العلامة
ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكر المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع
الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا
لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الكلام على
فوت المرام **قوله** مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
الخ هكذا ذكره المحشي ووافقه الشارح وهو ما يقتضي منه العجب لانه
كيف يجاب عنه بهذا القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل
الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله
وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور وايضا ورد الوضع
ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كما يقال رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب المحشي بانه لم يسمع
وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف
المعنى التفضيل فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا **قوله** ولو رفع لفظ
العين لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب
وان كان لا مانع منه قياسا **قوله** وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان

ساكن

عليه قبل هذا التعبير الا ان اصله من كحل عين زيد الى رد على تقدير ذكره
الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا
تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا
كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار من وجه متغايرا اما
بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير
من كحل عين زيد فانه يمكن التقدير منه في عين زيد بحذف مجرور من وجار
العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب
الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف الجار وابقاء الى رو حذفا
كلمة في وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل و
المفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة مم بل يكفي كونه كذلك
بحسب المآل والصورة بان يكونا مرجع المعنى الى ذلك ولا يكونان
في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل
والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الاشتغال الى الكحل المفضل
عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل **قوله** ولو رفع العين لم يلتفت
المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا **قوله** وتقول
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد اثر بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي وصاحب
وما ذكره هو ان قوله لعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل
بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت
كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها
الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح
المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد
لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة
على عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين في حسن الكحل فيها
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة

حالشار

فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد
اما كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع
اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل وحسنه و
واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود
على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو
المماثلة مع الترجيح فيكون النفي معتبرا فيكون ابلغ واعلم ان المماثلة
ان الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان
لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين
زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال في هذا
التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تقول ان يجعل
معنى قوله فان قدمت الخ انك ان قدمت ذكر العين وجب ان يجعل
احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى
حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل
عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فيهما اعمال
احسن متحققا نظرا الى تقدير الكلام **قوله** لانه كان في مقام بيان
الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال منه بذكر
المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره **قوله**
اسم جماعة الركبان بعض ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتي
من جعل سائرا صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره

ولا يجيء صفة بخلاف الجمع **قوله** وسار ربا من السرى واصلها رجلا من السرى ايه
على ان يكون صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا سار ربا الى الهلاك على
ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه **قوله**
فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وحال احتمال
ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن وهو نفى الظن ابلغ
من نفى الرؤية البصرية والعقلية فتبصر واعلم **قوله** واو مسوب
لكثرتها جنبها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع
الطريق **قوله** والحال ان الاولى جعل الواو حالية وجعل اعتراضية
وما ذكره اظهر وان قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما
رأيت ليفيد انه ما رأى ولا يرى قط لانه لو قال مثله لم يثبت الحكم
منه بانه لا يرى قط فتأمل **قوله** فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة و
انما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه
كما فعل ذلك فى قسم الاسم والله تعالى اعلم **قوله** اى نفس ما دل بعض الكلمة
بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو
انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه **قوله** اعلم ان الفعل يشتمل
على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه
يشتمل على اربعة معان رابعها نسبته الى الحدث او النسبة بالزمان وهو
ايضا معنى حرفى غير مستقل **قوله** ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معين ولا شك انها على التعيين معنى حرفى لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل
ذكر الفاعل واما على الاول معنى يتعقل فاعل يتعقل فاعل ما اجمالا او
منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظير لفظ
الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق متعقل اجمالا منفهم من
غيره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف المفصل على المطابق
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما **قوله** ولما وصف ذلك المعنى

مبحث الفعل

بالاقتران

بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة
عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج
الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
به الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند
اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة
الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف لعدم
صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** جزؤها
وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا
بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد فثبت الحكم على الجميع لان الحكم
على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء نحو جاء الرجال اى كل واحد وكذا
جاء فى جميع الرجال **قوله** والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال
المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى اصل الوضع
منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية **قوله**
او لتقليل الفصل فان قلت المراد بالفصل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفصل
الاصطلاحى او تخفيفه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل
قلت كانه اراد الفصل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفصل تقليل
مدلول الفصل الا ان الظاهر ان يقول وشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه
بالضمير فتأمل **قوله** لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع انه كما
صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص **قوله** لانها وضعت الخ ولان
الشئ ما لم يختص بالشئ لم يعمل فيه **قوله** واما يختص به لحوق تاء التانيث
اى الساكنة وبهذا اصح قوله والصفات استغنت عنها الخ **قوله** لحوق
نحو تاء فعلت الاحسن ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت وفعلت ويستغنى
عن قوله ولحوق تاء التانيث الساكنة والاولى ان يقتصر على نحو تاء فعلت بالضمير
البارز المرفوع مطلقا والاخفى بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه كلام الشارح **قوله** اى بحسب اصل الوضع [illegible]

اى سواء كان تاء متحركة او ساكنة [illegible]

الكلام حرف التاكيد لانه قال المحقق التفتازانى
والسيد الشريف ساقطب بجره التاكيد مع ما ذكره
صاحب الكشاف فى قوله سابقا [illegible]

عبد الله

مبحث الماضي

فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن **قوله** قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لايجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر ولفهم مخاطب آخر لزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لوكان منشاؤه التباس التقدم بالذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق حدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ماد آل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولايندفع الشبهة الا بجعل لفظة قبل ظرفا متقدم بان يقال ماد آل على زمان متقدم على زمانك

مبحث المضارع

قوله يبنى على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو دابه **قوله** كونه مع الاسم مشتركا الخ لايخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نايت داعي فلذا اشبهت بهذه بامر حروف نايت ولو جعلت بهذه باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل يفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة **قوله** فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب **قوله** مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب **قوله** اي لا للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد يعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير **قوله** واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا **قوله** غيبة اي حال كون المؤنث الخ يمكن جعل غيبة مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها وتوقفا المصنف في الغائبتين

لكان

لكان اخصر واظهر **قوله** ولما كان هذا الكلام في قوة الحد فيما لما يحتاج على عبارة الماتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لايعرب غيره مطلقا ولانه لا يفيد انه لايعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال صاحب البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع فيكون المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون انفصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل يتعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الضمير حيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين **قوله** واعرابه رفع الفعل ضمة او نونا اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل **قوله** فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث **قوله** وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو دحرج بلا شبهة **قوله** المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب ثم جمع نحو تضرب وتضربين **قوله** متصل به نحو يضرب وما يضرب الاسوفانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لاحاجة الى قوله متصل فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به وذلك ختام مثل **قوله** للتثنية الخ لاحاجة الى ذكره هذه القيود لانه

ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا انه للتثنية والجمع والمخاطب قوله
والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالمراد الجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذا صرح قوله قبلها
بعد والمتصل بعد ذلك بالنون وحذفها انا لو كان المشار اليه بذلك
شاملاً لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون
في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيده في المعرب لان السكون لا يكون
الا لفظا بخلاف الحركة وهنا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا
وكذلك النصب واذا دخل على المضارع والجزم قد يكون بالسكون
تقديرا اذا حرك المجزوم لالتقاء الساكنين نحو يضرب القوم قوله مثل يضرب
شان الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للاعراب حتى يكون قابلا
والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فانه جاء لجهة
قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سابق كلام المص ان
قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يقابله تفصيل الصحيح
لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد كما نبه الشارح
عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المص بقولنا مثل يدعو ان
ويدعوان الخ بدل يضربان وتضربان لكان اولى قوله اسقط
الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين
للسقوط قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل
الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من
كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الناقص قوله حد التجرد
لم يقيد التجرد في المضارع وقيده في المبتدا حيث قال هو
التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدا
والاسناد الى الشيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج الى
التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف

المضارع

المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرد
غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارة المختار من بيانه لاقسام م
المضارع انه لم يجعله الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان
المنصوب منه وينتصب منه بان الخ وفي بيان المجزوم ويجزم بلم
الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر
منه انه لم يجعل العامل التجرد وان قال ويرتفع اذا تجرد لان
تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب
الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان لا بد ان يدخل عليه ناصب
الفعل والجازم حتى لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما
لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم يخفى
في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة
والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثر مم
اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب
لا نقول صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي
لانا نقول هو مبني في الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف
نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون
الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل
اصله لا ان يرده ان لا انا تضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس
بكلام بخلاف لن يضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة الخ
معناها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد
النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد الفعل نفي التاكيد
فاحمل على النصب ليكون آخر الفعل على صيغة يكون مع النون
ولا اختصاص لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى الخ
ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع

في التنبيه قبل او انه فان المص سيفصلها فحمل ما ذكره مقام تفصيل
المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى
الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد نفي
لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان
لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك قوله اي
المخففة صيغة هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وفيه صار مقابلا
لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي
المخففة المأخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسب
وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة العبث
خروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف
ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد الحصر قوله على غلبة
الوقوع اي كون جانب الوقوع على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع
غالبا على عدمه كثرته كما هو المتبادر [illegible] مطلقا كما قيل
ولا [illegible] الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونه جوابا وجزاء وهما
لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان الجواب لكلام القائل لا
يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز
ان يكون ماضيا معنى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاء
ان حصر ما ذكره [illegible] فالوجه الا يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل
في الحال الذي هو مجاور للماضي الذي هو مبني الاصل قوله واذا وقعت
بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد
الفاء والواو وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف
العطف لا انهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين فتدبر قوله
فالوجهان جائزان جعله جملة ابتداء او فاعلا الا ان حذف الخبر
اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف
الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق

ان يكون

ان يكون تقديره فيهما الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنقل
الى زمان التكلم الاول سواء كان او شرك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي
للسببية لا لاجابة لتقييد كي بقوله للسببية سيجاء وقد علم معناها
قبل ذلك لكن تقييده الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع
فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل
اذا كان بعدها [illegible] قلت كانه اراد لا يشترط في حتى هذه
ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبله او متصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى
قوله كما تقول كنت سرت حتى ادخلها اسير ماض قبل المضارع لا يحتمل
المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر
اسير ماض فيحتمل هذا المثال الحكاية الحال دون واحد من الامثلة
المذكورة السابقة لذلك في كلام المص قوله كانك كنت في زمان الدخول
[illegible] هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الداخل
على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكي
من حيث انه حال [illegible] في نظر السامع [illegible] قوله لانها علم
الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله
وهو لا ينافي الحال الان [illegible] ينافي افادة الحال فلا يصح ذكر في مقام م
افادته كما توهم بعضهم وجه انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون
لزوم المبتدأ بعدها قوله لحصول الاتصال المعنوي خلاف ما يقتضي
[illegible] وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها ها
لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الا ان يحمل المثال تحقيقا او حكاية وهذا اكتفى المص به فجعله مثالا
للحال تحقيقا تابعا حال التحقيق قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول
فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا
للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون

متيقنا ح

فى تقدير كان سببا ومفادا ان يكون فى تقدير كان سببا متيقنا الى
غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصح السببية فجعل ما تم الوضع بمجرد
انتفاء الشرط صحة التأمل **قوله** فبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر
فى صورة النصب لبس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدم متعلقا
لحتى يلك ان تقديره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالوضع على ده
قوله فعولها ابهم عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده فى نفسه وبالنظر الى
سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه جعل
اليه ما ذكره انه اذا عطف على شئ وسبقه قيد يشارك المعطوف
والمعطوف عليه فى ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه
قيد فالشركة محتملة **قوله** اى ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما
كان فعل الله تعذيبهم فتأمل **قوله** والفاء التى ينصب المضارع بعدها
بتقدير ان تقدير ان جعل الجزاء الفاء جملة محذوفة المبتدا اولا
ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فيقدر ان والاولى
ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية وقد نبه
عليه الشارح **قوله** وهو النفى المستدعى جوابا وصف النفى بما يكشف
عن كونه فى معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب
بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد
المنتزع من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة لا يمكن العطف
على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء او يدل على ان الفاء هنا بعد
عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف
بينهما شئ ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد
السببية فى زرنى فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل بما ارتفع
توجيه التفصيل الآن فيقال ح يكون هنا وضع الفعل موضع المصدر
كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه **قوله** والحق بالحجاز فاستراح جعله
لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا ليكن

منى

منى تنزل وافى بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن
الضرورة وهو ان يجعل ما تنزل والحق فى معنى الامر اى لا تنزل ولا تلحق
فتستريحا **قوله** واو التى ينتصب الى الكتفى منها بتقدير متعلق الظرف
ولم يقدر المبتدا او وقد احسن **قوله** اى يشترط ان يكون يعطى الى لا يخفى
انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون
فى التركيب معنى الى ان فتقدير ان ليتم اللفظ الدال على الى ان **قوله** اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا فيه الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان تضرب
زيدا فتشتم فانه ح لا تقدير ان لجواز عطفه على مدخول ان ونبه بجملة
ان ونصبه السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى اكل انسان ونحو فانه
يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون
المعطوف عليه فى اعجبنى ان تضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه
هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف **قوله** ويرد عليه انه
كان المناسب ح ذكرهما مرتين ويمكن ان يجاب عنه ان العاطفة فى
تقدير على شيئين احدهما الاحتراز عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك
الجمع فيه فقدم اولا الخصوصيات بشرط لينضبط وفصل عقيبهما
شرايطها فهذا الثمرة العاد بذكر المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم
احتياجها الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا
اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة
المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو المتبادر
من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين
بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل **قوله** ويجزم اى المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى اضاف اللام لانه
نكرة فى نفسه للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة
والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق بالمشهور ان يكون الظرف

ولاستعماله في النهي حالا الآن الانسب بالمعنى تقدير الموقعة مما جعله
ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ **قوله**
احترازعما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء منهما **قوله**
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا
والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف كقولك لا تضرب وتغتسل **قوله** وكلم
المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات **قوله** المجزوم
بها فعلا اي قد يكون كذلك كما ستعرف **قوله** واي وهو ايضا مما يجزم مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه **قوله** مع كيفما واذا فانه
فكيفما شاذ واذ لكونها من كلم المجازات كالجزم شاذ **قوله** ويختص اي
لما بالاستغراق فلا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون
تركيبا لا يركب لم وما **قوله** وكان ذلك لكونها في صلة قوية بين العامل وكونه
فيه لا يجب ... وان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم وتقوله
وانا مدخول انا لم اضرب **قوله** ولا النهي لا يجب اضافة العلم وكانه ذكر لا و
جعل النهي من قوعا مستقبلا لكنه لا بمعنى لا الناهية **قوله** لسببية الفعل الاول
لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فلا يبعد ان
يفسر الكلام بافادة سببية الاول وسببية الثاني فكان المعنى اراد
جعله سببا في نظر انه طلب وذلك ليس الآبا لا فادة فيا لهان المراد
لافادة سببية الاول وكان ان رجح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد
عن التنقيح **قوله** من حيث تبنى على الاول الخ فقد تبنى كذلك ولما اذا كان
الاول سببا واما اذا كان ملزوما غير سببية فليس الامر كذلك
والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم **قوله** لتحقق
تاثير حرف الشرط فيه اي تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا الماضي
ان ضربت ضربت لفظا مع ... اما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم
لا بان لقرب لم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج حتى يكون سابقا

لم سان

في الطلب

في الطلب وتصور فيه الشارح **قوله** وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان
يقيد لغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم زيد فليكرم بكر لانه يلزمه الفاء
لعدم تاثير حرف الشرط فيه لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء
والتمني فانهما مستقبلا لا تحقيقا فيصح دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى
وكذا الاستفهام على ما سيجيء **قوله** او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم الخ لانه
صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجوز لان النصب بلن
يتعين لقربه وسبقه كما مر **قوله** او استفهام ان لم يضرب بكر زيدا فهل
تضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضرب بكر فما تضربه ووجه عدم تاثير
حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى
المستقبل والمنفي بما يكون للحال فيمتنع الانقلاب **قوله** **قوله** موضع الفاء
تنبيه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة
الاسمية مع انه اخصر **قوله** لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير
راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتقدير **قوله** وان التي تجزم بها المضارع
المضارع حال كونها مقدرة عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول
المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من بسلة صفة
انا وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لان لا كانت
ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان **قوله** بعد
هذه الاشياء الخمسة قال الخ لا حاجة في تقديران الى اشتراط الصلاحية
بل يكفي قصد السببية فان تحقق كان الكلام صادقا والا كان كاذبا
او دعاء لشكنة فتقدير **قوله** فانهم يطلقون اسئلة المانع الى انهم اتفقوا عند
على ارادة الصيغة انهم يقولون هذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال
الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة وفي بعض الشروح انما قال
مثال الامر الخ الامر المعرف بصيغة لا يحتمل ان يعني المصدر فزيادة
المثال للدفع توهم ارادة المصدر فتوهم بعيد على انه لا يندفع لانه
يجوز مع ذلك ان الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال للمام الامر
بكونه

او صادقا واد عاء للشكنة

بحث الامر

والوجه ان يقال الامر في اصطلاح العربية يشمل الامر وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة يطلب بها الخ يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان الامر صيغة فضل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يحتاج انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ يشعر بان جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس وقوله يطلب بها خرج الماضي والمضارع وقوله الفعل خرج النهي وقوله من الفاعل احتراز الخ فقد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف قدم بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فانه يتعذر هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع وهي الصورة حكم المجزوم اي في حكم آخر المجزوم والاولى حكمه حكم المجزوم **قوله** في اسكان الصحيح الخ لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزلة الآخر **قوله** فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة يعني المضي بعد كون آخر في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك فاسد اذ ليس فيما آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذف **قوله** والمراد بالرباعي ههنا اي في علم

النحو

النحو والثاني علم الصرف وهو ما كان الاحرف الاصول فيه اربعة في قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله واما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لا نتقاضه بافاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان الضمير هو ما لا يعود الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن **قوله** دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فاذا اجاز اقتل اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى او من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة بل فيما سوى او من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة **قوله** او على حذف مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يجز في الكلام الا تقدير او علم مما ذكره ان اضافة الفعل ايضا اليه لادنى ملابسة ولم يتنبه له **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الذي

محـ اسم ما لم يسم فاعله

لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية
وكأنه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة **قوله**
الاكتفاء بذكر ما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكان
تقول لم يذكر اعتمادا على اشتهار ان لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه **قوله** ويضم الثالث الى قوله خوف
اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك
قبله خوف اللبس فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالتدريج بالامر في تثنية الغايب
وجمعه مطلقا وفي واحده رفعا والاولى ترك التعليل وتفسير
قوله خوف اللبس **قوله** هذا علة لقوله يضم الثالث والثاني
يكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل
الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب
علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر
ما قبل الآخر وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء خوف اللبس **قوله** اي ما يكون عينه فقط معتلا فيمكن
ان يقال اراد ما يعتل عينه دون اللفيف لا يعتل وهذا اصوب
لانه يندفع به الاصوب وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل
كما ذكرنا
العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو
وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم
يكن فيه ما ذكر **قوله** المتعدي وغير المتعدي هذا انتقال الى تقسيم الفعل — بحث المتعدي وغير المتعدي
لا اسمين فان المتعدي يعم الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي
مطلقا لا يمكن تعريفه ما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذفه في السعي فالكل

حذف فاعله

ان النسبة

ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به من المعاني وما سوى المصدر
مما يشبهه فيقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي
المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه
وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** فان التعلق نسبة الفعل
الى غير الفاعل قد ورد عبارته مثبتا هذه العبارة ان التعلق اسم
الفاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
والايصال بما وقع في التعريف اسم الآن يقال التعليق من الجانبين
فكان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فانه ويتم بيان
تعلق الفعل الذي هو المفعول **قوله** وهيئة الفاعل والمفعول به
به مع الحال **قوله** وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي بين
الى الهيئة اعم من المفعول به فلا حاجة لترك هيئة المفعول في هذا
المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول
قوله وغير المتعدي بخلافه متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنقله
الى الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج **قوله** بالف المفاعلة
نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور ان
في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما
تركا لانهما لا يعد بابا جوهر الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعله
طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول
بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته في المشي فلم
يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى
المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته
خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع
بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل **قوله** فانهما غير الاول كاعطي
وهي سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها واجعله
رسالة ينتفع بها الطالبون لمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار

قوله

عليه الخ وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال
اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث من مفعولها على ما بيانية
لا تبعيضية ولذا لم يقل مفعوليها **قوله** لمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر الخ لا وجه لتخصيص بيان المصنف بل بيان ما لها
في خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل
اللام والاستفهام ولا عن النفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او عمرو
قائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فيقول اعلمتني زيدا قاعدا **قوله** كانهم ارادوا بالشك الظن الخ هذا
من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي اللغة الشك خلاف
اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم
وقوعه **قوله** لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها فانه خفية
عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان
علمت لبيان زيدا قائم مثلا عبارة شيء حكما او هذا الكلام سواء كان
بمعنى ما ذكره الشارح او معنى ما ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال
لبيان كيفية الجملة الاسمية وحاصله ان الداخلة على الجملة لبيان
انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت
عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام
لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه
على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان ما بها
وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كما يرد داخل
الجار فانهم **قوله** فنصب الجزئين على انهما معمول لها لفظ مفعولا
لها وكانه اراد كلا منهما مفعول لها **قوله** اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
اي هذا اصول الشارح وخلافه قليل على ما قصده الشارح اقول هذا
يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته
بل ينبغي للشارحين ان يقتصر على علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد

اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه **قوله** تخلفنا
في الحاشية اي لا تخلفنا جارحتي على عز الملك بنا اذ قد وشي
بنا اذ قد وشي قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يخبرنا هذا وفي
الصحاح اي لا تخلف اذ لا دعى على عز الملك بنا في الجملة جعل
الفراء وحكى لم يجده في كتب في اللغة **قوله** فلا يقول علمت فظننت
لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذفهما في المفعولين
نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات
افادة آخر كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع
الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيد الا البر احيص
ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما علمت
اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدأ او
خبرا او مفعولين لها لفظ الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف
الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلامية غير
مقيدة بالتقرير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليها ايضا
الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام النص **قوله**
فلهذا قيد جوازه المبني الخ وللاحتراز عن صورة التقدير فانه
لا يجوز فيه ابطال العمل **قوله** او بواسطة نحو علمت غلام من انت
فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف
الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا
تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا فيهما
ولذا جاز تقديرها على كلمة تضمنت الاستفهام **قوله** والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق
واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جايزا لكان في قوله وضعها
جواز الالغاء استدراكا وقد صح ما تقدم من ان الالغاء
واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد

وشى به السلطان وشاية
اي سعى به

الفرق بين المعنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتى
الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جايز ولذا قيد
بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام
فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر **قوله** راى البصرية اى راى بمعنى
ابصر والحلمية للمله هو النوم **قوله** ولقد رانى للرماح دريئة
اى ابصرني حال كوني حلقة من هدف الرماح ولكون ارى بمعنى العلم
مساغ فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هو حال **قوله** علماء
حيث الخ لا يصح الاكتفاء بها في بعض افعال القلوب لاستعمال
ومنفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال
ظهوره من بيان المعنى **قوله** وهي اما العلم او الظن فالمراد
بعضها ما فوق الواحد **قوله** لئلا يقال ولا وجه لتخصيص بيان هذا
البعض من المعاني الآخر فان للكل منها معاني آخر **قوله** صرت اسب
وهو الذى في شعره شفرة كذا في الصحاح **قوله** ظننى اى يتهمنى
فظنين بمعنى المفعول **قوله** لانها لا تتم الخ وهو وجه تسمية النقصان
بدلولها على مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها
وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان
مدلولها عن غيرها بالزمان ولكن ان نقول سميت بها لنقصان
عددها بالنسبة الى الافعال التى يتم بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله**
هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله
والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين
التقرير الذى هو صفة للمتكلم ان كان مسندا الى الفاعل
كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل ان كان مبنيا
للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق
بمقام التعريف **قوله** فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان
مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له

لكان

لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر
اخر لا بد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل منهما الصفة والتقرير
عمدة في التامة يمنعهم خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا
المعنى الا ان يقال المراد ما يكون عمدة فيما وضع له تقرير الفاعل
على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده **قوله** ولو جعل الموضوع له
الا اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها
هي التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها
قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير
بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
وداخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل اللام
الخ جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الوضع
ما وضع اللفظ افادة المعنى لا لغيره والاوجه عندي ان المراد بالتقرير
ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات
لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعة
للنسبة والنسبة لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية
الداخلة على النسبة المدلولة لها تأكيد النسبة المدلولة للجمل
بدخولها عليه ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا فانه
ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من تحمل
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل **قوله**
لا يحتاج الى قيد زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد
صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة **قوله**
وقد يجعل لكثير الخ التضمين ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة
معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة ولا براز في مقام التعبير طريقا
جعل الاصل تابعا والمتضمن حالا وجارية تغيير يتم السبعة بهذا
عشرة صارت عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكر الشارح فقوله
بمعناه

تامة وكلاهما حالان لا صفتان كما توهمه العبارة **قوله** وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت **قوله** من الغزارة وهو الفضل فان التر حدث من الخوارج حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه ابن عباس — الترکيب

اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريد **قوله** ارهو شفرته بالضم السكين العظيم على ما في القاموس **قوله** لا يخاو زجاء

وقعد الخ ولهذا جاء اليس بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبطه هو مثنى على حذف ان يكون الخبر كذا

قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احتراز عن الجملة الاسمية من مثل اقايم زيد وما قايم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل **قوله** اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا

بجعل الغنى منتقلا اليه حيث جعل زيد منتقلا **قوله** ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض تنكيره لبيان انه لزمان معين من الماضي **قوله** تشبيها وقع التشبيه في المغايرة التي لا يهتدى فيها من النية بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة

بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا في تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب **قوله** هذا ايضا عطف الخ ولما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابل له لانه يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فرجح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول

بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق واذا اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها **قوله** وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع

الايجاد

الايجاد بمعنى ثبت ثم وقع بوقع حصل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا **قوله** ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها **قوله** فيا ليكما لكن نحو لن تحولي البوسا المتفانية

من احتل يحول النعي بالضم وهو النعمة ونحو لن راجع اليه اما للارادة المنفعة والمصدر او لجملة ابوسا وشدايد نجمع وان كان واحدا المفرد الخبر **قوله** قيل يسمي اسمها فاعلا فقد فات هذا القائل هذا التشبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التشبيه ليس في رتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال وتحقيق

نقول بتة في هذا الكلام يجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا يسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا **قوله** معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف لا يقتضيه

قوله او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ قال ويلزمها النفي ولو يقال ويلزمها كلمة النفي **قوله** وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر وذلك لشذوذه عنده لانا في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان معه وليس الامر بهذه — مشترك

المثابة في شيء من المصادر **قوله** احتاج الى الكلام سوى ما دخل عليه الا بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما يعمل في الظرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها الخ كان الاهم الاتم ان يقول واسمه كما مر خبر المبتدا

وح لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا **قوله** فان اريد جوازه التقديم الخ يمكن ان اختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم

لانه

حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا **قوله** نحو لو كان مالك الخ ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر بمجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله فيه يجوز **قوله** وهي اى الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام اى هي راجعة الى الاخبار الا انه مرجعه الى الافعال الناقصة لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف وعدم اجماع النحاة العربي وتاخيرهما الى النفي والمراد بالاختلاف كون النحاة الغير متأخرين سادقين عما دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف وقع ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه يحكي لغة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر حكمه وجهان آخران للتمييز ليس من الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه اللغات ما اختلف فيه النحاة بجعل المعنى اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بما يحكي لغة ابي ليس ما فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لو يبقى النحاة يقولون عند المعنى في ليس بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما وضع اى فعل اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر العائد الى فعل المقاربة اى هي ما وضع **قوله** عسى للطمع والاشفاق فيخرج عن تعريف افعال عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لانقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها **قوله** لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق **قوله** والانشاء يعني في الاغلب انما قال في الاغلب لان امثال الخبر انشاء ولكن مع كثرتها مغلوبة الحروف الانشائية **قوله** اما في جانب الاسم بريفه ما جاء في كلامهم مما تولهم عسى

صائما

بحث افعال المقاربة

صائما ويرجح تأويل الخبر باسم الفاعل **قوله** وان لم يبق على المفعولية في صورة الاثبات والاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما **قوله** والذي ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما **قوله** وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع استفتاء الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويخرج ايضا انه لو كان كذلك لامتنع انه يجوز عسى يخرج زيد حق ان خشاه على **قوله** وآخر وهو ان يجعل الخ يتوقف صحة هذا التوجيه على انه ثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان خلافا على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني **قوله** وقد يحذف ان عن الفعل الخ فالاولى ان يقول المعنى عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد **قوله** لعدم مشابهته قولك الخ هذا واقع على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في المعنى الاول **قوله** فيخرج عن ذلك الخبر لعلك باشراقه الخ لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون و قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح **قوله** ان يحصى المصحح بعضه ذهب وانقطع **قوله** اى كباقي الافعال اى كباقي الافعال **قوله** وتغييره اى غيره لم يكد وجعل لا جاء **قوله** قال جعلت على وزن الطلبة من الاسماء العربية **قوله** وفي المستقبل الاول والمضارع وكانه للخفاء الى ان اقتصر على الماضي والاستقبال **قوله** وقد عرفت وجه التمسك به الخ ولا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قوله من قال انه في الماضي للاثبات انه انما يفيد نفي القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده

قوله

الا فعال وانشائه نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل
في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف **قوله** وفي الدعوى الثانية
لا يقال لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا استقبلا
وكان من خطاء ذا الرمة راى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لفظة
غير تغيير اذا اوسعه الباب اعتراض القاصرين **قوله** لكن لا يثبت مدعاه
وهو مجموع الامرين **قوله** بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى فيه ان ما سبق
يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال دعويين وجعل التمسك نشر ارتيابا وقد قدح في التمسك
الاول فلا فائدة في هذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد
ذكر ما لم يثبت مؤاخذة يرجحها بوجوبها الفطن فتفطن **قوله** ومن مثل
عسى وكاد في الاستعمال الا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال
جزء من ان وكذا الاستعمال له بدون ان وهذا تناقض **قوله** وجمعه بالنظر
الى كثرة افراده بمعنى بمنزلة ذكر الكل في معرفات التشبيه على حال
المفرد ولو قيل بجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل فرد ويكون
النكتة حينئذ ما يذكر لذكر كل فكان اقرب ولكن ان تقول جمع مع عدم
كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع
لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان
قوله وتسميته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على الموجد من هذا المفهوم
الاعم ليس الا النوعين **قوله** في ضمن التثنية والجمع اي كما هو مفهوم من صريح
المفرد **قوله** ولا شك عشرة الشك اي بيت في البداوة فهما يقال شكت
موروثا مجهولا او المراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب من احسن الوجوه **قوله**
فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس الخ يمكن الجواب بان المراد ما وضع
لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وفائدة الله من شاعر ولا شك
عشرة ليس كذلك **قوله** وله اي الفعل التعجب امرا وضع الوجه هو الاول
لان تعريف الشيء لبيان الحكم عليه لا الحكم على التعريف **قوله** ما اشد الطعام

مباحث فعل التعجب

المراد ح

في القاموس

في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه **قوله** وما امقت الكذب في اللقاكو
مقته اي بغضه **قوله** وانما قيدنا التقديم والتاخير الى الاطلاق خرج من التقييد
لانه يتكفل لمعرفة حال المعمولين من غير حاجة الى تذكير التقديمات
الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من المباحث فلا ينفع لان في
منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه ما يا آخر **قوله**
واجيب بانه لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بسالك والماء ابا
لا تخجيل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن
عليها ولا يؤخر عما بعدها ما يمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان منافيا
ما يا آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن **قوله** من باب شر اهر ذا ناب
عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء حقير احسن
زيدا الا مرجلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون
ما احسن زيدا من هذا القبيل لانه يكون المعنى ما احسن زيدا اشيء الا شيء فيلزم
استثناء الشيء عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا ونكرة لعمومه فان
المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا **قوله** قال الشارح
الرضي الخ وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يقم حجة احسن فعل التعجب
بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع
هذا القول **قوله** وبه اي مجرور وانما عبر عنه به لان الباء لزيادتها فالعدم
في ذكره كانه لم يذكر ولانه للزومه كالجزء من الفاعل **قوله** ومفعول عنده
الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال
الفراء وتبعه الزمخشري الخ ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء بمعنى
اي صر يا حسن حسنا بزيد **قوله** بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم
المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح
والذم افعال وضعت لانشاء مدح وذم كما هو في نظايره ولا داعي الى ارادة
المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة **قوله** او بعبارة مشعرة منصوبة بمجرد
التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد

رد

مباحث افعال المدح والذم

الاستار عن المجرور عن كما في قاتله الله من شاعر ولله انه من زيد من المنصوبة لا حالاً
فاحترزبه عن ما يحتمل التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل التوضيح
فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب علي وسيبويه **قوله** ليقام اللام في
العهدي اي العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد
مبتدا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا الاظهر
على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد
ورجلا تميز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد
في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع مميزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار
الجزء مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة
لكان الانسب جعله عطفا بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدا الا انه لا بد من
تقديم التعبير على الابهام **قوله** اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظنّ ان الملتبس
بالفاعل يتعين الفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول المتقدم
للفاعل **قوله** حقيقة او تأويلا لا يخفى التعميم في الجنس بل يجري في المطابقة
في غير الجنس لا انسب تأخيره **قوله** من حب الشيء او حب الى بريد لان في حب
لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء
ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعنده
صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحب وذا فاعله اي محبوب **قوله** والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى ان العامل هو حب لانه
فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا والظاهر ان العامل
في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ما
والضمير المبهم كما رأيته رجلا **قوله** فان الراكب حال عن الفاعل لا عن
المخصوص فيه مصادرة لان المدعي ان ذا في الحال لا زيد وهو بعينه
ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ **قوله** اي برحبها بالضم مصدر

محث الحروف

رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس **قوله**
نوع من حروف الجر حاشا ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تاءه
معها التاويلات فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة و
الاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مقدرا بعد
ولا يجر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا **قوله**
كثيرا ما يطلقون الغاية الخ فيه انه لم يلزم ان يختص معنى الابتدائية
بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح قول النقدير معنى
اول الشي واخره الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي
لا ابتداء له ونهاية ولا تستعمل الحقيقي في ابتداء ولا نهاية له كالامور
الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التقديرية بلية
قوله وعلامته صحة وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع
الموصول موضع من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزمه جعل المفرد اي
مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد
مقتضيات الموصول **قوله** او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه
في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل فمعنى بهذا
المعنى مقابله لمن اي في الجملة فان من اما الابتداء من المكان او
للابتداء من الزمان وان قد يكون للانتهاء في غيرهما **قوله** فلا يقال
حتاه كما يقال اليه دعه وليس اختصاصه بالظاهر بمجرد كونه بمعنى
الى **قوله** ولا صلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق **قوله** والمصاحبة
قد تعتبر في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة
قوله والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون
تتراءى الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج

الفرس في الاشتراء **قوله** والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء
وما وقع في عبارة البعض من ان التعدية اللازم بحرف الجر في الكلام
في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء **قوله** وفي غيره اي غير الجنس الواقع
الخ هذا يدل على ان ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال
الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به
وقيل التعدية مقصورة على السماع **قوله** واللام للاختصاص
ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عما غيره وجرى عليه النحو لكن ذكر
بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح
في زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص
الاضافي في مورد استعمل فيها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن
الظاهر **قوله** وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان
ان الباء اصل تنبيها على انه كالواو في القسم للاكثار **قوله** لعدم احتياجها
الى المعرفة لا فرق بين رب وساير حروف الجر حتى يمنع من المعرفة لعدم
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضي اذ لا يتحقق التقليل
في المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يعرب
فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول
مجرور رب في معنى [illegible] للتقليل كما ان [illegible] ففيه
ثابتة عند الطالب القليل وهذا اوجه وجيه وان خلا بيانهم عنه
قوله ويستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان
انتفى عنه موجبه من التقليل **قوله** سبق صيقل اي مجلو **قوله** وواوها
اي واو رب في حكمها كان (التقليل) ... اي ان الاولى ان يقال ولو هما في حكمها
ولا يخص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل
(مشاركتها)
واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على
الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت
بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون

الجمل

الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل **قوله**
وبلدة البلدة قطعة جزء من الارض مستحيز عامرا او غامرا والانيس المؤانس
وكل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام وجمعه اليعافير والخشف
والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كذا ذكر في القاموس
قوله لان ذلك تحقيق جواب ارتكابه للفساد وبل يستعمل ذلك ويخرجه عن كونه
تحقيقا انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف خبر يكون وقوله لغير
السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال
وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر خبر لفساد المعنى فافهم **قوله** وذلك
لكثرة استعمالها لها في القسم الخ يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في
القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل
في السؤال وغيره مع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة
شايعة غير القسم بخلاف الواو قوله خصت باسم الله من اضافة العام الى الخاص
ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح (قوله) **قوله** فلا يرد انه لا يصح الخ لكن
يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى **قوله** ويتلقى اي يجاب يقال تلقيت
كذا اي لقيت السيل فعل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الا القسم المسؤول
باللام فجعل القسم ما في اليه جوابه جوز اقتصاره على جواب القسم والا ظهر
ان المعلوم انه يلقى القسم الى خاطب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي
قوله اي توسط القسم بين اجزاء الخ الشارح اعترض وتقدم فيما يدل
عليه فاجعل تقدم وحذف معمولا اعترض والاطلاق الشارح **قوله** اذ التقدير ليس
مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان هذا الكلام وجوها ولب زيادة
الكاف الثاني وجه واما الباقي فعندها لا زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل
كناية عن نفي المثل اذ لو تحقق المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة
من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ
من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل
لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله لان ذلك للشيء في صفته مما كون الشيء اقوى

صفة غيرهما ومنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقاربة وشبهها بالاول زيادة غير الكاف
للكاف بل الزايد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول
الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر يتوهم
خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة اذ يبقى على اصل معناه
الموضوع هو له يعني فعل المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى
بل هو الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل بمعنى
الكتاب معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا **قوله** جعلتني عن كالبرد المنهم البرد
حب الغمام والانهمام الذوبان شبه ثغرها اللاتي يعلوها الريق بحبات
الغمام لا الاثبات **قوله** الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على مبحث الحروف المشبهة
الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى
اصالة حروف الجر فقدمها عن حيث هذه الحروف **قوله** فلان معانيها معاني
الافعال الخ لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها للانشاء
التأكيد والتشبيه والترجي والتمني في لعل لد التعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشايع استعمال
الماضي في الانشاء كصيغ العقود **قوله** اي جعلني بابيها على حذف المضاف
كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع الا
فيحكي رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء من هذه الحروف فان قلت
ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان
اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فذكر من الموصلا بوجبوه الا لا لانه
على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعها في صدر الكلام اذ لا يشكر صحة زيد قائم زيدا قائم
ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا وان اسم ابوه
ان وخبرها ليس كلاما بل جملا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت فيه **قوله**
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل في ليتما وحكى
عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كالضمير الشان اسما لهذه

الحروف

الحروف والجملة بعده خبرا واولا وضح انها حرف زايد كما في حالة اعمال ليتما
وغيره بالاتفاق حاولو قال فتلغى على الافصح والاوضح لكان انفع **قوله** كما وقع
في بعض اشعارهم شعر باني السماء بساحة الحي وقد عرفت ان خبر ليت
قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اختلف تفصيل
معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبق لان وان معنى فالاولى
اختلف تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف **قوله** في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد
تام يصح السكوت عليه **قوله** نكرت ان تبت على ان كسرت مسندة الى ضمير انا وعلى
ان مفعول لمحذوف اي انا والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله**
اي في ابتداء الكلام حقيقة ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام
المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح الرضي ورجح عليه انه لا مقابلة بينه و
بين كونه بعد القول وبعد الموصول بل مما يجب كون ان في ابتداء الكلام و
قد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا كسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام
المتكلم المقابل لوسطه كلامه ورجح بمقابل كونه بعد القول والموصول لانهما
وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها
كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول
ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن **قوله** حال كونها
مع جملتها فاعلة فيه بحث على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدا ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل
ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وهكذا الباقي ومفعول ما لم يسم فاعله يندرج
في الفاعل على اصطلاح غير المص ويندرج في المفعول على اصطلاحه
والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في
خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول
والقياس ان يستثنى من المضاف ما اضيف اليه حيث ولا حاجة الى ذكر

المضاف اليه اي ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من ان قائم لانه اذا دخل في المضاف
اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يحتج ذكر المجرور بحرف الجر
كما يشعر به كلام الرضي **قوله** وقالوا لولا انك اي خص ذكر لولا ولو بالتفويض
ردا على الي اخ فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم
الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله
وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا الجملة الاسمية
لانه مع غاية ضعف السؤال لانه مر في سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده **قوله** ولو انك لانه فاعل لانه لا ... ل
يدفعه **قوله** نحو لو انك قائم صوابه لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط
قوله فان جاز في موضع التقدير ان الي يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف قيل يا في
جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني
اكرمه ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف **قوله** لانها اما مبتدا او
خبر مبتدا اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم
يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدا وبحث لانهم
لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه
وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة **قوله** والكرامي ثابت له يوهم
تقديم الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت
خبر المبتدا ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من
مواقع المفرد كما عد المبتدا والمفعول قلت الخبر الجزاء لا يصح الا يكون
جملة لكن اطلاق خبر المبتدا وفي مقام تعليل وجوب الفتح فاسد **قوله** فمن
جملة اشباهه قولهم اي اشباهه واحد رهاها بالتحقيق لكثرة استعماله
وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب
ان الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزايدة كما في لا اقسم عند
الرضي لان في جرم بمعنى القسم جرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه
بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم

علی وزن

على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو
كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب به
القسم فيقال لاجرم لانينك ولاجرم انك قايم بالكسر فالفتح جده نظرا الى
الاصل والكسر نظرا الى العارض من التشبيه وحكي الكوفيون فيه تغيرات
باسقاط الميم وزيادة ذا جد لا في الي ثاني وزيادة ان وذا جبل جرم
وتبديل همزة اما بالعين فيما يختص به لا عين ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظه
ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه مفتت كما القال قايم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان
ما زايدة غير كافة الغير والزيادة ما مع الكاف الى ربة للملابسة بكاف **قوله** جاز العطف
على اسم ان لفظا ان لم يتم خبرها وكانه حفظكتا به المتن واعرض عن الربط
واختلف عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع
الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه **قوله** حيث يكون
علمت فيه مع تاويل الجملة لانه نائب مناب اسمي مفعولين ورده بان مفعولي
علمت في تاويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا
عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم
المفتوحة اصلا **قوله** دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوز
العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف
عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل
ايضا والجواز هو القياس **قوله** ولا اثر لكونه اي لكونه اسم ان الخ قال
الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حالهم بين الفريقين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شي
واحد خبرا لاسمين متغايرين الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر خلاف كونه
خبرا عن اسمين خفي فيهما الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار
وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع
عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان
قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب

الفعل هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص [illegible]
للمبرد والكسائي في مثل ان كان زيد لقائم [illegible]
[illegible] البناء ومطلق [illegible]
ليعرف الخلاف والمختار [illegible] قوله [illegible]
بعضهم قوله [illegible] الى ما بعده قوله
على الخبر [illegible] الحروف المشبهة بالفعل خلافا للفراء قوله اذا [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]
بالخبر نحو ان في الدار لزيدا [illegible]
مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا
على واو المصاحبة [illegible]
يتكرر اللام في الخبر [illegible] وهو قليل [illegible]
على [illegible] كذا في الرضي قوله واختاروا
تقديم [illegible] العامل [illegible]
او لان العامل يستحق التقديم [illegible]
اختاروا التقديم [illegible] قوله
[illegible]
في [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
في [illegible] جواز الالغاء [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
يحسن [illegible] قوله ومن الافعال [illegible] دخل الابتداء
والخبر [illegible] خلافا للكوفيين في التعميم [illegible]
به [illegible] افعال الابتداء [illegible]
والاولى [illegible] من افعال الابتداء [illegible]
على الفعل [illegible]

على [illegible] من افعال [illegible] على الاسم [illegible]
[illegible] من بيان جواز الالغاء
و[illegible]
والخبر [illegible]
ان كان زيد [illegible] قوله بالله [illegible]
[illegible] دخول اللام على الخبر [illegible]
من افعال [illegible] الابتداء [illegible]
الا [illegible] على الخبر [illegible]
[illegible] الفارقة [illegible] الابتداء [illegible]
[illegible] المذكورين [illegible] دخول اللام [illegible]
ان الكوفيين [illegible] المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام الا [illegible]
[illegible] اللام [illegible]
[illegible]
[illegible] المخففة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] المكسورة [illegible] المفتوحة بالمكسورة
في [illegible] قوله [illegible]
لام جواب [illegible] اللام الفارقة [illegible]
[illegible] كذا في الرضي قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
في [illegible] العظيم قوله [illegible]
[illegible] المخففة [illegible]

كان المخففة المكسورة فانها تلغى وتعمل قليلا لئلا يلزم ترجيح الفرع عليها بالاعمال
حتى يرجع للتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر بخلاف المخففة المفتوحة قلت
انه قد يعمل وهذا يعلم كان لا يعلم اطلاق اللغة الفصيحة وهي المرادة
بالاشهر الافصح فهي تلك اللغة كالمخففة في انها لا تعمل قوله ويجوز ان يعمل
الخ وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال هنا وتخفف فيجوز في ضمير
الشان مقدرا وهنا وتخفف فتلغى على الافصح والعبارته في بحث الضمير
الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فنقلت الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لا ان السابق
اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله
وصغ الاستدراك الخ قوله الهندي بطلب دركه ان ما يدخل ما عسى ان يتوهم
لتحمل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت
ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم
بابهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم قوله نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ هذا المثال مما اختاره الرضي واحكم القرآن حيث وقع فيه ان
ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما في القاموس
بعيد تصحيحه حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك و
التحقيق بما لا يلتفت اليه ها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب
تضادهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان
عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ الاليق ان يشكروا قوله فالجزآن
منصوبان على المفعولية لا وجه عن هذا المحقق اجازت ليت زيدا
قائما بغراد لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء
منصوبا بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند
المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت شبهها بتمنيت ثم هذا
من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال

وجوبا

وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة المصغر
التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارتفع الصوة وهوة
رواه الرضي رضخة قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين
الغوار بكسر من كثير الغارات قوله اذ كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار
بالياء لعجب الجر منه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتب علي ابن
ابي طالب قوله بعد ما جزم بوجوب الجر بها الخ الجزم بوجوب الجر بعد
هذا النقل وبيان تعليلا بقا الجر لعل للشيخ ينبغي انه لاشتهر الا هذا
البيت الواقع من عقيلي قوله وما كانت من هذه الحروف قبل المعطوف
الخ وقبل العامل الى المعطوف قوله كما ذهب بعض اخر الا انه بل انه
بعدها مفرد ما هو مثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه الا انهم
مبحث الحروف العاطفة
بعض آخر فلم نعثر عليه قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من الجمع
لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء
من موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع الخ ولا اجتماعها
في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقول في الفعل
الاولى ينبغي الحكم ليشمل زيد وعمرو اسنان قوله فقولك جاءني
زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله زيد
مبتداء الاخبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد وهو بمنزلة عطف البيان
لا الخبر واعتراض على نقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد
او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف فالخ
فنقل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف الخ تاما واقتصر عليه قوله و
الفاء للترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على الجمع فلا حاجة الى جعل قوله
للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب
قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم

لكن وان اريد جعل عبارة المتن بحمولها على مهملة وبينة على الوفاقات منه فيحمد الاية منه
لا يتقول بحمهم من مقابلته مع قوله ثم شانها بحملة لانا نقول فحكى من
مقابلة الى اصحاب العام **قوله** مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد جعلان للترتيب
واحد با ان يكون المعطوف اثر ما منه الكان انتهاوه متراخيا عن المعطوف
عليه او ابتداوه عقيب بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى ايصال
ابتداه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه
عنه **قوله** ساذج خبيث بل تعلقه اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهملة في جميع الكل
قوله على رحاله ثم على درنا العلامة تبع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا
في القاموس **قوله** هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا
يجوز في العاطفة كون المعطوف عليه غير الجزء الاخير من الملاقي له كان
لم يتذكر الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله من هذا
ظهر ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي
تمثيله للجزء وحكم بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول
حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا اخلال
في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا مستغنا عنه لانه قال الرضي في بحث
حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادة حتى عبيدهم على انه يمكن
ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق
للجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة
خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافات بين نفي الرضي وتصحيح
الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه
لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على
الكل المتحقق للمغايرة قوة او ضعفا حيث صار مغايرا لسائر الاجزاء كان
من الكل بعيد ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة
والضعف **قوله** لا حد الامرين الذي المتن في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او

او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب فان الكلام ما يتضمن كلمتين وايا اشار ح
الفعلان **قوله** اي غير معين عند المتكلم مناف او المشكل انما او للتفصيل كما في التقسيمات
او للابهام فهو لا معين عند المتكلم الان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يخفى ما فيه ام وبهذا اندفع ما في
لا نطلع منهم آثما او كفورا الكل الاعرض لا نه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك
بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه
وان كان اوجه لاحد الامرين منهما والعموم لازم من دخول النفي على احد الامرين
مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **قوله** لازمة لهمزة الاستفهام اي غير
الى اذ ليس في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب
العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم البين الى
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على
ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء
في الاعراب والاسناد والاستفهام لانه ينتقض بمثل اقام زيد او قام عمرو
قوله لطلب التعيين لا يشترط منافاة ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين بل لطلب الان يقال
المراد انه في الاصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى
تكلف آخر في قوله وكان جوابه بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فقال
النحات الاكثر ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء الانذار
وعدم الانذار وبعضهم جعل سواء مبتداء لان المضمون وان كان معرفة لكنه
مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتداء من اسم هو في صورة
الفعل ويجيء ان ام لا يفيد معنى الواو ووجب بان الهمزة وام لم يبقيا على
حقيقتهما بل استعير الاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او
قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملتان لكن
فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط
واي ان اقمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط

و استعارة حرف الشرط في التركيب الى المفرد و ام الشرط الذي هو لا يمكن يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان و انه لا يستحسن و يستهجن هذه الكلمة بعد الهمزة و يلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ان ادل على اعتبار معنى الشرط فيه بالمضارع تجوزت للتزيينة **قوله** لان ما كان فيهي لا بعد طلبها الا كلام في عدم بعده حذفيها مطلقا اما في عدم عده حذفيها الا للاصح الا الافصح فقط **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على البعض بانه لا تجيز جواب في التعيين او تشبيه على انه مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا اصح نفيهما او قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انما المسئول لان السائل فيجاب ما يطلب ونفيهما تحقيقه لسبق اتفاقه الى اجابة سؤاله فيجاب بالتعيين دون نفي كليهما وفي الحجة ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يجاب بنعم ولا بالنفي الا ان يقال لا يثاب على نفي كليهما فتامل **قوله** و ام المنقطعة كبل في الاعراب عن اي هذا هو الاكثر وقد يكون لمجرد الاعراب اذا كان ما بعدها منقطوعا به كقولك ام انا مخرف اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مستقبلا على حرف الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام تات ه انه من عطف الانشاء على الاخبار رده بما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اصح ههنا ام شاء وقال شيخ عليه انه يؤول المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاعراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيبقى معنى ام المتصلة او بدونه كما انه تقتصر على اصح شاء اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ولكن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار رب قبل القصة وجعل عطف قصة على قصة بسياق مقام الاعراب وايضا يجوز ان يؤول بل اصح شاء

لنقول

بخوشا الشكل او جرادة و بليو هم امراما عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشكل والجرادة وجه **قوله** وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية التي هذا هي مختار تحات الشارح المحقق من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كالثانية وا لواو للعطف احديهما على الاخرى ليحصلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وبجثه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف لم يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفة حتى يقبل التزامها فيها ودون لكن للزومها مصاحبة غيرها عاطفة بخلاف لكن **قوله** فالحكم منها للمعطوف عليه للمعطوف بل المعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على النفي فان الحكم الثابت بها فيما لا يثبت له بذكرها حتى يكون لا للمعطوف عليه بل يذكر لا ينفي عما بعدها ولا يكون لما بعدها **قوله** حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة **قوله** يصدر بها الجمل اي لا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصل باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بغيرهما وبين الاسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحوها الله ذا تغلبني ها لعمر الله ذا قسما وفرق بين اما والا افقال انما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فيفتتح به الكلام التنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج خارج هذا كلامه وبه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه ومن ثم يناسب ان يجعل ما بعدها مكسورة فتامل **قوله** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ واي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ويلتفت الى الكلام النجاة اعلم ان يا كما انه ام حروف المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يجاب في حروف

بحث حروف النداء

بنداء سواها ولا ينادى من اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها
الا بها او بيا كذا في القاموس انتهى قوله نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين و
الرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال
احد يا زيد اليس الخ قال الفاضل الهندي في شرحه ما ورد في حديث الجعفرية
من قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل
منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله احق فانه ايجاب لقبول لا
لتصديق المنفي قوله اي اثبات بعد الاستفهام ايضا حرف الايجاب شيء
من حروف الايجاب من الاستفهام بالاكم ووجهه غير خفي على متامل خفي قوله
ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته في الاكثر فان يقول يلزم
القسم ويقول اي والله اي الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه يجر لا غير لنيابة ها مناب
الجار وفي اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها الا كنايي واثباتها ساكنة مع
التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجرانهما مجرى
كلمة واحدة لما فصل في هاء الله وهذا ايضا من خصايص لفظ الله قوله
لمن قال هو فضالة بن شريك قوله ما حو وهي في القاموس الجوى هوى باطن
والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن قوله
وسميت كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون
ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يلتفت به الرضي وقال مع
انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا خلا من ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له
هذا ويفهم منه ان الذي يفيده الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال قوله
اي زيادة لان من ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما
ان مكناكم فيه وبعد الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون يراد
معها كثيرا فهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتها مع ما وكثرتها في مقابلة

حروف الزيادة

زيادة

زيادة المكسورة لا الزيادة بين الواو والقسم حتى يلزم قلتها ولولا ان تفهم الكثرة
من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان
جاء البشير وقد يكون زايدة كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم الله اي لا يعذبهم
الله فيجعل الواقع جدلا فانه بلا الزيادة [illegible] حتى [illegible] موضع
زيادة ان لم يذكره قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى
الى وارق السلم التعطو التناول [illegible] الراس [illegible]
وكعد [illegible] الشجرة [illegible] الخضرة والوارق
والشجرة الخضراء كذا في القاموس قوله وقلت قبل القسم وان كثرت
قبل القسم المنفي جوابه نفي لا للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل
قوله في بئر لا حور سرى وما شعر الحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره
الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
فتوهم جمعا دفعه وانه ليس بسفال الحور جمع حاير فقال الحور جمع الهلك الهلاك
في القاموس الحور بالفتح الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات آخره بافكه
حتى اذا الصبح حين الجار والمجرور متعلق بسرى ومعنى البيت ذلك الرجل
العاشق سرى في بئر الهلاك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح
والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك
الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من
الحروف الزايدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف الزوايد
لان لها اثرا في الكلام وهو كفها لحقته عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل
في الكلام وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين فقال
الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد البتة
ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويرون
تاثيرها لفظا لكفها ما عاملا من زيادتها هذا كلامه وهو معقول اذ لم يكن
للحرف معنى صحيح فلا فرق ان يحذف او يبقى سواء اذ لا يخفى ان الحرف الزايد
ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك

اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما
بل ربما يقدر لان اسم عليكم عليه زيد قائم من حيث بل هو جزم بضرب لا يفهم معنى
الكلام بدونها ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون تلك السببية
فكان جميع هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ
قوله فهما تفسير لكل مبهم تبا ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير المفرد بان وضمير
القول قوله لا لفعل مقدر في معنى القول الى اشارة الى توجيه ظرفية المعنى
للفظ بان المعنى ظرف اعتبار حيث يشعر لاداة الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا
للمعنى هو الشايع قال المحشي انه على القلب لكن جعل القلب مبنى للظرفية ~
الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا لمقدر اللفظ غير صريح القول فقوله المختصة
بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ في
معنى القول لا انه جعل الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير المصرح حتى جعل
القول المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير الى اشارة الى وجه قوله غير الاشتقاق الاكثر الا مفعولا مقدرا
لامن قوله في الاكثر انه قد يفسر مفعولا مذكورا او الى رد من تمسك بالاية في انه
يفسر مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني
لكن قال الرضي تقديره امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل
قوله لهم فالمفسر مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول كالفعل
المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة
من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه فلا يحتاج اليه الا من جهة التفسير
للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان
فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان
يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية على
مذهب سيبويه قوله او تقدير امرهم الا زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها
فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف نحو هلا يوم الجمعة زرتني

بحث حروف التفسير

بحث حروف التحضيض

بعد الجملة فيه منصوب بزرتني قوله والهمزة ام تصرفا فيهما اعني شبه ام تصرفه جعل
اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لا نعني به التصرف فيه وكلا انما يحصل التصرف
في الهمزة بتصرفها وام بتصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما يدل
التصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان اشتمل لهما اكثر كان تصرفهما
اكثر وينبغي ان يراد بالام الام المتصلة لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة
قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير بالاثبات نحو
قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجيء
بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل
الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة
على ثم الى يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها
ويدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا انك
تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل
يلتفت الي والهمزة لا يجيء بعد ام ويجوز في هل ام هل سمعتها وساير كلم الاستفهام كذا في
الرضي واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كونها هل اعم تصرفا قوله واعلم
ان لو لانتفاء الثاني الى ذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة كذلك وكلمة
ان لعقد السببية او ذات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصول لعقد
في الماضي الى فيه ان التعذر لا ينافي الوجود بل يجامع الموجود والمعدوم كما حقق
في محله قوله فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم ان يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء الاكرام
سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال التوهم البعض الى
قد صرح النحويون بخطئهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون
اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى
وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط
ملزوم والجزاء لازمه واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط
انتفاؤه قوله اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد انا بيتي وجوابه بعد

بحث حروف الاستفهام

خل

رأ

الخ

م

ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موضع منطلق ثم وجهه
بان لو شئع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بانه يحمل الخبر
ماضيا بتقدير ليدل لانه لو جي ماضوية وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو
فى نحو ان الكرمنطلق اذا دخلها عليه لوتحت وضع انطلقت موضع منطلق
بتقدير ام منطلق ومه او نحو ذلك فى كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو
اما ماضي منفي بلم او متصل ما يفي دخل عليه لام مفتوحة وحذف اللام قليل
الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف
اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري **قوله** وان تقدم القسم
اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تمثيل المص الخ دفع الاعتراض
المص اى انه لا يصح تمثيل لعدم كونه زمانا ولا مكانا فيرجح وجه الدفع
ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام
ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالزمان اى الفرمان تكلف سيما اذا
كان بعده ما يوجب التسامح والمتبادر صحيح بتخصيص التقدم بمعنى الدخول اى اذا
تقدم القسم واخل اول الكلام وهي تقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي
والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المبهم غير ظاهر فينتصب
بتقدير فى بلا ضنة **قوله** واحترز به عن توسط القسم الخ قال الرضي بتقديم
ما يطلب خبرا من مبتدا ولم يدخل عليه ناسخ او داخل وانما بتقديم ما يطلب
يطلب خبرا من مبتداء لم يدخل عليه ناسخ او داخل واغفال بتقديم غير
الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث
لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة بقوله
على الشرط لان الكلام فى الشرط فلا بد من ذكره **قوله**
اى لزم القسم الخ جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان
الكلام فى القسم لكن قوله ذكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له
يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم عبر القسم فى قوله كان الجواب للقسم لتوهم
عود الضمير الا ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم الخ

فيه

فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجواب حتى يلزم كونه مجزوما وغير
مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم
قوله وللشرط ايضا لكونه لا غيبه حيث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد
الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى لمجموع
الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب
اللف لان تقديم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم فى الذكر وفى قوله
انا والله ان تاتنى آتك بتقديم الخبر مقدم على الغاء القسم لكن فى قوله
وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط الخ
فيكون النشر باعتبار الشرط التقديم على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار
الشرط على ترتيب نظرا لان تقديم الخبر كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على
المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على
ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز الشرط وكليهما وان اريد اللف
اللفظي باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني والله الخ فهو على المعنيين
على ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء الاخير ترتيب على
القسم واعتباره على المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط
والغائه فكل ما تحجب عنه الناظر او يحمل نظره عن الاحاطة لقصره
القاصر وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه
لكونه مجازا من عنده هذا ما نظر والاولى والانسب لسياق الكلام جعل
ضمير ان يقبله الى القسم لانه فى مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير اعتبار
القسم على تقدير تقدمه اول الكلام **قوله** وان اتيتني والله يحتمل العطف على
قوله انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله
الا اتيتني فيكون خبر انا ويكون مثالا لما افاده من الحكم المستفاد من قوله
بتقدم الشرط عليه او غيره من تقديم الشرط والخبر معا **قوله** وانما اورد
فى هذا الخ نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي **قوله** اختلاف يبنى اعتباره
اى اعتبار اللف والنشر **قوله** او مقدرة كما لفوظة فى صدر الكلام مقدره

كمفعوله مطلقا المقدر في الصدر كمفعوله فيه المقدر في وسط كمفعوله
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمصدر اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
قال الرضي في بحث اما نحو اما ضربت ان اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك على
قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في
الضرورة وهذا ان يجب قوله من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن
في وجوب الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله
الاتيان بالفاء او اعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان
يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرط والجزاء جزاء ويدخل الفاء
على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره
الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدم لفظ جزاء او يجعل المقدم دالا عليه
عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم ح معنى الشرط كذا
في التسهيل **قوله** واما التفصيل قال الرضي وجه ان اما لكثرة استعمالها
بطرق ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا جاز ما قبلها منصوبا به او بمفسر به
فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما وما وقع في توجيه ما في اوايل
الكتب من قولهم وبعد فان الحمد بتقدير اما فمن عدم تقديم المقدر كما ينبغي
قوله والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء الخ ولعدم جاكم يكون اذ وجب الشرط
مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه ولا اذ شواهد
كثيرة في القران لعدم لزوم ما بل يجعل حين الاتيان بالفا ظرفين جاريين
مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع
وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى
كانت هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** مما في حيزها اي حيز فا لها هذا هو الوجه دون
الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فان
ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وفي قوله جزء مما في حيزها
مطلق الاطلاق محل ان لا يجوز اما زيدا فمطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة

فان

فان منطلق هنا اي منطلق فانه منطلق يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي وبعض النحاة هذا مذهب المبرد واختاره المحقق **قوله** عملا مطلقا
مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا او حجة
واحد من التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرضي فبينهما الى رد هذا المذهب
بانه لو كان معمول الجزء في منطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفعها
على وجه الاخبار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز
الا على تاويله ح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز زيد بنصب زيدا واما
زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وان رجح اختيار الكوفيون جعل
هذا الاعراب في التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا الا ان جاز
رفع زيد اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق على ان
مهما يكن بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المغني فمهما يكن يوم الجمعة
لا يكن يوم الجمعة حتى يكن خبرا لها لا بد منه في نحوه لا يصح تقدير اما
زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير ربط بينهما وكذا تقدير مهما يذكر
يوم الجمعة مهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي
وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما
زيد فمنطلق في تقديرها يكن زيد فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى
الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال هو افتراء
على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وبعضهم المغني بانه
ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا لاحتمال بالحكاية فتبين ان
الفظ في مهما هو المذهب الاول **قوله** وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير
يذكر والاخفش سمعت جوازه مرجحا بتقدير العائد **قوله** بقول
لشخص فلان بمقلك الى هذا الردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون
بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله

الجنة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وجوّز
انه يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان الايجاب به نحو كلا
بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله
يلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قاله الهندي احترز عن المتحرك لانها
لا يلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه
الفتح وانما لم يعد تاء التأنيث ~~نفس الاسم لانه~~ المتحرك من الحروف لا علامة
التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما بمنزلة كلمة واحدة واما
عدم عد علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء واشار اليه منها
جعل في لغة ضعيفة تبعا لما ان حكم تاء التأنيث فافهم قوله لتأ
نيث المسند اليه حقيقيا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء
قوله فان كان المسند اليه اه او المعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير
حقيقي اه المعنى فان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت
فانه مخير بين الحاق تاء التأنيث ~~[illegible]~~ وبين
عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال
والاولى جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها لم
هذا الايضاح كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من
قوله يلحق الوجوب فاستثني منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر
والمؤنث يعني الضمير حين الاسناد الى الظاهر مطلقا كما اخذ عبارته
ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مقيدا
لكن بالكثير مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي
وبفعل الماضي قوله ادخلته نونا الطلاق النون عليه ليس مما ينبغي لانه
ادخال النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فمن ما به ينون الشيء لا ايقاع لو يريد
المضروب الذي ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به ينون الشيء اي ادخال
النون على الشيء بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بذاتها لا

بحث التنوين

اراد

ان اراد ما هو ساكن بذاتها مما يكون ساكنا اذ لو لم يكن موجب البناء للتحريك -
كلا يكون في آخر المعرب نحو يحسن وحينئذ كذلك وان اراد ما في آخر فليس حتى
يتكلم عليه قوله فلا يرد عليها الحركة الظاهرة فلا يرد لرجوع الضمير الى حرف التوكيد
وكانه اراد بذلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي شاملة الخ حكمة اذ كل الرضي
وتبعه الشارح وظاهره ان المراد نون تام في كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع
دلالة الشمول قوله اي آخر الكلمة حقيقة او حكما حيث قيل فيه تنوين قائمة
هو بعض كلمة آخر بل المراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض لان الضاد
ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخر منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله لا ان
من شأنها الخ فيه بحث بل الشاذ وليس لو فرق به من غير تخلل حرف فالوجه ان او لا
لو كان المتنبه بانه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتأكيد الفعل مخرج الخ
لو قال بدل لا لتأكيد الفعل لكان اولى او التنكير الخ لا يستغنى عنه قوله فلا يستغني
التنوين بان تنوين نحو رجل الخ قد عرفت ما في الانتقاض برد فبعد ما ذكره يوجب اخراج
تنوين حركة الآخر نون التأكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله الخ قال الرضي
قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه قال في الصحاح تنوين
للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة
والنكرة فيقتضي كلامه ثبوته قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
قوله اسكت السكوت الآن لا مطلقا طلب الشيء في زمان اي الى الآن لان طلبا
لما ينبغي امتثاله ما لم يفرغ الامر عن آمره ولا يفهم المعنى طلب مكنه
الا فيما به فمفهومهم اسكت السكوت الآن ساعة معنا ما اسكت
سكوتا متصلا بالآن قوله لزوال العلتين العلمية والتأنيث قال الزمخشري
تاء مسلمات ليست متمحضة للتأنيث ووجودها يمنع من تقدير التاء ايضا
فلا اعتبار بما يسلم على شرف قوله وذلك التردد يتم من اسباب حسن الختام
في تنوين الترنم قوله وعوض من الالف عند التقفى نون التنوين لا وجه لتحصيل
المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن
تحصيلها بالاشباع قوله كقول الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس وغيره

يعني الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار
الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي
الخالي والمخترق مهب الرياح واشباه الاعلام التباس علامات يعرف
بها الطريق يريد الواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف
مشتبهة الاعلام سلكت جواب رب **قوله** واما التنوينات الاخر يعني اذ الظاهر
ان تنوين العوض لغرض التنوين وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين
دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد يعني قول المصنف وهو
للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة بحث ابرز العوض
والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له **قوله** وخطا بحذف الف ابن وما بين
ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون
الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية **قوله**
وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان اي في الوضع وطامر بن طامر وهي بن بي
وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من هذه الصفة لهذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو
وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن
اي من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق ساير ولده فلم يحس منه اثر **قوله**
لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء بنت
مطوية بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب
التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف
لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا **قوله** نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة
لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها **قوله** لانها مبنية والاصل
في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان
الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن هذا انما يتم على مذهب
الكوفيين ان فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه
على ما نقله الرضي فلا **قوله** والف الجمع اي الالف الفاصلة الاولى الاكتفاء بالتنبيه

قوله

بحث نون التاكيد

لا ينافيه

قوله يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص جزئيا ان النون يختص الضمير لها ومن تجوز
رجوعه الى الفعل بتاويل كل واحد منهما بعد كل البعد وينافي الاختصاص من
جاذكر كثيرا في مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعل في سلك ما يختص به نزاد الوضع
التخصيص **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل

التحقيق

قوله آخذا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة **قوله** فلا يقال زيد
ما يقوم من الا قليلا في يجيبها مع النفي بما نقل انما دخلت النفي بلا التي لآية
النهي حتى قيل يجيبها مع النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة
ان جاءت قليلا نحو لا في الدار رجل بل زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى
قال سيبويه بعد حكم بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم **قوله** ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة
الجواب كما اتى ذلك ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة
محل نظر وتقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق ظرف او جار متقدم عليه **قوله** اي الشرط
المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما وان ما او جايزا كما
في متى ما واما قد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا **قوله** ليدل على الواو
المحذوفة في لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة **قوله**
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده الحرج لا بد من بيان جهة عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان وستعلم الحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت
منزلة المنفصلة **قوله** وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا المتكلم
بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها
مفتوح فيها ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد
الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية وجمع
المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون
المشددة ثم لا يكون المقصود الاستثناء **قوله** فانه غير التقاء الساكنين

على غير حده او لانه بين الخفيفة منزلة المشددة لكونها عبارة عن الحرفين
ذلك اللحاق من بكسر النون وعليه حمل قوله تعا ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز
البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده ولان كان
مثل لاتضربانّ بالحاق نون الوقاية وافربان بحيث با دغام نون
الخفيفة في نون الخفيفة المضمر لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة
ولا متنزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف
التثنية **قوله** وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر علما
قاله الشارح رحمه الله كلام لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين
التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين
في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان والمدغم
من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصل
والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد
بالمتصل نحو بار بحاب والضحى فانه يمنع من الاعلال بالاجي كما ذكره
الرضي ان شبههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء
المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي ان يشبهها بالف التثنية لا يتجه عليه
والاعتياج في رفعه الا ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان
الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيه
بما عرف حاله من الآخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا يجمله على
المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية
لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل
عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجه التعليل **قوله** اما ضمير بارز
الخفي انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن
زيد **قوله** وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الى حيث مراعات
ترتيب تعريفها فاتت مراعات ترتيب المتمثل لها ضربا **قوله** شطا هو غنية
ما يدخل الفعل مع ان التنوين لا يدخل الا بتنون فهو اولى بان يقطع الا ايضا الكو

مما

مما الابلايم الفعل فما دخاله على الاسم احق الاسم اولى **قوله** فيرد ما حذف
متفرع على انه فحق حال الوقف اذ لا ابجار للترديف الخفف لكن الا
ان يجعل المردّ اعمّ ان لا يكتب الخفيفة الفتح من المرد في الكتابة ايضا
قوله الوقوف في الاول ويجعل الابتداء كما تعرف في قلته يوجب ان لا تكتب
الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الف اذا انفتح ما قبلها
فكتابتها على خلاف القياس اللهم اشكر نعمائك على قدر الائك
واسئلك ان تجعل هذه الارقام المبتدأة تحبير
اسمائك الخير انبيائك ذخرا لي وموجبا لجزيل
جزائك فضل عليه مد وام ارضك
واسئلك امين يا رب العالمين
وصلى الله على محمد واله
وصحبه اجمعين تم
قد وقع الفراغ عن ترقيم
هذه النسخة الشريفة على يد
عبد الفقير المحتاج الى رحمة الله
تعالى العفو الرؤف الغني
القدير عبد الغني بن
عبد الغفار الكلدوي
تجاوز الله تعالى
عن خطيئاته وعفى
سيئاته ورحمه الله تعالى
آبائه واجداده واستاذه
غرة ماه محرم الحرام سنة
اربع وثمانين والف

[illegible]

[illegible]

٢٨٨٠

٨٦٤٠

١٩٢٠

١٠٥٦٠

٩٩٦٠

[illegible]

٢٩٦٣

٣٦

١٢

[illegible]

۴۷۴